وزارة الخارجية
معهد الدراسات الدبلوماسية

الثورة الليبية جذورها وحاضرها

إعداد ملحق/ عباس العماري
إشراف السفير عمر الناجي

وزارة الخـارجية
معهد الدراسات الدبلوماسية

الثـورة الليبيـة
جـذورها وحاضرهـا

إشراف :
السيد السفير / محمد الشابى
مـدير
معهد الدراسات الدبلوماسية

إعـداد :
الملحق / الدبلوماسى
عباس رشدى العمارى

فهـرس

مقـدمة

فى أول سبتمبر عام ١٩٦٩ قام الجيش الليبى بوضع نهاية النظام الملكى القائم فى البلاد بثورة الفاتح من سبتمبر ، وقد ظلت هذه الثورة منذ قيامها موضع اهتمام وتوقعات كل من يعنيهم الأمر فى منطقة الشرق الأوسط لما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة تقييم الموقف على ضوء الأحداث الجديدة فى المنطقة ، سواء أكان ذلك على المستوى العالمى أم على مستوى المنطقة العربية

ولما كانت الثورة الليبية قد أعلنت عن اتجاهها السياسى غداة قيامها كثورة عربية تقدمية فى وقت التهب فيه مناخ المنطقة العربية السياسى باحتدام الصراع العربى الاسرائيلى فانها بهذا تعد دفعة قوية للمد الاشتراكى التقدمى الذى تأثر تأثراً ملموساً عقب نكسة الخامس من يونيو ١٩٦٧ الأمر الذى يجعل من مهمة التعرض لجذور هذه الثورة بالدراسة عملا يستمد قيمته من الدلالات العميقة التى تقدمها لنا هذه الثورة كحدث ليبى ، وقومى ، وعالمى

وإذا كانت الظواهر السياسية لا يتسنى رؤيتها وتحديد أبعادها الحقيقية بشىء من الموضوعية إلا بعد التعرف على العوامل التى أدت الى نشاتها من مؤثرات جغرافية واقتصادية وتاريخية واجتماعية وعقائدية حيث أنها ، أى الظاهرة السياسية ، تعد محصلة لهذه العوامل جميعها ، ولما يقدمه لنا هذا التأصيل للأحداث من مبررات لتفسيرها ومن مؤشرات لاحتمالات المستقبل بالنسبة لها فان ظاهرة الثورات ينطبق عليها هذا القول أكثر من أى ظاهرة سياسية أخرى بحكم أنها لا تنشأ من فراغ ولا تخلق طفرة واحدة .

— • —

وعلى هــذا الأساس فان خطة الدراسة لهذا البحث لن تتخذ من أول سبتمبر ١٩٦٩ منطلقا زمنيا لها ، كما لن تبدأ مع إعلان استقلال ليبيا فى ديسمبر ١٩٥١ وإنما ستمتد فى نطاقها الزمنى الى ما قبل ذلك لمعرفة الدور الحيوى الذى لعبه موقع ليبيا الاستراتيجى الهام عبر تاريخها الطويل فى جعلها منطقة جذب لكل الحركات الاستعمارية التى إستهدفتها .

وأيضا لمعرفة الدور الذى لعبته ظروفها الاقتصادية الخاصة ، سـواء أكان ذلك قبل ظهور البترول أم بعد ظهوره فيها ، فى تحديد شكل علاقاتها الدولية ببعض دول العالم وهذا هو موضوع الفصل الأول من البحث .

أما بالنسبة للفصل الثانى فقد قصد منه أن يبرز لدور الذى لعبته الظروف التاريخية فى إضفاء الطابع الاسلامى العربى على ليبيا ، ورد فلسفة الثورة السياسية ، والتى أعلن عنها قادتها أكثر من مرة بأنها اشتراكية إسلامية ، الى اصولها التاريخية ثم دور المشاركة العربية فى قضية الاستقلال الليبى سواء أثناء النضال العسكرى الذى خاضه الشعب الليبى ضد الغزو الايطالى أو أثناء النضال السياسى فى المحافل الدولية عقب الحرب الثانية لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها الأمر الذى أدى الى تعميق إحساس الشعب الليبى بانتمائه الى المنطقة العربية ، والذى أدى أيضا الى صقل تجربته النضالية ضد الاستعمار .

ولقد كانت القيود التى فرضت على استقلال الشعب الليبى ، بوجود قواعـد أجنبية فى بلاده وبحرمانه من المشاركة فى القضايا العربية بعد أن ضحى بحوالى ربع عدد أفراده فى مقاومته للاستعمار الايطالى وبعد أن شعر بانتمائه الى الأمة العربية مصيريا ، أمر لا يتفق مع تاريخه

وكان الحكم البوليسى الذى فرضه النظام الملكى السابق مظهر يتعارض مـع المفاهيم الجديدة لمعنى السلطة وهدفها ، كما أن التخلف الاقتصادى الذى عانته البـلاد لم يكن يتفق مع ثروة ليبيا

البترولية الهائلة والأمر كذلك بالنسبة للظروف الاجتماعية والتناقض الطبقي التي عاش تحت وطأتها السواد الأعظم من الشعب . لذا سنعرض لهذه المتناقضات ومدى صلاحيتها لأن تكون مقدمات الثورة في الفصل الثالث .

أما الفصل الرابع فقد حاولت فيه أن أقوم بعمل دراسة للثورة الليبية أو للجوانب الظاهرة من هذه الثورة مستندا في ذلك الى المادة العلمية التي تقدمها الفصول الثلاثة السابقة والى التصريحات والمواقف المختلفة التي إتخذها قادة الثورة إزاء بعض القضايا محاولا بذلك استخلاص بعض النتائج أو تقديم بعض التفسيرات على ضوء المادة المتوافرة لدينا .

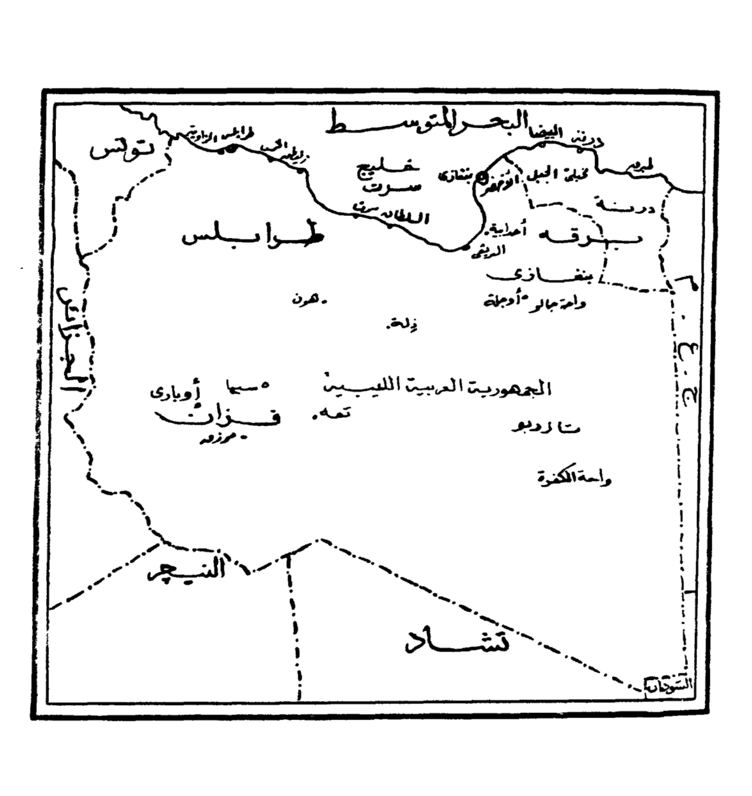
وأعتقد أن هذه الدراسة لو استطاعت أن ترتب نتائج منطقية على ما لدينا من مقدمات في ظل الظروف السياسية الراهنة فانها تكون بذلك بذلك قد أدت الغرض منها ، وليس بالضرورة أن يسفر تطور الأحداث عن اتفاق بين النتائج التي انتهينا اليها وواقع الغد ، اد لا شك فيه أن السياسة جوانبها الغامضة كما أن لها جوانبها الواضحة

وإذا كانت دراسة أي حدث تاريخي هام مثل الثورات والحروب وما شاكل ذلك تتطلب مرور فترة زمنية طويلة تخضع خلالها لتجارب مختلفة في ظل ظروف مختلفة تكشف عن الكثير من جوانبه ، ولما كانت الثورة الليبية لا تزال في عامها الأول ، فاننا لن نلجأ في هذا البحث الى إصدار الأحكام الموضوعية على سياسة الثورة الليبية واتجاهاتها وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بها وعلى هذا لن تخضع هذه الدراسة للنمط التقليدي في دراسة أسباب الثورات ونتائجها والحكم لها أو ضدها وإنما سنتعرض لمواقفها من التحديات التي واجهتها أو التي قد تعترض طريقها في الوقت الحاضر أو المستقبل في الداخل وعلاقاتها ببعض الدول ذات التأثير السياسي في المنطقة مثل الولايات المتحدة وفرنسا وموقفها من الصراع العربي الاسرائيلي ثم موقفها إزاء أشكال الحكم والمذاهب السياسية المختلفة .

ونختتم هذا البحث بكلمة موجزة عما أثير فى هذه الأيام من احتمال قيام وحدة دستورية بين الدول الثلاث الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية

ونريد أن نشير الى أننا لم نتعرض فى فصول هذا البحث الا للجوانب التى تخدم الغرض منه حيث أن الحديث عن ليبيا جغرافيا واقتصاديا وتاريخيا وسياسيا واجتماعيا وعقائديا يحتـاج الى بحوث كثيرة متعددة ومتخصصة يتناول كل منها أحد زوايا الموضوع بدراسة أكثر عمقا وتأصيلا مـما فعلنا .

(والله الموفق)



البحر المتوسط
تونس
خليج
سرت
بنغازى
البيضا
درنة
طبرق
برقه
درنة
أجدابية
بنغازى
طرابلس
هون
زلة
واحة جالو
أوجلة
الجمهورية العربية الليبية
سبها
أوبارى
فزان
تمه
مرزق
تازربو
واحة الكفرة
النيجر
تشاد
السودان

الفصل الأول

الجغرافية والمـوارد الاقتصادية

المبحث الأول

الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية (غير البترول)

ليبيا هى تلك البلاد التى تطل على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط وتساحله على امتداد ١٢٠٠ ميلا (حوالى ٢٠٠٠ كيلو متراً) بين بئر الرملة على حدودمصر الغربية ورأس أغادير نقطة التقاء الحدود بينهما وبين تونس وتمتد فى الصحراء جنوباً حتى تتاخم حدود السودان وبحيرة تشاد وتبلغ مساحة ليبيا الكلية ١٫٧٥٩٫٥٤٠ ك م٢[1] وعلى هذا الأساس تعد ليبيا ثالث أو رابع دولة أفريقية من ناحية المساحة وحوالى ⅙ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وما يعادل تقريباً نصف مساحة الهند .

وتنقسم ليبيا جغرافيا إلى ثلاثة أقسام هى برقة فى الشرق ، وطرابلس فى الغرب والفزان فى الجنوب .

والقسم الأكبر من هذه البلاد صحارى قاحلة جرداء .

---

(١) الأطلس العربى ١٩٦٥ ص ٨٢

وليبيا جزء من الهضبة الأفريقية التى تأخذ فى الارتفاع تدريجياً كلما توغلنا جنوباً بعد السهل الساحلى الضيق فى الشمال . وفى الغرب حيث يوجد إقليم طرابلس يلى ساحل البحر جنوباً سهل الجفارة ، يعقبه إلى الجنوب أيضا سلسلة من التلال يطلق عليها فى مجموعها إسم « إقليم الجبل » ويمتاز هذا الإقليم بتربته البركانية وهو من أخصب مناطق طرابلس لسهولة رى أراضيه ويلى ذلك جنوباً الهضبة وهى عبارة عن صحراء مترامية الأطراف وتتكون طرابلس من ثلاثة أقاليم مناخية هى : إقليم البحر الأبيض المتوسط ثم الإقليم شبه الصحراوى فالإقليم الصحراوى وذلك من الشمال إلى الجنوب .

ورغم اتساع مساحة ليبيا إلا أنه بسبب طبيعة الأرض الصحراوية وندرة المياه اللازمة للزراعة فإن نسبة الأرض الصالحة للزراعة فيها حوالى ١ ٪ على أن الأرض المنزرعة فعلا حوالى ٤ ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة أى أن الأراضى المزروعة فعلا تمثل ٤ر ٪ من مساحة ليبيا الكلية وتتوزع الزراعة فى أقاليم ليبيا الثلاث على التفصيل الآتى :

فتتركز فى طرابلس فى المناطق الآتية :

أولا : ساحل طرابلس الممتد من الحدود التونسية فى الغرب حتى مصراته فى الشرق ، ثم سهل الجفارة الذى تتناثر فيه الواحات العديدة ويعد من أغنى مناطق شمال أفريقيا فى زراعة النخيل والزيتون والبرتقال ويلى هذا السهل إقليم المنحدرات The Steppe الذى يزرع فيه الشعير والقمح والزيتون والليمون والكروم والبرتقال وأشجار التوت والخروع ثم يلى ذلك منطقة الكثبان The dunes والغابات التى تنمو بها أشجار الأكاسيا والحور والصنوبر .

ثانياً : حافة الهضبة التى تحيط بهذا السهل وتعرف باسم « الجبل » ويزرع بها الزيتون

والكروم والطباق وتشمل هذه المنطقة (طارهونا ، غريان ، نالوت ، يفرن) وفى تلك المناطق التى يسودها مناخ حار وطبيعة شبه صحراوية تسود زراعة الكاكوية (الفول السودانى) وتستأثر طرابلس بـ ٩٠ ٪ من هذه المساحة كما تقدر مساحة أراضى البطاطس فى هذه المنطقة كمثل النباتات الدرنية او نباتات الجذور بـ ٩٠ ٪[١] من مساحتها الكلية فى ليبيا وتعد طرابلس أفضل حالا من الناحية الزراعية من إقليمى برقة وفزان حيث توجد المزارع التجارية الواسعة والتى تستخدم فيها الآلات الزراعية الحديثة ، كما أن الزراعة فيها تمتاز بالكثافة النسبية والتنوع النسبى فى الإنتاج الزراعى ، والنزوع نحو الإنتاج الزراعى للاتجار فى جانب من المحاصيل ويفسر هذا التطور الزراعى فى المنطقة على ضوء الجهود التى بذلها الإيطاليون فى إنشاء المستعمرات الزراعية فقد عملوا على إستصلاح الأراضى وتطوير الزراعة والذين بلغ تعدادهم حسب إحصاء ١٩٥٤ حوالى ٣٨[٢] ألف نسمة ويتركز ثلثا هذا العدد حول مدنية طرابلس أما الباقون فينتشرون فى المستعمرات الزراعية التى أنشئت فى فترة ما قبل الحرب وأهم هذه المستعمرات [٣]Bianche , Prvegelierie , Oliveti , Micca , Crispi , Gioda , Caribaldı

وتاريخياً يرجع هذا الانتشار الإيطالى فى طرابلس إلى جهود الحكومة الإيطالية عند بدء الاستيطان الإيطالى فى ليبيا حيث قدمت الحكومة للمستوطنين رءوس الأموال اللازمة لعمليات

---

(١) د . جمال الدين الدناصورى — بحوث فى جغرافية العالم العربى ١٩٦٨ ص ٨٨ .

(2) The report of IBRD mission on the econemic development of Libya 1960 P P . 21 .

(٣) المرجع السابق ص ٢٩ .

الاستغلال ، كما منحتهم المسكن والماشية المستخدمة فى الزراعة ، وقسطت أثمان هذه الأراضى على لمستوطنين لمدة عشرين سنة وأعطت مساحات أخرى لمؤسستين زراعيتين هما Enite perla Colinizazione Della Libya[1]Enstute Naticnale Della prevedenza Sociale على أن تقوم هاتان المؤسستان بتوزيع هده الأراضى على المزارعين وتتحمل نفقات الإصلاح والتحسين . وحتى قيام الثورة الليبية كان الوجود الإيطالى فى هذه المنطقة يلعب الدور الأكبر فى الاقتصاد الزراعى الليبى حيث تفوق خصوبة الأراضى المملوكة للايطاليين تلك التى يملكها الليبيون وتكون جزءاً كبيراً من الصادرات الليبية

وتعتمد الزراعة فى هده الأنحاء على المياه الجوفيه فى رى مائة ألف هكتار (الهكتار = ٢ر٣ فدان) إذ أن الأمطار غير منتظمة ولا يتجاوز معدل سقوطها السنوى ٣٠٠ مم ، وهى لا تسقط إلا فى أيام معدودة من فصل الشتاء ، بل أحياناً تأتى سنوات لا تسقط فيها الأمطار على الأطلاق .

ومما يزيد من المخاطر التى تتعرض لها الزراعة فى هذه المناطق تعرض شمال طرابلس لرياح ساخنة تهب عليها من ناحية الصحراء وتعرف بإسم الرياح القبلية Ghiblis كما تتعرض الزراعة بها لهجوم أسراب الجراد بين الحين و لآخر

أما الثروة الحيوانية وتربية الماشية فهى تأتى فى المرتبة الثانية بعد الزراعة إذ تعد مورد رزق لحوالى $\frac{1}{5}$ سكان إقليم طرابلس

وإلى الشرق من طرابلس توجد برقة بهضبتها التى يبلغ ارتفاعها ٢٠٠٠ قدم وشمال الهضبة يوجد « الجبل الأخضر » الذى ينحدر نحو الغرب إلى خليج سرت . أما فى الجنوب فتوجد الواحات العديدة التى تزدهر فى قلب الصحراء وأهمها واحات الكفرة ، والجغبوب ، والجوف ، وزغن . أما فى الشرق فتوجد منطقة « بحر الرمال » وهى رمال متحركة وفى أقصى الجنوب

---

(١) د . زاهر رياض ـ إستعمار أفريقيا ١٩٦٥ ص ٢٨٣

ترتفع جبال الصحراء الوسطى الشاهقة والتى يصل ارتفاع بعض قممها إلى اثنى عشر ألف قدم وتنقسم المناطق الزراعية فى إقليم برقة إلى :

أولا : سهل Barce المرج ، وتتكون طبقته العليا من الحجر الجيرى ويقع بالقرب من ساحل برقة ويتراوح ارتفاعه بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ متر .

ثانيا : مرتفعات برقة التى يطلق عليها اسم « الجبل الأخضر » وتقع بين سهل المرج ودرنة ويتراوح ارتفاعها بين ٤٥٠ ، ٨٠٠ متر .

وتعد تربة سهل المرج وشمال منطقة الجبل الأخضر من أجود المناطق لزراعة الحبوب ولا تسقط الأمطار هناك إلا فى فصل الشتاء ، وأن كان معدل سقوطها أعلى من طرابلس إذ يبلغ ٤٠٠مم سنويا وإن كان فى باقى مناطق برقة يتراوح بين ٢٠٠ ، ٢٥٠مم سنويا وأهم محصولات هذه المنطقة القمح والشعير والخضروات والفاكهة . أما عن الثروة الحيوانية فى هذا الاقليم فيهتم الأهالى اهتماما كبيرا بتربية الماشية إذ تعد المصدر الأول للرزق لديهم ، وتأتى بعدها الزراعة فى المرتبة الثانية ، ففى منطقة الجبل الأخضر وعلى حافة الصحراء تربى الأغنام والماعز بكثرة وكذلك الجمال التى كانت لسنوات قليلة مضت تساهم بالنصيب الأوفر من صادرات برقة فكثيرا ماعبرت قطعان الماشية حدود مصر الغربية حيث كانت تعلف وتذبح بينما كان البعض الآخر منها يصدر إلى اليونان ومالطة وبعض دول البحر المتوسط الأخرى ولكن هذا الوضع الخاص بقدرة ليبيا على التصدير تغير تغيرا جذريا بعد اكتشاف البترول كما سنرى فى مكان لاحق من هذا البحث .

أما الاقليم الثالث وهو إقليم « فزان » فيقع جنوب الاقليمين السابقين ويتكون من ثلاثة

منخفضات كبيرة تحيط بها الهضاب وتفصلها عن أثر البحر فصلا تاما وتتركز الحياة فى هذا الاقليم حول سبها وبراك ومرزوق وزلاف ووادى الآجال وتتناثر فيه الواحات العديدة التى تفصل بين الواحدة والأخرى منها المساحات الشاسعة وبعد هذا الاقليم أفقر الأقاليم الثلاثة فى الإنتاج الزراعى حيث ينعدم سقوط المطر تماما وتعتمد الزراعة الضئيلة القائمة فيه على المياه الجوفية ، وقد كان أكثر ازدهارا فيما مضى لوقوع وإحاته على طرق التجارة التى كانت تربط بين وسط القارة الأفريقية وشمالها فلما اندثرت هذه التجارة بمضى الزمن أصبح إنتاجه لا يكاد يفى بحاجة سكانه الأمر الذى جعله يعتمد اعتمادا كبير على المعونة الحكومية وأهم منتجات هذا الاقليم البلح والقمح والشعير ومعظم الواحات هناك تنتج كميات قليلة من الفاكهة والخضروات وتشتهر واحة « جالو » بجودة منتجاتها من الطماطم أما الماشية فقليلة العدد .

وبعد هذا العرض الموجز لتوزيع الثروة الزراعية فى أقاليم ليبيا الثلاثة نلاحظ أن ضآلة الإنتاج الزراعى ترجع إلى عدة عوامل أهمها :

١ — التربة الصحراوية :

إذ تتركز الزراعة فى المناطق المجاورة للساحل فى كل من برقة وطرابلس وبعض الواحات المتناثرة والتى تكون فى جملتها مالا يزيد عن ٤ر٪ من المساحة الكلية[١] أما الباقى فهو عبارة عن صحارى جرداء تفتقر إلى عنصر هام من العناصر الغذائية فى التربة هو المواد العضوية والنيتروجينية المتخلفة عن النبات والحيوان ، ذلك أن الصحارى وتربتها لا تتكون ألا حيث تحول الظروف المناخية دون قيام حياة نباتية تذكر ومن المعروف أن تربة الصحارى لا تصلح للانتاج الزراعى .

---

(١) د . رضا فرج . الطليعة أكتوبر ١٩٦٩ ص١٠ .

٢ — ندرة المياه اللازمة للزراعة :

إذ تعتمد الزراعة فى معظم أجزاء ليبيا على مياه الأمطار والتى قد تأتى سنوات لا تسقط فيها على الاطلاق كما أن المنطقة الواحدة قد تنال كامل حصتها من المطر فى فترة قصيرة لاتتجاوز الأيام القليلة وقد تسقط الأمطار فى فترات متباعدة ومعنى هذا أن الأرض لا تفيد من المطر لأن المهم فى البلاد التى تعتمد على مياه الأمطار التوزيع لا الكمية وحدها ومن هنا نجد أن الجزء الذى تسقط فيه الأمطار على غير انتظام يكون فى الواقع مثل الجزء الذى تتجنبه الأمطار تماما ، كما أن مساحة الأراضى التى تعتمد فى زراعتها على الرى ضئيلة إذ لا تتجاوز ٧٥٠٠٠ هكتار [١] أى ما يعادل ٣ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية وحتى الرى هنا يعتمد على المياه الجوفية لعدم وجود أنهار مما يفقد التربة الاستفادة من ميزة الغرين الذى تحمله معها مياه الأنهار وترسبه فى ودیانها وتكون به دالاتها فتكسبها خصوبة . وهما يتعاون الجفاف مع التربة على عدم إمكان قيام حياة زراعية بمعنى الكلمة .

٣ — قلة الأيدى العاملة :

رغم إتساع مساحة ليبيا إلا أن كثافة السكان بها ضئيلة إذ تبلغ ١ ٪ فحسب . ويفيد إحصاء ١٩٦٤ أن عدد سكان ليبيا يبلغ ١٥٦٤٠٠٠ نسمة موزعين على أقسام البلاد الادارية العشرة على النحو التالى [٢] :

---

(١) د . محمد صبحى عبد الحكيم — الوطن العربى ١٩٦٨ ص ١٨٦ .

(2) Steinberg S . H , The Statesmans Year book 1969 P P . 1232 .

طرابلس (۳۷٦ر۱۷۷)	بنغازى (۲۷۹ر٦٦٥)
سبها (٤٦٫۷۰۰)	الجبل الأخضر (۸۷ر۸۰۳)
زاويا (۱۸۹ر۰۳۲)	الجبل الغربى (۱۸۱ر۳۳٤)
الخمس (۱۳۷ر۲۰۰)	مصراتة (۱٤٥ر٤٦۸)
درنه (۸٤ر۰۰۱)	أوبارى (۳۲ر۰۱٤)

ويبلغ معد النمو السكانى فى ليبيا ۷ر۱ ٪ وكانوا يتركزون (قبل اكتشاف البترول) على النحو الآتى . ۲۰ ٪ من السكان فى المدن ، ۲۰ ٪ يعيشون حياة البداوة . والباقون يتركزون فى الريف الليبى وتعزى ضآلة عدد السكان وبالتالى قلة الأيدى العاملة الى قسوة الظروف المعيشية فى البلاد كما أن التاريخ يترك آثاره هنا فنجد أن هذه الضآلة تعزى أيضا الى جسامة التضحيات التى قدمها الشعب الليبى فى كفاحه من أجل التحرر من الاستعمار الايطالى ففى ليبيا يقول الوطنيون أن الجنرال جرازيانى فى محاولته القضاء على المقاومة الوطنية ظل يقتل ثلاثين شخصاً يوميا شهوراً طويلة حتى قتل ثلث سكان برقة . بينما مدت الأسلاك الشائكة على طول الحدود الشرقية بين البردية والجغبوب لتمنع تسرب المؤن الى الأهالى ، وردمت الآبار حتى تكدست حولها جثث الناس والحيوانات النافقة أما الناجون من المذبحة ويقدر عددهم بحوالى ربع سكان برقة فقد هاجروا الى السودان الفرنسى ومصر .

أضف الى هذا ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال بحيث تعادل تقريبا ثلاثة أو أربعة أمثال هذه النسبة فى البلاد المجاورة ، ويرجع هذا الى ضعف الوعى الصحى وضآلة الموارد الاقتصادية

وما يترتب عليها فى سوء تغذية أدى الى إنتشار مرض الدرن والترا كوما .

٤ـ صعوبة المواصـلات :

فمن المعروف أن إتساع أرجاء ليبيا مع صعوبة تضاريسها قد وقفت عائقا دون سهولة إتصال أقاليمها الثلاثة فى الوقت الذى يعتبر توافر المواصلات أمرا لازما لأى توسع زراعى ، فأى محصول لا يمكن نقله من مواطن زراعته الى مناطق استهلاكه أو تصديره إلا إذا توافرت المواصلات السهلة الرخيصة حتى لا تؤدى الى زيادة سعر التكلفة للحصول إذا عرض فى أسواق الاستهلاك .

وقد تمثلت ضآلة حجم الإنتاج الزراعى فى ليبيا فى نسبة إنتاجها الى إنتاج الوطن العربى فتعد ليبيا الدولة الأخيرة فى إنتاج الكروم إذ لا تنتج سنويا سوى أربعة آلاف طن [1] كما تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة بين الدول العربية فى إنتاج القمح [2] وتنتج ٣ ٪ من إنتاج الوطن العربى من التمر [3] ، وحـوالى خمسة آلاف طن من الحضيات متقدمة بذلك على الأردن وسـوريا فقط [4].

أما من ناحية الثروة الحيوانية فتأتى فى المرتبة الرابعة بين الدول العـربية إذ كان يوجد بها

---

(١) د محمد صبحى عبد الحكيم ـ الوطن العربى ـ ١٩٦٨ ص ١٦٧

(٢) المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤٣ .

(٤) د . محمد صبحى عبد الحكيم ـ الوطن العربى ١٩٦٨ ص ١٩٨ .

حسب إحصاء ١٩٦٣ ٩٣١ ألف رأس من الأغنام وحوالى مليون و٢٣٦٠ ألف رأسا من الماعز، ٩٣ ألف رأس من الإبل [١]. أما الثروة المعدنية (غير البترولية) فى ليبيا فتكمن فى تكوينات الصخور الرسومية المنتشرة فى كثير من أرجاء البلاد فهذا النوع من الصخور يحوى موارد الثروة المعدنية المهمة، سواء التى استخرجت وبعاد تنظيم استغلالها مثل الملح والنطرون أو التى شرع حديثا فى استغلالها كالجبس أو تلك المتوقع أن تسفر الدراسات عن العثور عليها فى ظروف تجعل من استخراجها أمرا إقتصاديا كالفوسفات والحديد، كما يستخرج ملح الطعام من سبخات الساحل فى طرابلس وبرقة وتعد الملاحة غربى مدينة طرابلس التى تقدر مساحتها بـ ١١ [٢] هكتار أكبر مصدر لاستخراج الأملاح. ولكن هذه الثروة فى مجموعها ضئيلة جدا وما زال تنظيم استغلالها على نحو إقتصادى يحتاج الى دراسات مستفيضة.

وهكذا نرى أن موارد البلاد الاقتصادية قبل إكتشاف البترول فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات قد تركزت فى زراعة محدودة ورعى على نطاق أكبر ينتشر حيث توجد مواطن الكلأ فى برقة ثم فى بعض الموارد الثانوية الأخرى مثل صيد الاسفنج على طول سواحل ليبيا وبخاصة من المهدية فى برقة شرقا حتى حدود طرابس غربا بحيث أدى هذا الى أن كان الدخل القومى فيها من أقل الدخول فى الشرق الأوسط (حوالى ثلث الدخل القومى المصرى) [٣].

وخلاصة القول انه فى فترة ما قبل اكتشاف البترول كان الإقتصاد الليبى إقتصاداً مهتزا، ضعيفا، متخلفا، وأن المعونات الأجنبيه والمساعدات الفنية و نفقات القوات العسكرية المرابطة فى القواعد الليبية كانت تكون ثلث الدخل القومى الليبى.

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٠.

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٣.

المبحث الثانى

البـــــــــترول

وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

أولا : البـــترول

بعد عام١٩٦١ نقطة تحول هامة فى تاريخ الاقتصاد الليبى إذ دخلت ليبيا فى مجال إنتاج البترول لأول مرة حيث صدرت مايزيد على نصف مليون طن ، وقد خرجت هذه الكمية من حقلها الأول فى زلطن وفى العام التالى تضاعف إنتاج البترول خمس عشرة مرة فأصبح ١ مليون طن فى عام ١٩٦٢ ثم قفز هذا الإنتاج فى عام ١٩٦٦ حيث وصل إلى نحو ٧٢ر٢ مليون طن(١) . وقد ذكرت صحيفة الثورة الليبية فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٩ أن ليبيا قد انتجت خلال السنة الماضية مليونى وستمائة ألف برميل فى اليوم مقابل ثلاثة ملايين وستمائة ألف برميل إنتاج فنزويلا وأنه من المحتمل أن تحتل المرتبة الثانية فى العام القادم . كما وصلت منتجات ليبيا من عام ١٩٦٩ إلى ٣٫١٧٢٫٠٠٠ برميل يوميا(٢) . وبالإضافة إلى ضخامة الإنتاج فإن البترول الليبى مزايا ينفرد بها عن سواه فمن حيث النوعية نجد أن نسبة الكبريت تقل فيه إلى نصف فى المائة ،

---

(١) . د . محمد صبحى عبد الحكيم ـ الوطن العربى ١٩٦٨ ص٢٩٣ .

(٢) هيئة الاستعلامات ـ دراسة عن ثورة ليبيا ص٣ .

وفى بعض الآبار تنخفض هذه النسبة إلى واحد ونصف فى الألف علما بأن بترول الكويت الذى يعد ممتازا تنخفض فيه هذه النسبة إلى ٤ر٥٤ ٪ ومن المعروف أن الكبريت يسبب صدأ الأنابيب التى يمر فيها البترول ويؤدى إلى حدوث صدأ فى معامل التكرير بالإضافة إلى تلويثه الهواء .

وينعكس أثر وجود نسبة مرتفعة من الكبريت فى البترول إلى زيادة سعر الوقود حيث أن كل واحد فى المائة زيادة فى نسبة الكبريت يتكلف عزلها فى معامل التكرير حوالى ٤٠ قرشا فى كل طن فيزداد بذلك سعر الوقود إلى نسبة تصل ٥ر٣٧٪[١] .

كذلك يتمتع البترول الليبى بضآلة تكاليف شحنه بالنسبة لبترول المشرق العربى وإيران وذلك لقرب مصادر إنتاجه من دول غرب أوروبا حيث أن المسافة من الخليج العربى أو إيران إلى إيطاليا تبلغ ٤٨٥٠ ميلا بحريا بينما المسافة من موانىء البترول الليبية إلى إيطاليا ٣٥٠ ميلا بحريا فقط . وقد ازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد غلق قناة السويس نتيجة لعدوان يونيو ١٩٦٧ مما اقتضى ناقلات البترول الآتية من الشرق إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح مع مايتطلبه هذا من وقت ونفقات .

فإذا ترجم هذا الإنتاج الضخم إلى لغة الأرقام فإننا نلاحظ أن ميزان ليبيا التجارى فى عام ١٩٦٧ قد حقق فائضا قدرة مائتين وخمسين مليونا وخمسمائة وتسعين ألف جنيه بعد أن كان يعانى من عجز قدره ثلاثة وعشرين مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ كما حقق فائضا يقدر بأربعمائة وأربعين مليون جنيها فى عام ١٩٦٨ أى بزيادة قدرها ٧٥٪ بالنسبة للعام السابق[٢] .

---

(١) تحقيق صحفى للأخبار فى ١٩٦٩/١٠/١٠ .

(٢) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ص٢ .

وفيما يلى جدول بالدول المستوردة للبترول الليبى خلال عام ١٩٦٦ والكميات المستوردة[١] :

اسم الدولة	الكمية بالبرميل	إسم الدولة	الكمية بالبرميل	ملاحظات
ألمانيا الغربية	١٨٨ر٣١٠ر٧٥٩	إيطاليا	٦٥ر٦٩١ر٦١٤	
أسبانيا	٢١ر٠٥٦ر٢٢٥	بلجيكا	٢٠ر٧٧٢ر٢٣٨	
كندا	٥ر٠٨٣ر١٦٦	تركيا	٣ر٥٦٢ر٥٨٣	
فرنسا	٣٤ر٢١٦ر١٧٥	بريطانيا	٧٥ر٩٦٩ر٧٢٧	
الولايات المتحدة	٢٧ر٤٣٦ر٨٢٦			

وكانت نسبة ما استوردته كل من ألمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من النفط الليبى خلال عام ١٩٦٦ من مجموع مستورداتهم النفطية خلال العام نفسه ما يلى :

ألمانيا الغربية ٨٥ر٣ ٪   بريطانيا ١٤ر٢ ٪   الولايات المتحدة ٣ ٪[٢]

وقد بلغ عدد الشركات العاملة فى حقل إنتاج البترول حتى الآن ٤٢ شركة بينها ٧ شركات تكاد تشبه الحكومات من حيث قوتها وضخامة استثماراتها ورءوس أموالها وميزانية بعض هذه الشركات تفوق ميزانية الحكومة الليبية ذاتها وأولى هذه الشركات شركة أسو الأمريكية والتى يبلغ رأس مالها ٣٩٠ مليون جنيه[٣] ، والثانية شركة شل الهولندية البريطانية التى تملك الحكومة نصف أسهمها . هذا وتتمثل الأهمية الكبرى للبترول بالنسبة لموارد البلاد الاقتصادية فى أنه يكون ٩ر٩٩ ٪ من صادرات ليبيا[٤] .

(١) دراسة عن ثورة ليبيا لهيئة الإستعلامات ١٩٧٠ ص ٣
(٢) المرجع السابق ص ٤
(٣) تحقيق صحفى أجراه محسن محمد لجريدة الأخبار فى ١٠/١٠/١٩٦٩ .
(٤) المرجع السابق .

ثانيـا

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للبترول

وسنقصر حديثنا هنا على ذكر الآثار الداخلية أما الآثار الخارجية فمكانها فى موضع آخر من هذا البحث وقد سبق أن أوضحنا أهمية اكتشاف البترول بالنسبة للاقتصاد الليبى الأمر الذى ترتب عليه إحداث تغيير جذرى فى الهيكل الاقتصادى الليبى نتيجة لرفع مستويات الدخول لقطاع معين من الشعب وعلى هـذا نوجز الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبترول الليبى على النحو التـالى :

١ــ أدى اكتشاف البترول الى خلق طبقة متوسطة ترتبط مصالحا بالاحتكارات البترولية وقد بدأت ملامح هـذه الطبقة تظهر منذ عام ١٩٦٥ وتراسها مجموعة من الرأسماليين المحدثين تضخمت ثرواتهم حتى أصبحت ملايين من الجنيهات .

٢ــ هجرة البـدو الى المدن للعمل بحقول البترول فبعد أن كان عدد سكان المدن فى ليبيا لا يتجاوز ٢٠ ٪ قبل عام ١٩٥٥ ارتفع ليصبح ٦٥ ٪ [١] من تعداد السكان الأمر الذى أدى الى إزدحام المدن بالسكان ونشأت أحياء يقطنها المهاجرون الذين لم تستطع المدن امتصاصهم ،

---

(٣) د رضا فرج ــ الطليعة . أكتوبر ١٩٦٩ ص ١٠ .

وتوفير المرافق اللازمة ليعيشوا حياة مستقرة كما أدى الرخاء الاقتصادى وتوافر فرص العمل المجزى الى إرتفاع معدل زيادة السكان (أكثر من ٢٪ وبخاصة فى الفترة الأخيرة) واشتدت أزمة المساكن وكثرت مساكن الصفيح حتى قدرت هذه المساكن بنحو ثلث مساكن مدن تأثرت بالبترول لقربها من حقوله مثل بلدة أجدابية .

٣ـ هجرة العمال الزراعيين الى المدن أيضا حيث أن العمل فى شركات البترول يدر عليهم دخولا أكبر من العمل بالزراعة حيث بلغ أجر العامل جنيهين يوميا سنة ١٩٦٦ مما أدى الى اهمال الزراعة بحيث بعد أن كانت ليبيا تصدر بعض المنتجات مثل الشعير وزيت الزيتون والفول السودانى وصوف الأغنام واللحوم أصبحت تستورد القمح واللحوم من دول أوربا بعد عام ١٩٦٣ وزادت هذه المشكلة حدة بعد وصول عدد كبير من شركات البترول بما تحتوى عليه من أعداد ضخمة من الموظفين ذوى الحاجات العديدة التى لا تنتجها البلاد فازداد استيراد المواد الاستهلاكية من الخارج إزدياداً كبيراً الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا وخاصة بالنسبة للفواكه والخضروات وقد علقت على ذلك الفاينشال تايمز The Financial Times بقولها « لقد صاحب الطلب الشديد على البضائع المستوردة ضآلة المنتجات الزراعية فى الداخل الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا مذهلا فارتفعت قيمة لواردات من ١١ مليون جنيه عام ١٩٥٤ الى ٢٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ الى ٤٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ . »[1].

وفى عام ١٩٦٨ استوردت ليبيا موادا استهلاكية قيمتها ما ثنين وثلاثين مليونا ومائتين وتسعة عشر ألف جنيه .[2]

---

(1) Ronald Segal « African profiles » 1962 P P . 325

(٢) ملحق جريدة الجرائد نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩ / ١٢ / ١٩٦٩ .

٤ــ رغم أهمية البترول الكبرى كمصدر للثورة ودوره فى تحسين ميزان المدفوعات و تلافى العجز فى الميزانية بل وتحقيق فائض فيها وزيادة دخل الأفراد وارتفاع مستوى المعيشة لبعض فئات المجتمع الا أن البلاد عانت من آثار ارتفاع الأسعار والتضخم المالى مما إبتلع الكثير من الدخول والمدخرات وعرقل النمو الاقتصادى السليم فاهملت بعض القطاعات المنتجة كما سبق أن رأينا بالنسبة لقطاع الزراعة حتى بالنسبة لقطاع الانتاج الحيوانى نرى أن البدو وأشباههم يهجرون مهنة الرعى للعمل بحقول البترول القريبة

٥ ــ ارتفعت نسبة المواليد بسبب الرخاء الاقتصادى الذى شهدته البلاد مما ألقى على الحكومة أعباء متزايده لتوفير المرافق العامة من مستشفيات ومدارس وغيرها .

٦ــ تستورد شركات البترول ما تحتاج اليه من الخارج وبذلك لا تستطيع بذاتها أن تجعل اقتصاد ليبيا أكثر إنتاجية بالرغم من أنها تولد دخلا نقديا ، بل على العكس هناك اخطار إقتصادية تكمن فى أنه بارتفاع الدخل النقدى وسهولة الاستيراد يقل بالتدريج الحافز على زيادة الانتاج المحلى.

وأنه وان كانت الآثار السابقة يغلب عليها الطابع السلبى الا أن هذا لا يقلل من الاهمية الكبرى للبترول الليبى والتى سبق أن أشرنا اليها عند بداية حديثنا عن البترول .

المبحث الثالث

الاثار السياسية للواقع الجيوبولتيكى

أولا : الاستراتيجية البحرية

تتمتع ليبيا بسواحل طويلة على البحر الأبيض المتوسط تمتد من بئر الرملة على الحدود المصرية حتى رأس أغادير نقطة التقاء الحدود بينها وبين تونس لمسافة ١٢٠٠ ميلا أو ما يعادل ثلث السواحل الجنوبية للبحر المتوسط مما يضفى عليهما أهمية استراتيجية خاصة جذبت اليها أنظار الدول البحرية الكبرى وتلك التى تطمع فى أن تكون لها قواعد بحرية على البحر المتوسط . هذه الأهمية جذبت اليها الفينيقيين فى القرن العاشر قبل الميلاد حيث أسسوا لأنفسهم عشر محطات بحرية فى طرابلس كما جذبت الإغريق لاستعمار المنقطة الواقعة بين الحدود المصرية شرقا وخليج سرت غربا وعندما فتح عمرو بن العاص مصر عام ٦٤٢ ميلادية تطلع الى فتح ليبيا لأنه لم يكن يأمن على الاسكندرية من الأسطول البيزنطى المرابط فى القواعد البحرية الليبية . وفى عام ١٥١٠ عندما قام الأسبان باحتلال ليبيا (طرابلس) كانوا يضعون فى المقام الأول تأسيس محطات بحرية على الساحل الأفريقى لاحتكار تجارة المعادن النفيسة والتوابل التى ترد اليها عن طريق القوافل من غرب أفريقية وحتى تستطيع أسبانيا بواسطتها مهاجمة المدن الايطالية مثل جنوة والبندقية التى استغلت واحتكرت التجارة بين الشرق والغرب مدة طويلة ، ثم كان لقرب ليبيا من السواحل الايطالية أن جذبت اليها أنظار ايطاليا لاحتلالها بعد أن سبقتها فرنسا فى احتلال تونس وقد برزت هذه الأهمية الاستراتيجية بصورة خاصة عندما تولى موسولينى السلطة فى إيطاليا وأعلن عن أطماع

ايطاليا فى البحر المتوسط وادعى أنه Mari Nostru أى بحرنا ، وتعتبر موانىء درنة وبنغازى وطرابلس قواعد بحرية جيدة للأسطول تسيطر على خطوط الملاحة فى البحر المتوسط وتشرف عليها وقد استطاع المحور خلال الحرب العالمية الثانية أن يستخدمها استخداما جيداً فى قطع طريق المواصلات البحرى بين قناة السويس وبوغاز جبل طارق وفى نقل قواته العسكرية إلى ليبيا . وفى أعقاب الحرب الثانية نرى بريطانيا تسعى بعد خروج قواتها من سوريا ولبنان عام ١٩٤٦ ومن فلسطين عام ١٩٤٨ واحتمال جلائها عن قناة السويس لكى تكون لها قاعدة عسكرية كبرى فى برقة ذات ساحل طويل على البحر الأبيض يكون مركز تجمع للقوات البريطانية إذا مالزم الأمر فى هذه المنطقة من العالم وذلك للدفاع عن حوض البحر المتوسط وأفريقيا حيث أن تحويل برقة إلى قاعدة عسكرية بريطانية يعزز الجناح الايسر للقوات التى ستتولى الدفاع عن منقطة الشرق الاوسط ، كما أنها كانت تعد حلقة هامة فى خطوات المواصلات الجوية بين أوربا وقواعد بريطانيا فى شرق أفريقيا أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد أظهرت تجربة الحرب الثانية أهمية ليبيا بالنسبة لما يعرف بمقتضيات الامن الامريكى فى شمال وغرب أفريقيا حيث تعد أقرب نقطة وثوب لاى هجوم عسكرى محتمل على العالم الغربى الذى تعتبره الولايات المتحدة خط الدفاع الأول بالنسبة لها وخاصة بعد تطور الحرب الباردة بينها وبين المعسكر الشرقى وقد أشار إلى هذه الأهمية الأدميرال Charles Bergin عام ١٩٥٨ فى شهادة له أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس العموم أثناء بحث موضوع المساعدات الخارجية عندما قال[1] :

« إن حجم السكان ، والثروات الطبيعية التى لايمكن وصفها والموقع الجغرافى لمنطقة حافة شمالى الأطلنطى وحقول البترول فى منطقة الشرق الأوسط يجعل لأفريقيا أهمية إستراتيجية

---

(1) Vernom Mackay « Africa in the world politics. 1963 PP. 58

حيوية . كما أن فقدان الإقليم الشمالى المساحل للبحر المتوسط سيؤدى إلى تطويق القارة ويمهد الطريق لتسرب النفوذ الشيوعى إلى القارة بأسرها وفى نفس الوقت فطالما أن هذه المنطقة تضم دولا حديثة الاستقلال مثل مراكش وتونس وليبيا ومملكة أثيوبيا العريقة ، وطالما بقيت هذه الدول غربية الميول فأنه من الممكن أحباط المخططات السوفيتية فى أفريقيا » . أضف إلى هذا أن الاستراتيجية الأمريكية قد أدخلت قواعدها فى ليبيا فى النطاق الأرضى أو أرض الهامش التى تحيط بالاتحاد السوفيتى والتى نثرت فيها قواعدها لتطويق روسيا واحتواء بلدان الكتلة الاشتراكية على النحو الذى سنعرض له تفصيلا عند الحديث عن القواعد العسكرية .

وهكذا نرى أن الموقع الاستراتيجى لليبيا كدولة بحرية كان السبب الرئيسى فى كل الحركات الاستعمارية التى استهدفت هذه البلاد فلم تكن ليبيا بطبيعتها الوعرة ومواردها الضئيلة لتصلح أن تكون مطمعا لدولة استعمارية تسعى إلى الحصول على المواد الخام ، كما كان ضيق نطاق سوقها الداخلى سواء لقلة عدد سكانها أو لضعف قوتهم الشرائية سببا يجعلها أبعد ماتكون كسوق محتملة لدولة تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية .

ويلاحظ أيضا أن هذا الموقع الجغرافى ذاته قد جعل من ليبيا فى فترة من تاريخها تتمثل فى أواخر عهد الأسرة القرمنلية وآخر ولاتها يوسف باشا دولة بحرية كبرى تهدد أساطيل الدول الأخرى التجارية وتفرض عليها الأتاوات مما جعل الأخيرة (أى الدول الأوروبية) تلجأ إلى عقد مؤتمر إكس لا شابل عام ١٨١٩ لوضع حد لاعتداء القرصان الليبي .

ثانيــا : الاستراتيجية البرية :

لا تقتصر أهمية ليبيا الاستراتيجية على وضعها كدولة ساحلية وإنما كان لتوغلها فى داخل

القارة الأفريقية أثره فى خلق أهمية ذات طابع خاص بالنسبة للدول المجاورة لها ففى العصور القديمة كانت مجاورتها لمصر سببا فى إغارة القبائل القاطنة فى برقة . حيث كانت هذه القبائل تغير على مصر وتسلب وتنهب وتعود مما اضطر السلطات المصرية إلى وضع حاميات قوية فى وادى النطرون وغيره من منافذ برقة إلى مصر . كما كان عدم وجود عوائق طبيعية بين ليبيا ومصر سببا فى ارتباط أمن كل منهما بأمن الأخرى بمعنى أن أى غزو قادم من ناحية الشرق يجد الطريق مفتوحا أمامه نحو الغرب والعكس صحيح وهذا يفسر لنا الوحدة السياسية التى ربطت فى فترات مختلفة من التاريخ بين برقة ومصر سواء أكان ذلك فى عهد الاسكندر الاكبر عام ٣٣١ ق م ، بعد أن أخرج الفرس من مصر وضم إليها قيرينى أو تحت حكم البطالمة أو فى عهد الدولة البيزنطية عندما كانت برقة وطرابلس تابعتين لمصر على أساس التنظيم الذى وضعه الأمبراطور موريق وظلت تابعة لمصر طوال عهد الدولة الإسلامية الكبرى حتى قيام دولة الاغالبة التى امتد سلطانها من حدود مصر شرقا إلى المحيط الاطلسى غربا . كما أن نابليون بونابرت عندما حوصر فى مصر بعد تحطيم أسطوله فى أبى قير عام ١٧٩٨ لم يجد أمامه سبيلا للاتصال بفرنسا إلا بأن يقيم اتصالا بريا بينه وبين فرنسا عن طريق ليبيا وأيضا أمريكا عندما أرادت احتلال طرابلس فى عهد الأسرة القرمنلية رأت أن يتم هذا الاحتلال عن طريق الشرق بواسطة أحمد القرمنلى أحد الطامعين فى حكم ليبيا والذى كان يقيم حينئذ فى مصر .

وفى العصور الحديثة كانت ليبيا بالنسبة لايطاليا بوابة أفريقيا ونقطة الوثوب منها الى قلب القارة كما نجد أن السنوسيين قد أفادوا من توغلها فى الداخل ، بحيث تشرف على السودان فى الجنوب وتحوى طرق القوافل القديمة بين غرب أفريقيا وحوض النيل ، وذلك فى نشر الدعوة السنوسية وتغلغلها فى أفريقية الغربية والوسطى وفى مفاوز الصحراء وواحاتها . كما ظهرت هذه الأهمية بشكل خاص أثناء الحرب العالمية الثانية فلقد استطاعت القوات الفاشية أن تنطلق من قواعدها فى ليبيا لتصل الى عمق ستين كيلو مترا داخل الأراضى المصرية فى سبتمبر عام ١٩٤٠ ولما يمضى

على دخول ايطاليا الحرب ثلاثة شهور لولا أن شن الجنرال ويفل هجومه المضاد ولو استطاعت القوات الفاشية أثناء انطلاقها هذا الوصول الى قناة السويس لتغير تاريخ الحرب الثانية . كذلك نرى أن القواعد البريطانية والأمريكية قد استخدمنا أثناء عدوانى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ على مصر .

ثالثا : النتائج المحتملة للموقع الإستراتيجى :

١ ــ إن دولة مثل فرنسا وهى تسعى الى تحقيق استراتيجيتها فى البحر المتوسط والتى تهدف الى الحد من سيطرة كل من الأسطولين الأمريكى والروسى فى المنطقة تسعى الى توطيد صلاتها بدول حوض المتوسط هذا فضلا عن الصلات الاقتصادية التى تربط بينها وبين ليبيا . وهى فضلا عن مصالحها هذه ترى أنها بيعها الأسلحة لليبيا إنما تفعل ذلك من أجل صالح الغرب وذلك بالوقوف فى وجه التأثير الشيوعى فى منطقة غرب المتوسط

٢ ــ إن موقف حكومة الثورة نحو إنشاء أسطول بحرى إنما يستند الى تاريخ بحرى عريق شهدته أثناء فترة استقلالها فى عهد الأسرة القرمنلية والى وضعها كدولة ساحلية تملك ثلث الساحل الجنوبى للبحر المتوسط وتصحيح الوضع الذى كان يتنافى والحكم السليم على الأوضاع والأمور إذ لم تكن تملك ليبيا قبل قيام الثورة سوى فرقاطة واحدة وثلاثة زوارق خفر سواحل من طراز MTE وخمسة زوارق حراسة وكاسحتى ألغام وسفينة إمداد (ثورنيكروفت Thornycroft) وسفينة مساعدة Corvette .[1] كما أن دخل هذه الدولة من البترول يسمح لها ببناء الأسطول القوى ، ومع التسليم باعتبارات القوى التى تسود العالم حاليا فإن دور هذا الأسطول إن لم يكن سيؤثر بصورة فعالة فى موازين القوى فى المتوسط فإن بوسعه أن يكون دعما للسلاح البحرى العربى ، كما أن بوسع الحكومة الليبية استغلال هذه الظروف المتاحة لها فى بناء أسطول تجارى

(1) Steinberg S. H, The Statesmans Yearbook 1969 P P. 1232.

قومى سواء تم ذلك بشكل فردى أو بالاشتراك مع الدول البترولية المجاورة مثل الجزائر لبناء أسطول من ناقلات البترول ، والقضاء بذلك على مشكلة النقل البحرى واستغلال الدول البحرية الأخرى لهذه الظروف .

٣ — لما كان لموقع الجغرافى لليبيا قد جعل منها منطقة تخوم طوال تاريخها سواء بين القوى البحرية وبين القبائل الداخلية فى الصحراء أو بين القوى المسيطرة فى مصر وتلك المسيطرة فى المغرب لذلك نجد أنه كثيراً ماتقاسمتها هذه القوى فكانت مثلا برقة لليونان وطرابلس للرومان أو برقة لمصر وطرابلس لتونس ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الفاصل الصحراوى بين هذه القوى .

وعندما كانت ليبيا لا تخضع لسيطرة أى قوى خارجية نجد أنها تستمد وحدتها وكيانها باعتبارها منطقة بينية بين وحدتين واضحتين ضخمتين هما النيل فى الشرق والمغرب فى الغرب باعتبارها منطقة فاصلة Relict area وقد استغلت هذه الطبيعة الجغرافية كل من بريطانيا وفرنسا فى أعقاب الحرب الثانية عندما أخذتا تتقاسمان الوطن العربى الأولى فى المشرق والثانية فى المغرب وذلك فى الحيلولة دون التقاء جناحى القومية العربية التى بدأت ملامحها تتضح فى ثورة الشريف حسين بن على فى الشرق عندما أعلن الثورة على الدولة العثمانية وانضم إلى الحلفاء ضدها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومن ناحية أخرى رأت الحليفتان أنه من الافضل بالنسبة لهما أن تتخلصا من أى سبب محتمل للنزاع بينهما حول مناطق نفوذهما وذلك بالتمكين لايطاليا من ليبيا وجعلها منطقة عازلة Buffer state بين هذين النفوذين . وإذا كانت ليبيا فى الفترة الأخيرة من تاريخها وعلى وجه التحديد منذ أن جاء الاستعمار الغربى إلى العالم العربى قد عمل على جعل ليبيا منطقة عازلة استنادا إلى وجود وحدتين ضخمتين أحداهما فى الشرق والأخرى فى الغرب فأنه بالاستناد إلى الحقائق الجغرافية ذاتها يمكننا القول بأن ليبيا يمكنها أن تلعب

دورها كمنطقة واصلة بين هاتين الكتلتين فليس ثمة حواجز طبيعية أو بشرية تحول دون تحقيق ذلك ، بل أن هذه الطبيعة السهلة لم تتح فقط للجيوش الغازية أن تعبرها من الشرق إلى الغرب وبالعكس كما أسلفنا بل أنها ساعدت أيضا على جعل هذه البلاد معبراً للهجرات البشرية المتعاقبة من الشرق إلى الغرب وبالعكس .

المبحث الرابع

الآثار السياسية للواقع الاقتصادى

أولا : قبـل اكتشاف البترول

إن الظروف الاقتصادية القاسية التى واجهتها ليبيا قبل اكتشاف البترول يمكن إعتبارها مسئولة الى حد ما عن إرتباطها بالمعسكر الغربى فى أعقاب الحرب الثانية وقبولها المعونات البريطانية والأمريكية فى مقابل تأجير هاتين الدولتين قواعد عسكرية فى ليبيا ، وفى ارتباط ليبيا بمنطقة الاسترلينى وفى قبولها لمبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٤ . فقد بلغ دخل الدولة الليبية من هـذه المعونات الأجنبية والمساعدات الفنية المقـدمة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذلك نفقات القوات العسكرية فى القواعد حوالى ثلث الدخل القومى [١] وذلك حسبما جاء بتقرير لجنة البنك الدولى ولكن مسئولية الحكومة الليبية فى العهد الملكى السابق فى موقفها من قضايا التحرر العربى بسبب ارتباطها بالغرب لظروفها الاقتصادية لا يمكن أن نجـد ما يبررها إذ أن مصر قد أبدت إستعدادها لسد العجز فى الميزانية الليبية فى ذلك الحين .

كما أن هذا الواقع الاقتصادى كان يفرض نفسه كضرورة ملحة لوحدة البلاد الاقليمية بأجزائها

« ١ » The report of IBRD mission on the economic development of Eibya , 1 60 p p . 4 .

الثلاثة كما يتضح هذا من مذكرة الأمين العام للجامعة العربية الى حكومات الدول العربية فى سبتمبر ١٩٤٥ بشأن قضية استقلال ليبيا اذ جاء فى هذه المذكرة « . . وهذه الوحدة (أى وحدة أقاليم ليبيا) ليست ضرورية من الناحية الإدارية فحسب بل هى ضرورة اقتصادية واجتماعية لا سبيل إلى تجاهلها ، إذ أن البلاد قليلة السكان مترامية الأطراف فقيرة فى مجموعها تتعاون أجزاؤها لتكملة بعضها بعضا وتأمين حياتها . فبعض المناطق تدر محاصيل لا تنمو فى المنطقة الأخرى ، فالتمر مثلا يكثر فى جهات « فزان » وبعض الشواطىء والزيتون وزيته يكثر فى مناطق الجبال وبعض السهول . والقمح يجود فى بعض الوديان والشعير فى ساحات أخرى ، وكذلك الذرة وأشجار الفاكهة كما أن رعاية الإبل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاة أو البقر وهكذا .

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض لهلكت بينها هى تكمل بعضها بعضا . ».

ثانيا

بعد اكتشاف البترول

ليبيا كدولة بترولية :

كان لاكتشاف البترول بكميات ضخمة فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أثره الكبير فى شكل الأهمية الجديدة للوضع الاستراتيجى لليبيا ، بمعنى أن التطور التكنولوجى الكبير فى مجال إنتاج الصواريخ عابرة القارات بصفة خاصة والأسلحة النووية بصفة عامة وكذلك خصائص

الاستراتيجية النووية في الوقت الحاضر والتى تجعل من العسير جدا إن لم يكن من المستحيل قيام حرب نووية ، كان من مقتضى هذا الوضع أن تتقاص أهمية ليبيا الاستراتيجية لولا اكتشاف البترول بها بكميات ضخمة الذى أعاد لها هذه الأهمية وأكدها من جديد وينتج عن هذه الاستراتيجية الجديدة عدة نتائج واحتمالات أهمها فى تقديرى :

١ — دخول ليبيا مرحلة جديدة من التحرر السياسى والاقتصادى مما يتيح لها حرية العمل وتخلصها من المعوقات التى كانت تشل هذه الحرية بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة فى الماضى .

٢ — إتاحة الفرصة للاسراع ببرنامج التنمية الاقتصادية نظرا لما يوفره البترول من عائد ضخم يساعد على دفع عجلة التنمية الى الامام ، وعدم الاقتصار على البترول كمورد اقتصادى وحيد للبلاد بل ضرورة التوسع فى مجال الانتاج الزراعى والحيوانى وفى استغلال الثروات المعدنية الأخرى التى توجد بالبلاد . حيث أن الاعتماد على إقتصاد المحصول الواحد يعد من خصائص البلاد المتخلفة كما أن الأمر يقتضى القيام بالتوسع العلمى المدروس فى إقامة صناعات تعتمد على البترول وأهمها صناعة السماد .

٣ — دخول ليبيا مرحلة جديدة من مراحل الصراع مع الشركات البترولية الضخمة التى تقوم باحتكار انتاج وتسويق البترول الليبى ، ولما كانت هذه الشركات تملك من القوة المادية والوسائل العديدة ما يمكنها من خلق مواقف من شأنها احراج حكومة الثورة فى ليبيا سواء أكان ذلك بواسطتها أو عن طريق تدخل حكوماتها فقد أحسنت حكومة الثورة صنعا بعدم تأميم صناعة البترول فور قيامها ، كما أن الأمر يقتضى التزام الحذر والحزم فى وقت واحد من جانب حكومة ليبيا عند الدخول فى أى مفاوضات خاصة برفع سعر البترول الليبى مع هذه الشركات .

٤ — قد يكون ظهور البترول بكميات وفيرة وما يدره من عائد ضخم بالمقارنة الى ضآلة

عدد سكان ليبيا مما يجعل متوسط دخل الفرد الليبي فى المنطقة من أعلى الدخول فى الشرق الأوسط وكرد فعل الظروف الاقتصادية القاسية التى عاناها الشعب الليبي فى الماضى فى الوقت الذى تعانى فيه دول مجاورة من كثافة سكانية كبيرة وظروف اقتصادية ملحة باعثا على احياء فكرة « الشخصية الليبية » والتى بدأت بوادرها تظهر فى أواخر العهد الملكى السابق بإيحاء من الغرب وتهدف هذه الفكرة الى الانعزال عن مشاكل الوطن العربى ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية داخليا. نقول أنه من الممكن أن يظهر هذا الرأى كأحد عوامل الثورة المضادة فى ليبيا ومواجهته من جانب مصر ، فى الفترة الراهنة على الأقل ، تتطلب التزام الحذر التام فى تزويد ليبيا بالمعارين والعاملين فى كافة الميادين ، بمعنى ألا يفتح باب العمل فى ليبيا بشكل مطلق والا يحد من عدد هؤلاء المبعوثين بصورة تخل من قوة العلاقات بين الدولتين . كما أن الاسراف فى إرسال المبعوثين الى ليبيا قد يعطى الفرصة للدعاية المعادية فى استغلال هذا الوضع لغير صالح العلاقات بين الدولتين .

٥ — ومن المحتمل أيضا أن تؤدى الحاجة الى اتخاذ موقف موحد فى وجه الاحتكارات البترولية العالمية الى حدوث تقارب اقتصادى أوثق مع الجزائر وبالتالى الى حدوث مزيد من التقارب السياسى وذلك لممارسة ضغط مشترك على شركات البترول لرفع سعره ، وتنسيق السياسات البترولية والتعاون فى مجالات انتاجه واستغلاله وتسويقه .

٦ — ثبت من الاحصائيات التى قدمناها كيف أن دول السوق الأوربية المشتركة تستأثر بالنصيب الأكبر من صادرات البترول الليبي ، ولما كانت حصة فرنسا من هذه الكمية ليست بالقليلة فى الوقت الذى يزداد استهلاكها للبترول من سنة الى أخرى بنسبة ١٠ ٪ والتى بلغت نسبة وارداتها منه ٧٥ مليون طن من ١١ دولة [١] عربية حيث تأتى ليبيا فى المرتبة الثانية ، ولما كانت مصالح

(١) ملحق جريدة الجرائد نقلا عن زود دويتشة تسيتونج الألمانية عدد ٣٠ / ١ / ١٩٧٠ .

فرنسا البترولية تلعب دورا هاما فى القرارات التى تتخذها فى سياستها الخارجية فى منطقة البحر المتوسط فمن المحتمل استناداً الى هــذه الحقيقة أنه بعد تقلص النفوذين البريطانى والأمريكى من ليبيا أن تسعى فرنسا الى زيادة روابطها وعلاقاتها الاقتصادية مع ليبيا أخــذا بنظرية الحلول (الاقتصادى) الى درجة تجعلها تتخذ موقفا أكثر تشددا بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط الى جانب وجهة النظر العربية .

الفصل الثانى

التاريخ السياسى لليبيا
وأبعاده على حاضر ومستقبل السياسة الليبية

المبحث الأول

من العهد الفينيقى حتى الفتح الإسلامى

لعله ليس من اليسير أن نتتبع مجرى معينا للتاريخ القديم فى هذه البلاد المعروفة لنا باسم « ليبيا » بحدودها الجغرافية الحالية ، إذ أن هذا الكيان الجغرافى المميز كثيراً ما فقد خصوصيته وتلاشى فى تاريخ المغرب الكبير تارة أو تفرع المجرى العام له إلى فرعين مستقلين نتيجة لخضوع كل من قسميه الرئيسيين وهما برقة (سيرانيكا) فى الشرق ، وطرابلس (تريبوليتانيا) فى الغرب لأشكال مختلفة من الاستعمار مما أوجد اختلافاً فى التراث الحضارى لكل من هذين القسمين . أما القسم الثالث ونعنى به واحة فزان « جارامانتس » فان تراثها الحضارى كان محدوداً ولعل هذا يرجع إلى إنعزالها فى جوف الصحراء بعيداً عن شواطىء البحر الأبيض المتوسط معبر الحضارات القديمة وافتقارها إلى الاستقرار الزراعى عصب هذه الحضارات بعكس شقيقتيها برقه وطرابلس .

إن اسم « ليبيا » لم يطلق فى التاريخ القديم على هذه البلاد بحدودها الجغرافية الحالية بل

أطلقة الأغريق عندما نزلوا جنوب برقة فى أواسط القرن السابع قبل الميلاد قادمين من جزيرة تيرا اليونانية ، وإن كان هناك رأى يذهب إلى أن هوميروس الشاعر الأغريقى قد أطلق هذا الإسم على ليبيا الحالية ، وفى عهد الامبراطورية الرومانية قسم الامبراطور الرومانى ديوكليتان Dioletian برقة إلى قسمين أطلق على القسم الشرقى منها إسم ليبيا السفلى بينما سمى القسم الغربى بإسم ليبيا العليا . نقول أن الاغريق نزلوا على ساحل برقة فى أواسط القرن السابع قبل الميلاد وأسسو خمس مستعمرات عرفت باسم Pentapolis هى قيرينى (الشحات) وسوسة Cyrene والمرج Apollonia وبنغازى Barce وطوكرة Berenice Teuchira وفى عام ٣٣١ ق . م أخرج الاسكندر الأكبر الفرس من مصر وضمها إلى امبراطوريته فخضعت له قيرينى أيضاً ثم أصبحت برقة بعد وفاة الأسكندر جزءا من امبراطورية البطالسة .

وقبل نزول الأغريق ساحل برقة بقرنين ونصف من الزمان أى فى القرن العاشر قبل الميلاد شهد الاقليم الغربى من ليبيا أى إقليم تريبوليتانيا (طرابلس) الفنيقيين يستقرون فى مناطق الاقليم الثلاث الرئيسية وهى Letpis Magha (الخمس حالياً) ، Sabratha (صبراتة حالياً) و Oea (طرابلس) الحالية والتى من تعدادها أخذ الاقليم أسمه فمعنى Tripolitania هو أرض المدن الثلاث The Land of three Cities ، وقد كان إستعمار الفينيقيين لهذه المناطق نابعاً من حاجتهم إلى إنشاء محطات بحرية فى أسفارهم غربى المتوسط ، واستطاعوا تاسيس عشر محطات لهذا الغرض .

وفى القرن السادس قبل الميلاد أحتلت قرطاجة أثناء توسعها غرباً المراكز الفينيقية فى ليبيا وأعقب ذلك سلسلة من المناوشات بينها وبين الاغريق المقيمين فى المناطق الشرقية (برقة) وأخيراً تم الإتفاق بين الطرفين على إعتبار تلال فيلابنوس حيث يقوم القوس الرخامى اليومى

حداً فاصلا بين الجانبين . حدث ذلك فى القرن الخامس قبل الميلاد .

وفى عام ١٤٦ ق . م وبعد تدمير قرطاجة على يد الرومان اتحد إقليمى برقة وطرابلس تحت حكم الدولة الرومانية ولكن الغزوات التى كانت تشن بصفة دائمة من الجنوب على الحزام الساحلى كان لابد لها من أن تخمد فهاجمت روما منطقة جاراماتتش « فزان » وضمتها إلى سلطانها (حوالى سنة ٢٠ ق . م .) . وهكذا أصبحت ليبيا كلها جزءاً من الامبراطوارية الرومانية .

وإذ تنقسم الامبراطوارية الرومانية نهائياً فى القرن الرابع للميلاد نجد أن برقة تصبح من نصيب الامبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) بينما تصبح طرابلس من نصيب الامبراطورية الرومانية الغربية .

وفى القرن الخامس الميلادى قاد جنسيريك Genseric ملك الوندال جحافله عبر الأراضى الأسبانية ثم اجتاز بهم مضيق هرقل (مضيق جبل طارق) إلى شمال أفريقية حتى وصلوا إلى طرابلس فدمر البرابرة ماوجدوا بها من عمران وظلت البلاد تحت حكمهم حتى عام ٥٣٣ ميلادية عندما أرسل الامبراطور البيزنطى جستنيان قائده بليزاريوس فأوقع الهزيمة بالوندال وخلص البلاد منهم .

خلاصة ماتقدم أن البلاد الليبية لم تعرف معنى الوحدة السياسية طوال تاريخها القديم اللهم إلا فى عهد الامبراطورية الرومانية وقد ظلت أقاليمها وبخاصة برقة فى الشرق وطرابلس فى الغرب خاضعتين لصور مختلفة من الاستعمار أورثتهما تراثا حضاريا مختلفا على النحو لذى ترك نتائج لازالت تنعكس حتى يومنا هـذا على العلاقات التى تربط بين الاقليمين على النحو الذى سنعرض له فى ختام هذا الفصل .

وظلت البلاد تحت الحكم البيزنطى حتى إذا ماتم لعمرو بن العاص القائد العربى فتح الاسكندرية استشعرت الخطر الذى يهدد حدود مصر الغربية نتيجة بقاء برقة وطرابلس فى متناول البيزنطيين لما لهما من أهمية حربية وبحرية لذلك قرر السير غربا ولم يلق فى احتلال برقة صعوبة قط فإن جيشه سار إلى مدينة Barce (المرج الحالية) فسلم له البربر أمورهم حالا . وقد روى أن بعض البربر اتصلوا بعمرو وهو بعد على الاسكندرية يعرضون عليه طاعتهم ، وقد قيل تعليلا لذلك أن البربر كانوا قد أضنتهم الإدارة الرومانية وشردتهم الاضطهادات الدينية التى كانت ترافق العمل البيزنطى فأملوا أن يكون خلاصهم على أيدى العرب المسلمين وبخاصة عندما تناهى إليهم عدالة العرب وتسامحهم .

المبحث الثانى

ليبيا العربيـة الاسلامية

ويعد الفتح العربى لليبيا نقطة تحول هامة فى تاريخ هذه البلاد العربى والاسلامى وستظل تتابع أحداث التاريخ على ليبيا لتؤكد هذا الطابع وتضفى عليه طبيعة خاصة نرى ان نتعرض لها فى هذا المقام بالقدر اللازم للايضاح ودون أسهاب تاريخى لا جدوى منه .

ولقد سبق أن ذكرنا أن نشأة ونمو الشخصية العربية الإسلامية لليبيا هى عملية متطورة أملتها الظروف التاريخية التى مرت بها هذه البلاد والتى عملت على نمو وتأكيد هذه الشخصية .

وإذا كان من الثابت أن عملية التعريف فى الأقطار التى فتحها المسلمون غالبا ما تأتى بعد انتشار الاسلام إلا أننا نجد أن بلاد المغرب كانت هـدفا لموجة عربية الجنس وهى الموجة الـكنعانية التى طرأت على سواحل بلاد الشام وأخذت تمارس الملاحة والتجارة ، وجعلت من البحر المتوسط مجالا لنشاطها وأنشأت مئات المراكز الملاحية والتجارية على شواطئه الجنوبية وشهدوا حضارة تشهد بها الأساطير القديمة التى تحدثت عن هـذه البلاد ووصفتها بأنها جنة تستوطنها كائنات تسمو على سلالة البشر كأساطير حديقة هسبريد الغناء وأرض أتلانتيد التى خلدها أفلاطون فى إحدى رسائله ولم يستطع الرومان رغم بقائهم فيها ثمانية قرون التأثير على روح هذه البلاد فلما جاء العرب صبغوها بصبغة عربية أصيلة .

وإذا كانت عروبة ليبيا قد جاءت سابقة على دخول الاسلام فيها إلا أنه لم يكد الفتح العربي يستقر في هذه البلاد حتى وجد التربة الصالحة لنمو مبادىء العقيدة الإسلامية ، بل هـذه التربة كانت مهيأة لهذه الدعوة حتى قبل الفتح العربي ودليلنا على ذلك أن الاسلام قد وجد طريقه إلى الأصقاع الجنوبية في ليبيا بسهولة حيث يوجد البتر الأشداء والذين لم تستطع أي قوات احتلال أجنبي لساحل ليبيا أن تخضعهم لسلطانها بحد السيف بل والذين أنشأت بيزنطة خط الحصون العظيم جنوب الحزام الساحلي ليقيها شر غزواتهم المتتالية ومن ناحية ثانية نرى أن هذه البلاد قد اعتبرت من البلاد المفتوحة عنوة فقد أتصل بعض الأهالي بعمرو بن العاص في الاسكندرية يعرضون عليه طاعتهم فسهل له ذلك فتح البلاد فلما وصل عمرو إلى برقة في ٦٤٣م يحاربه أهلها وآثروا أن يدخلوا تحت حكم الإسلام فصالحهم عمرو على جزية سنوية قدرها ثلاثة عشر ألف دينار فرعوني وكانوا يرسلونها إليه طائعين دون أن يرسل إليهم الجابي وقد عبر عن ذلك ابن عبد الحكم بقوله « لم يكن يدخل برقة يومئذ جابي خراج وإنما كانوا يبعثون بالجزية إذا جاء وقتها » ويزيد على ذلك البلاذرى بقوله « فكانوا أخصب قوم في المغرب ولم تدخلهم فتنة » ولما كانت مساعدة العرب على فتح البلاد يجب أن تستند إلى أسباب فاننا نوجز هذه الأسباب كالآتي :

١ — إن المسيحية كانت قاصرة على المدن الساحلية التي تشربت بالثقافتين الأغريقية واللاتينية بينما وقفت القبائل البدوية التي لم تتشرب هذه الثقافة موقف العداء الصريح من الحكم الروماني ودأبت على الإغارات المستمرة على هذه المناطق .

٢ — ضعف المسيحية بسبب الإضطهادات الدينية التي لاقاها المسيحيون على أيدي الوندال ومن بعدهم الرومان بحيث لم تستطع أن تقف في وجه الزحف الإسلامي الآتي من الشرق

٣ — أنقسام أهل ليبيا إلى أهل الساحل (البرانس) والبدو (البتر) وكان الأوائل

أصدقاء للرومان بينما سبق أن أشرنا إلى عداوة الأخيرين الرومان لذلك وقفوا إلى جانب القوة العربية وأيدوا الفتح العربي ومن أشهر هذه القبائل البدوية قبيلة لواته ونفوازه ونفوسة وقبيلة زناتة ومادام هؤلاء قد أيدوا الفتح العربي فقد كانوا أسرع إلى الدخول فى الإسلام .

ويرجع نمو وتطور الشخصية الإسلامية فى ليبيا إلى تلك السياسة الحكيمة التى أتبعها العرب فى البلاد فقربوا الإسلام إلى النفوس فما لاشك فيه أن هذه السياسة وبخاصة فى أثناء ولاية حسان بن النعمان قد تركت أكبر الأثر وأعمقه لدى البربر وبخاصة عندما منح البربر حق المساواة الكاملة بالعرب وجعل من الرومان سادة الأمس موالى للبربر ، وأشركهم فى حكم البلاد ثم سيأتى بعد ذلك — فى تقديرى — عاملان لهما أثر هام فى تطوير ونمو الشخصية العربية الإسلامية لليبيا هما الهجرات البشرية ثم الغزو المسيحى .

أولا : الهجرات البشرية :

فى القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر الميلادى) وفى عهد حكم المستنصر بالله الفاطمى على مصر شهدت بلاد المغرب تياراً بشرياً يتجه إليها من الشرق يتمثل فى هجرة قبائل بنى هلال وهى قبائل مصرية من نجد أستوطنت مصر عقب الفتح الإسلامى وقد استقر بنو سليم فى برقة أما بنو هلال فقد بقى منهم عدد قليل فى طرابلس وواصلت جموعهم زحفها نحو مراكش . وقد حافظت قبائل بنى سليم على التقاليد هم وعاداتهم العربية واختلطوا بالبربر حتى أصبحت برقة عربية لايبزها فى عروبتها قطر عربى باستثناء الجزيرة العربية نفسها وقد كانت هذه الهجرات عاملا حاسماً فى صبغ هذه البلاد بالصبغة العربية الكاملة وفى سيادة اللغة العربية كنتيجة لانتشار الإسلام حيث تقهقرت أمامها البربرية إلى مناطق الطرد البشرى فانزوت فى الواحات الصحراوية المنعزلة كسيوة والجغبوب وهكذا تأكد كيان اللغة العربية وسيادتها

لحتى عندما جاء الأتراك إلى ليبيا بناء على رغبة الأهالى لمواجهة الغزو المسيحى فإن الغلبة كانت للغة العربية واقتصر استخدام التركية على الطبقة الحاكمة .

ثانياً : الغزو المسيحى :

فى الوقت الذى كانت فيه البحرية الأسبانية سيدة البحار إبان عصر الكشوف الجغرافية هاجم الأسبان طرابلس فى سنة ١٥١٥ م واستولوا عليها حتى إذا كان عام ١٥٣٥ أهداها الامبراطور شارل الخامس ملك أسبانيا إلى فرسان القديس يوحنا والذين كانوا يقبعون فى جزيرة مالطة حينئذ نماث هؤلاء فى البلاد فسادا الأمر الذى جعل أهلها يتطلعون إلى منقذ لهم من الأوضاع السيئة التى يعيشون تحت وطأتها ولما كانت الدولة العثمانية تمثل فى ذلك الحين حاضرة الخلافة الإسلامية لذلك إتجهت إليها دعوتهم فسارع السلطان سليمان القانونى بإرسال الأسطول العثمانى تحت قيادة سنان باشا الذى أستطاع أن يستولى على طرابلس عام ١٥٥١ ويطرد منها الفرسان . والجدير بالملاحظة هنا أن أهالى طرابلس عندما إستنجدوا بالخليفة العثمانى لم يكن ينظرون إلى فعلهم هذا كما لو كانوا يستبدلون حكماً أجنبيا بحكم آخر وإنما قدروا أنهم يستنجدون بخليفة المسلمين لطرد أعداء المسلمين وهم الذين لم تزل — فى ذلك الحين — ذكرى المذابح التى أقامها الأسبان المسيحيون فى أسبانيا لاخوانهم فى العقيدة فى نهاية الحكم العربى لهذه البلاد ، وكانت إستجابة السلطان العثمانى لاستغاثتهم ونجاحه فى طرد الأجانب من بلادهم عاملا آخر قوى من ارتباطهم بالإسلام . وسينعكس هذا الأثر فيما بعد فى نمو حركة التحرير الوطنى إذ أن هذه الحركة سترتبط ارتباطا وثيقا بالدين فى ليبيا وسنرى أن حركة الاصلاح الدينى التى حمل لواءها السيد محمد بن على السنوسى فى القرن التاسع عشر ستقود العمل الجماهيرى فى صراعه ضد الايطاليين الأمر الذى يقتضى منا التعرض للحركة السنوسية فى شىء من التفصيل ....

المبحث الثالث

الحركة السنوسية فى ليبيا

لقد كانت طبيعة المجتمع البدوى الرعوى فى ليبيا والرصيد التاريخى للدعوة الإسلامية فى هذه البلاد على النحو الذى سبق أن أوضحناه عاملا هاما فى انتشار الدعوة السنوسية وتمركزها فى هذه المناطق وتستمد دراسة هذه الحركة أهميتها من الدور الكبير الذى لعبته فى تاريخ ليبيا السياسى وفى مقاومة الاحتلال الايطالى لهذه البلاد ويسبق هذا تاريخيا الدور الذى لعبته فى تشكيل وإعادة تنظيم المجتمع الليبى . .

نشأة الدعوة وتطورها :

قبل الحديث عن نشأة الدعوة وتطورها يجدر بنا تحديد ماهيتها وهى على هذا الأساس يمكن تعريفها بأنها نداء إلى العودة إلى الإسلام الصحيح أى إلى التمسك بما كان عليه الإسلام فى عهد الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين والتخلص من البدع التى جدت على العقيدة الإسلامية وشوهت مضمونها ، وهى فى ذلك تشبه الدعوة الوهابية التى قامت فى الجزيرة العربية فى القرن الثامن عشر ، لذلك كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الأصلين اللذين يجب الاستناد إليهما لفهم روح الإسلام فهما صحيحا .

وقد نادى بهذه الدعوة السيد محمد بن على السنوسى المولود فى ضاحية من ضواحى الجزائر

فى ١٢ ربيع الأول عام ١٢٠٢ هجرية الموافق ٢٣ ديسمبر عام ١٧٨٧ ميلادية فلقد ساء هذا الداعية انفراط عقد المسلمين لاهتمامهم بمصالحهم الذاتية وتغليبها على المصلحة العامة ، كما ساءه أيضا دخول الكثير من البدع على الدين الإسلامى، فنادى بدعوته لتطهير الاسلام من الشوائب على النحو السالف الاشارة إليه ، ولما كان الاسلام لا يقتصر على جانب العقيدة بل يهدف أيضا إلى تنظيم الحياة الدنيوية فقد رأى السيد محمد بن على أن يؤسس زاويته الأولى فى أبى قبيس بالأراضى الحجازية عام ١٨٣٧ وبعد هذا التاريخ بدء قيام الطريقة السنوسية ثم أقام السيد عدداً من الزوايا الأخرى بالأرض الحجازية وفى عام ١٨٤٣ أنشأ « الزاوية البيضاء » فى الجبل الأخضر فكانت أم الزوايا السنوسية ولكنه نقلها فى عام ١٩٥٦ إلى الجغبوب لأنها كانت أكثر توسطاً وأسهل اتصالا بأنحاء برقة المختلفة وطرابلس والسودان الغربى ، كما لم يكن بوسعه العودة إلى مسقط رأسه بالجزائر لوقوعها تحت الاحتلال الفرنسى حيث كان الفرنسيون على استعداد للقضاء على هذه الدعوة أو على الأقل الحيلولة دون انتشارها لما لها من خطر على نفوذهم ، كما كانت الجغبوب أيضاً مركزاً هاما للقوافل العابرة بين وسط القارة وشرقها الأمر الذى يمكنه من التبشير بدعوته الجديدة بين أفرادها .

نظام الزوايا :

كانت الزوايا بجانب كونها مركزا للدراسات الدينية تعد بمثابة وحدات سياسية وزراعية وتجارية وادارية ومكانا للتدريب العسكرى .

فكوحدات إقتصادية كانت مقسمة الى مناطق زراعية صغيرة المساحة يمنح كل جزء منها لأحد الأتباع ولكن دون أن يكون له حق التصرف فيه بالبيع وقد فرض على هؤلاء الأتباع قدراً معينا من المال « الزكاة » والتى كانت تجبى طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية وتكون الرئاسة فى

الزاوية لشيخ الزواية الذى يعينه رئيس السنوسية . وتمثل الزوايا وحدات اقتصادية مستقلة تعيش أساساً على انتاج الأرض التى يزرعها الأتباع الذين أطلق عليهم إسم الأخوان وهى بهذا تعد نقطة تحول هامة فى حياة الكثيرين من البدو الذين هجروا حياة الترحال وتعلموا معنى الاستقرار . كما كانت الزوايا مراكز تجارية لوقوعها على طرق القوافل بين وسط وشمال القارة .

وهى كمراكز التعاليم الدينى كانت ملتقى الطلاب الذين حضروا فى أعـداد كبيرة للجغبوب والزوايا المتناثرة فى مختلف أنحـاء البلاد ليتعلموا قواعد الاسلام الصحيحة الخالية من البـدع والخزعبلات .

وبوصفها مراكز للتدريب العسكرى تعـلم فيها الأتباع كيف يدافعون عن أنفسهم ضد أى عدوان يقع عليهم فأحاطوا منازلهم ، كاجراء دفاعى ، بسور يحرسها تعلوه الحصون والأبراج التى كان المقاتلون فيها على أهبة الاستعداد لدفع أى هجوم يقع عليهم وقد تجلت قدرة الاتباع القتالية فى المعارك العديدة التى خاضوها ضد الفرنسين والايطاليين وكبدوهم فيها خسائر جسيمة .

كما أن اقامة الزوايا لم تـكن تتم إعتباطا وإنما بناءاً على تخطيط محكم ، إذ كانت تشيد عنـد ملتقى الطرق لخدمة أغراض التجارة ، وفى أماكن يسهل الدفاع عنها طبيعيا ويمكن منها الاشراف على الأراضى المجاورة .

خلاصة القول أن الدعوة السنوسية قد نجحت بفضل فهمها الواعى للجانبين الروحى والدنيوى للعقيدة الاسلامية فى تنظيم العمل الجماهيرى فى ليبيا تنظيما محكماً مكنها من الصمود سنوات طويلة فى وجه الاحتلال الايطالى وذلك رغم تخلى الدولة العثمانية عن مسئولياتها فى ليبيا فى مواجهة هـذا الاحتلال بعقدها معاهدة صلح مع إيطاليا سنة « ١٩١٢ » وبموجب هذه المعاهدة التى عرفت باسم معاهدة أوتشى أوقفت الحرب التى أعلنتها إيطاليا على السلطان ومنح السلطان ليبيا استقلالا داخليا

وتفرغ هو لمشاكله الداخلية ولحرب البلقان التى كانت تهدده على الأبواب . نقول أنه رغم ذلك استطاعت المقاومة السنوسية أن تقود الكفاح الليبى ضد إيطاليا بصورة تبلور معها التجربة السياسية لهذا الكفاح فى العصر الحديث .

تلك القوة الهائلة التى فجرها الفهم الصحيح لروح الاسلام وأحكامه قد استطاعت ، الى جانب إنتشارها فى مصر و بلاد العرب والسودان ، أن تحمل لواء الاسلام الى بلاد كور وتبستى ، وبركو ، واندى ، ودارفور ، وودادى ، وكانم ، وتشاد ، وأزقر ، وبغرمى . كما أن الفهم الصحيح لروح الاسلام دعاها الى العمل على محاربة تجارة الرقيق فى هـذه الأصقاع ، وقد وصلت السنوسية الى أوج قوتها وانتشارها أثناء زعامة السيد المهدى السنوسى (١٨٥٩ ــ ١٩٠٢) . وتمثلت أهمية هذه القوة فى الآتى :

١ ــ أخذت الدول الكبرى تسعى الى الاتفاق مع هذه الدعوة الفتية فقد حاولت إيطاليا الاتفاق معها فى عهـد السيد المهدى وذلك لمقاومة التقدم الفرنسى فى تونس عام ١٨٨١ كما حاول السلطان العثمانى أن يحصل على مساعدتها فى حربه ضد روسيا (١٨٧٦ ــ ١٨٧٨) وحاول الألمان أن يحصلوا على معونتها ضد فرنسا فى أفريقيا عام ١٨٧٢ ولكن السيد السنوسى آثر النأى بنفسه عن مشكلات السياسية الدولية ومع ذلك فقد اضطرت السنوسية لمحاربة الفرنسيين لما تقدم هؤلاء الى أواسط أفريقيا عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ .

٢ ــ اضطرت قوة السنوسيين المفكر الاستعمارى ووزير خارجية فرنسا « هانوتو » الى الاعتراف بقوله . « قد أسس الشيخ السنوسى فى جهة ليست بالبعيدة عن الأصقاع التى تلى أملاكنا فى الجزائر مذهبا خطيرا له أشياع وأنصار . . وقد أوقفت أعمـاله رجال بعثاتنا كل عمل مفيد لصالحها فى أفريقيا الجنوبية » . (١)

(١) محمد عماره ــ العروبة فى العصر الحديث ص ٢٨٩ .

٣ ـ لم تنس إيطاليا ضراوة المقاومة التى واجهها بها الليبيون منذ أن نزلت قواتها الشاطىء الليبي وأدركت الدور الذى لعبه الدين الاسلامى فى تغذية الروح القومية فلجأت الى محاولة استمالة الليبين اليها عن طريق الدين ، ومثلت نفس المهزلة التى مثلها نابليون بونابرت عندما جاء الى مصر فى حملته المشهورة وذلك بادعاء الاسلام ، فقد اعتلى موسولينى ظهر جواده فوق كومة من الرمل الأحمر يخطب فى أهل ليبيا عندما زارها لافتتاح الطريق الساحلى عام ١٩٣٧ ويعدهم بعدالة روما وكان بالبو حاكم ليبيا قد أعـــد له سيفا حمل الأهالى على إهدائه لزعيم إيطاليا ودعاه « سيف الاسلام هدية الى حامى الاسلام » .

المبحث الرابع

الاحتلال الايطالى

اهمية الحديث عن ليبيا تحت الحكم الايطالى تبـدو فى أنها تمثل نقطة تحول هامة فى مسار تاريخ ليبيا الحديث حيث تبلور فى هذه الفترة التجربة النضالية للشعب الليبى ، كما أنها تمثل تلك الرابطة القوية بين التجربة الليبية والتجربة العربية الشاملة وتمثل من ناحية ثالثة وحـدة النضال التى خاضها الشعب العربى الى جانب الشعب العربى فى ليبيا وعلى هذا الأساس سيتعرض هذا البحث للموضوعات التالية :

١ ـ المخطط الاستعمارى ضد ليبيا .

٢ ـ التضامن العربى ووحدة النضال .

٣ ـ الجمهورية الطرابلسية .

المطلب الأول

المخطط الاستعمارى ضد ليبيا

إن الجهود التى بذلت للتمكين لايطاليا من استعمار ليبيا تقوم ـ فى تقديرى ـ دليلا واضحا على ارتباط المصالح الاستعمارية بعضها ببعض ارتباطا وثيقا بحيث أنها حتى فى حالة تعارضها كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية لوقوف بريطانيا وفرنسا الى جانب، ووقوف إيطاليا بانضمامها الى المحور فى الجانب الآخر . فان هـذا التعارض سرعان ما يتلاشى لتعود الوحدة والانسجام بين هـذه المصالح كما سنرى فى اتفاق (بيفن ـ سفورزا) الذى تم بين وزيرى خارجية بريطانيا وإيطاليا دون مراعاة لوقوف ليبيا الى جانب قضية الحلفاء فى الحرب والمعونات الكثيرة التى قدمتها الفرق الليبية الخاصة أثناء العمليات الحربية والتى اعترف بهـا الحلفاء أنفسهم . اذ رغم كل ذلك وضعت ليبيا على مائدة المساومات بين الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التفصيل التالى :

١ ـ كانت فرنسا ترغب فى التمكين لإيطاليا من ليبيا لتعوضها بذلك عن تونس التى كانت ترغب فى احتلالها ولكن الأولى سبقتها إليها وقد أرادت فرنسا من مساعدتها لإيطاليا على هذا النحو ألا تقف الأخيرة فى وجه الأطماع الفرنسية فى مراكش آنذاك توجه جهودها لاحتلالها ، ورأت أن ترضية إيطاليا يمكن أن تتم بإطلاق يدها فى ليبيا . بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ حثت بريطانيا على مفاتحة الباب العالى فى منح طرابلس لإيطاليا ولكن بريطانيا لم تفعل ذلك لحرصها على وحدة أملاك الباب العالى أمام التدخل الروسى .

٢ – ولعل فرنسا قد رأت من ناحية أخرى فى إيطاليا القوة التى تستطيع أن تقضى على النفوذ السنوسى فى ليبيا المجاورة لتونس الفرنسية ، والذى أرهق القوات الفرنسية حيث اشترك معها فى حروب ضارية تحت قيادة سيدى محمد البرانى وعمر المختار الأمر الذى جعل القوات الفرنسية غير قادرة على التقاط أنفاسها إلا بعد الانتصار على السنوسية على ١٩٠٢، ١٩٠٣ مما جعلهم ينسحبون من واحات حوض النيجر التى وجدت فيها مراكزهم نحو الشمال ، ولكن هذا الانتصار لم يكن قاضيا على الحركة السنوسية إذ ظلت تؤرق الفرنسيين زمنا طويلا .

٣ – كانت الحليفتان بريطانيا وفرنسا قد شاب العلاقات بينهما بعض الفتور الناجم عن مساندة الصحافة الفرنسية للحركة الوطنية فى مصر لذا نرى أن بريطانيا قد استجابت لرغبة فرنسا باطلاق يدها فى مراكش واطلاق يد إيطاليا على أن تطلق يد بريطانيا فى مصر فيما يعرف باسم الاتفاق الودى عام ١٩٠٢ .

٤ — رغبة كل من بريطانيا وفرنسا فى أن تبقى ليبيا منطقة عازلة Buffer state بين النفوذ الفرنسى غرب المتوسط والنفوذ البريطانى فى شرقه على النحو الذى أوضحناه .

وإذا كان هذا هو المخطط الاستعمارى بين كل من فرنسا وبريطانيا للتمكين من إيطاليا فى ليبيا فإن الأولى قد رأت بعد أن فشلت جهودها فى الاستيلاء على تونس أن ليبيا يمكن أن تكون عوضا لها عن هذه البلاد خاصة بعد هزيمتها فى عدوة عام ١٨٩٦ لتمحى من الأذهان ذكرى هذه الهزيمة ولتجد لنفسها مكانا بين الدول الاستعمارية فيزداد بذلك وزنها فى المحيط الدولى ، بل لقد ذهب البعض إلى المناداة باحياء مجد الامبراطورية الرومانية وبلغ هذا الشعور أقصاه بوصول الفاشيست إلى الحكم مما جعل موسولينى يدعى أن البحر المتوسط ليس إلا بحيرة إيطالية Mari Nostrum [(١)] أضف إلى هذا تدهور الأحوال الاقتصادية فى إيطاليا مما أدى

---

(١) الترجمة الإيطالية لهذه العبارة « بحرنا » .

إلى وجوب حصول إيطاليا على مستعمرات يكون فيها متنفسا لسوء الحال كما كان الضغط السكانى فيها قد أوجب إيجاد أرض جديدة لهجرة الايطاليين إليها . وقد ساعد إيطاليا على تنفيذ ذلك أن تركيا صاحبة السيادة الشرعية على البلاد كانت تنوء بمشاكلها الخاصة بسبب تورطها فى البلقان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتأييد فرنسا وبريطانيا لها بموجب الاتفاق الودى .

المطلب الثانى

التضامن العربى ووحدة النضال

عندما أعلنت أيطاليا الحرب على تركيا فى سبتمبر عام ١٩١١ وذلك لغزو ليبيا التى أرسلت قواتها لاحتلالها أعتقدت أنه بمجرد نزول هذه القوات الساحل الليبى سيهب السكان لنصرتها للتخلص من الحكم التركى وذلك استناداً إلى شعور العداوة الذى ظهر على السطح فى ذلك الحين بين الأتراك والسنوسية ولكن أيطاليا قد أخطات فى تقديرها هذا وذلك لجهلها بطبيعة البدوى الذى قد يناصر بيتا ضد آخر داخل القبيلة الواحدة ولكن عندما تتعرض القبيلة كلها للخطر فانه ينسى عداوته ويهب لنصرة القبيلة ضد أى خطر خارجى يتهددها وهكذا فأنه برغم وجود شعور بالعداوة بين الليبيين والدولة العثمانية إلا أن هناك رباطاً قوياً يجمع بينها ألا وهو الإسلام ومن أجل هذا أعلن الليبيون الجهاد تحت قيادة السنوسية حتى بعد أن عقدت الدولة العثمانية صلح لوزان عام ١٩١٢ مع أيطاليا ولن نستطرد هنا فى وصف العمليات العسكرية التى دارت بين الليبيين والإيطاليين ولا أحداث البطولة التى قام بها الليبيون فى هذه الحرب وشهدت بها كتب التاريخ إذ أنه لامكان فى هذا البحث لمثل هذا الاستطراد والمهم أن مقاومة السنوسيين ظلت عشرين عاما تقلق الأخيرين وتحول بينهم وبين التقاط انفاسهم حتى يناير عام ١٩٣١ وذلك عندما تولى قيادة القوات الإيطالية فى هذه المرحلة الحاسمة جرازيانى وهو من أشهر القواد والذى جىء به إلى ليبيا نائباً للحاكم العام على ليبيا ليقضى على مقاومة عمر المختار فعمل على إجلاء العرب النازلين حول الجبل الأخضر حتى يقطع كل صلة بين المجاهدين وأهالى البلاد ثم أستولى

على واحات الكفرة آخر معاقل السنوسية فى الجنوب فى ٢٩ يناير عام ١٩٣١ بعد أن جرر عليها أقوى حملة شهدتها صحراء ليبيا وضاقت الحلقة حول البطل عمر المختار وأتباعه ولكنه ظل يقاتل آخر معاركه وهو يقود خمسين فارساً من أتباعه فأسر وأعدم وقضى بموته على آخر جهد للمقاومة فى برقة وفى أنحاء ليبيا كلها .

وفى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ ليبيا الحديث تتبلور صورة المشاركة العربية إذ لم تكد تركيا تقرر ترك الميدان بتوقيع معاهدة الصلح مع أيطاليا حتى أنفجرت ثورة الغضب فى العالم العربي ضد الباب العالي ووجه إليه اللوم في الصحف العربية ، وأخذت هذه الصحف تشتمل العالمين العربي والإسلامي على مد يد العون للمجاهدين في ليبيا فتبرع البعض بالمال بينما تطوع البعض الآخر بالذهاب إلي ميدان القتال لمشاركة أخوانهم الليبيين شرف الجهاد وقد تجلت هذه المشاركة فى الدور البطولى الذى لعبه الكثيرون من المناضلين العرب والضباط العرب أمثال عزيز المصرى الذي أصر على البقاء في برقة على رأس قواته لمحاربة الإيطاليين ضارباً عرض الحائط بقرار تركيا الصلح مع أيطاليا وهو الأمر الذي جلب عليه غضب الأتراك فأصدروا ضده حكماً بالإعدام بزعم وقوفه ضدهم فى هذه الحرب كما كان هناك غير عزيز المصرى صالح حرب وعبد الرحمن عزام وصبحى الطرابلسى ومحمود حلمى والسيد عيسى الوترى وإسماعيل الطرابلسى ومحسن العسكري وغيرهم من أبناء الأقطار العربية الأخرى .

ولقد ساهمت مصر إلى جانب ذلك بتمويل حركة النضال بالرجال والمؤن والعتاد لذلك لجأ الإيطاليون إلى مد الأسلاك الشائكة على طول الحدود الشرقية بين البردية والجغبوب لتمنع تسرب المؤن إلى المجاهدين ولقطع سبل الإتصال بين المجاهدين ومصر الأمر الذى جعل الحلقة تضيق حول عمر المختار وأتباعه .

وتتجلى صورة هذا التضامن أيضاً فى الوقوف إلى جانب الليبيين فى ساعات المحنة فبعد أن شن

جرازيانى حملته الكبيرة على واحدة الكفرة آخر معاقل السنوسية فى يناير ١٩٣١ وأعمل الإيطاليون فى سكانها السلاح قتلا وتذبيحاً لمدة ثلاثة أيام فر أهلها منها يطاردهم شبح الموت والجوع ولم ينقذهم من مصيرهم الرهيب من الموت جوعاً واعياءاً فى الصحراء إلا معونة إخوانهم المصريين فلقد أستطاع مأمور الواحات المصرى إنقاذ ٤٥٣ نسمة [١] فى ستة أيام ، كما أنقذ مفتش المساحة ٣٧ شخصاً وما ذكر على سبيل المثال وليس التعميم فلقد فتحت مصر والسودان أبوابها لليبيين وقدمت لهم دياراً بدلا من تلك التى فقدوها .

---

(١) د . زاهر رياض — إستعمار أفريقيا ١٩٦٥ ص ٢٨٣

المطلب الثالث

الجمهورية الطرابلسية

(نوفمبر ١٩١٨)

الجمهورية الطرابلسية . . أو الجمهورية الليبية الاولى . . أو الجمهورية العربية الأولى . .

حقيقة تاريخية هـامة ، أشار إليها المؤرخون عرضـا فى سياق حديثهم عن تاريخ ليبيا إبان الاحتلال الإيطالى . وهم إذ يتعرضون لها بهذه الإشارة العابرة التى لاتتفق وأهميتها التاريخية ، ربما يكونون قد فعلوا ذلك عن تعمد مقصود لسبب أو لآخر ، وربما لأنهم لم يقدروا أهمية هذا الحدث التاريخى حق قـدره رغم ماله من نتائج هامة بعيدة الأثر . .

ولقد أطلقنا عليها اسم الجمهورية الطرابلسية لأنها بهذا الاسم عرفت فى كتب التاريخ ولأن نطاقها المـكانى كان محدودا بطرابلس .

وأطلقنا عليها إسم الجمورية الليبية الاولى لانه من الخطأ — فى إعتقادى — إعتبار كفاح طرابلس شيئا مستقلا على كفاح برقة . فالـكفاح إنما يقوده شعب واحد هو الشعب الليبى ضد خطر واحد هو الغزو الإيطالى ولهذا يمكننا القول بأن قيام الجمهورية فى طربلس إنما كان نتيجة كفاح الشعب الليبى فى مجموعة ضد الغزو الايطالى . فلو لم يقاتل الشعب الليبى فى برقة قتالا بطوليا إستنزف جزءاً كبيراً من طاقة العدو لركز الإيطاليون جهودهم على حركة المقاومة فى

طرابلس ولـكان من الصعب على هذه الجمهورية أن ترى النور .

وأطلقنا عليها إسم الجمهورية العربية الأولى لانها كانت ثمرة التضامن العربى والمشاركة العربية فى القتال ضد الغزو الإيطالى من ناحية ، ولأنها كانت من ناحية أخرى المحاولة العربية الاولى نحو الاخذ بصورة متقدمة من صور الحـكم التى تدل على مدى نضوج الوعى السياسى لدى الشعب العربى فى ليبيا فسبق غيره من الاقطار العربية فى إختيار هـذا النمط من الحـكم التقدمى .

وإذا كان قيام الجمهورية الطرابلسية قد جاء تتويجاً لنضال الشعب الليبى فى طرابلس فقد أصبح من المتعين أن نعرض لتطور هذا النضال حتى قيام الجمهورية .

فلقد عرفنا فيما سبق المخطط الإستعمارى الذى إستهدف ليبيا ، وأطماع أيطاليا فيها ثم الظروف السياسية التى ساعدتها على تحقيق هذه الأطماع ، إذ تقرر إيطاليا الإنتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ فإنها تقوم فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩١١ بضرب درنة بالقنابل ثم تتبع ذلك بضرب طرابلس وفى الشهر التالى كان قد تم للايطاليين إحتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنى غازى والخمس ولـكن الإيطاليين دفعوا ثمن هذا الإحتلال عالياً فدارت بينهم وبين القوات المدافعة معارك ضارية وكانت هذه الأخيرة تتكون من ٧٠٠ مقاتل عثمانى ونحو ألف متطوع من أهالى طرابلس بينما كانت القوات الإيطالية التى دفع بها لإحتلال هذا الاقليم تتكون من خمس وعشرين ألف مقاتل ورغم ذلك فقد تسببت البسالة التى قاتل بها العرب فى بعض المعارك مثل معركة بير طبراس فى هزيمة الجيش الايطالى وإرتداده ، ولـكن الـكثافة العددية وكمية التسليح ونوعيته رجحت فى النهاية كفة العدو فإستسلمت طرابلس ، ولـكن إلى حين ، وغادر البلاد بعض زعماء المقاومة مثل سليمان البارونى الذى هاجر إلى تونس ومنها إلى إستنبول .

فلما اندلعت نار الحرب العالمية الاولى وإنضمت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فى هذه الحرب ضد دول الوسط تحرج موقفها إذ أصبح من المعين عليها الاحتفاظ بقواتها المسلحة لمواجهة إلتزاماتها العسكرية التى تفرضها الحرب .

وإنتهز المقاتلون العرب فى الشرق (برقة) بقيادة السنوسيين هذه الفرصة وإستعدوا لمهاجمة الجهات الشرقية من إقليم طرابلس ، فأعد الايطاليون حملة لمواجهة هذا الخطر أسندوا أمرها إلى القائد « ميانى » وعرض عليه رمضان السويحلى من أهالى مصراته المساعدة فقبلها ، وعند بئر القرضابية بسرت تقدم رمضان بقواته من القوة الإيطالية ثم إستدار عليها فى مناورة بارعة فتم حصارها بين القوات الليبية وهزم الايطاليين هزيمة فادحة . وكان من نتائج هذه الموقعة ظهور رمضان السويحلى فى الميدان الحربى كرئيس للمقاومة الشعبية فى مدينة مصراتة ، وإمتد نفوذه إلى الجهات المجاورة الأمر الذى أثار عليه حفيظة السنوسيين .

ولما كان من صالح تركيا أن تستغل شدة مقاومة الليبيين للقوات الإيطالية فى ليبيا لإستنزاف بعض من جهدها الحربى فى هذه المناطق لذلك أرسلت سليمان البارونى ليتابع الجهاد وكان يحمل فرماناً من السلطان بتعيينه حاكماً على طرابلس ولكن فى أواسط عام ١٩١٨ بدأ إنكسار القوات الألمانية والتركية واضحاً للعيان فجمع عبد الرحمن عزام زعماء القبائل والأعيان من أجل أن يجمع كلمتهم على إنشاء حكومة وطنية فاقترح بعض رجال القبائل أن يعين الأمير عثمان فؤاد إبن سلطان تركيا أميراً على طرابلس . وكان قد جاء إلى طرابلس عام ١٩١٧ مع القائد التركى عبد الرحمن نافذ وصحبهم فى هذه الزيارة عبد الرحمن عزام .

وفى هذا الاجتماع الذى تم فى مسلاته فى نوفمبر ١٩١٨ ألقى عبد الرحمن عزام خطاباً حماسياً ملتهباً ذكر فيه الجميع بواجبهم نحو بلادهم وبضرورة الارتفاع إلى مستوى المسئولية خاصة بعد خروج

تركيا من الحرب فتحول الاجتماع إلى ما يشبه جمعية تأسيسية أقسم أعضاؤها على المصحف الشريف وراء الشيخ محى مفتاح المجذوب العهد أن يكونوا مخلصين للجمهورية الطرابلسية وأن يفدوها بأموالهم وأرواحهم حتى تقوم بواجبها فى إدارة شئون البلاد واختير عبد الرحمن عزام مستشاراً لهذه الجمهورية وجعل مقرها مسلاتة ثم شكل وفدا من كبار الأعيان على رأسه مختار كعبار وأرسل إلى القيادة الايطالية لابلاغها بإستقلال طرابلس وقيام الجمهورية الطرابلسية ولكن إيطالياً أخذت تماطل فى الاعتراف حتى إذا عقدت المدنة مع تركيا عام ١٩١٨ سلم العثمانيون ومنهم الأمير عثمان فؤاد والقائد عبد الرحمن نافذ أنفسهم إلى الفرنسيين فى تونس ولكن الجمهورية الطرابلسية رفضت التسليم ودخلت فى معارك عديدة مع إيطاليا أهمها معركة « ترينة » التى إنتصر فيها ثلاثة آلاف عربى على عشرين ألف إيطالى وإنتهى الأمر إلى توقيع الصلح بين الطرفين والذى عرف بإسم صلح بنيادم فى ٢١ أبريل عام ١٩١٩ . وإنتهى هذا الصلح إلى إعتراف إيطاليا بالجمهورية الطرابلسية على أن يعين الايطاليون مفوضاً سامياً بمعنى أن تصبح طرابلس مستقلة إستقلالا ذاتيا على نسق الكومنولث .

إدارة شئون الجمهورية :

فى إجتماع مسلاته تم إختيار أربعة أشخاص لإدارة شئون هذه الجمهورية هم : رمضان السويحلى وسليمان البارونى وأحمد المريض وعبد الغنى بن الخير .

كما تقرر تأليف مجلس إستشارى للجمهورية مكون من ٢٤ عضوا من أعيان البلاد ، وتقرر أيضا تأليف مجلس شرعى من بعض العلماء للنظر فى المسائل القضائية .

دستور الجمهورية :

ولقد إشتمل هذا الدستور على نيف وأربعين مادة وقع مندوبو الفريقين الطرابلسى والإيطالى

ميثاقا بقبوله فى ٢١ أبريل عام ١٩١٩ وقد مثل الجمهورية الطرابلسية فى التوقيع : سليمان البارونى ورمضان السويحلى وأحمد المريض وأهم ما إشتمل عليه من مواد .

١ — تسمى الحكومة حكومة القطر الطرابلسى .

٢ — يدير أمور قطر طرابلس مجلس حكومة مؤلف من ٨ أعضاء وطنيين ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسى من بين أعضائه ، ومن عضوين إيطاليين ينتخبهم النائب العام.

٣ — يرأس هـذا المجلس حاكم عام بيده السلطتان المدنية والعسكرية معين من جانب ملك إيطاليا (لم يحدد القانون جنسية الحاكم فقد يكون عربيا وقد يكون إيطاليا) .

٤ — يسن قوانين البلاد مجلس النواب ينتخبه الأهالى ، يتمتع بما لمجالس الدول الأخرى المتمدينة من سلطات وحقوق ومدته ٤ سنوات كلما جدد إنتخابه جدد إنتخاب ، مجلس الحكومة من بين أعضائه .

٥ — لا تنفق ضرائب البلاد إلا فيما يقرره مجلس نوابها ، الذى ينظم حركة وضعها وتوزيعها وجبايتها .

٦ — لا يطبق من قوانين إيطاليا فى طرابلس إلا ما يقبله مجلس النواب الطرابلسى ويوافق عليه لمصلحة البلاد

٧ — ينظم من أبناء البـلاد جيش وطنى بالتطوع ، حسبما تقتضيه الحاجة ، وقائده هو الحاكم العـام .

٨ - للوطنيين حق التوظف فى الوظائف العاليــة مدنية وعسكرية وقضائية وطبية وغيرها بالإمتحان .

٩ - التعليم الأهلى حر تحت إشراف الحكومة .

١٠- اللغة العربية رسمية كالإيطالية .

١١- ينتخب الأهالى رؤساء البلاد فى العاصمة والملحقات .

١٢- يؤلف مجلس شرعى تستأنف لديه الأحكام الشرعية وهو يعين القضاة .

١٣- للطرابلسيين الحائزين على الشهادات العــالية الحق فى مزاولة المهن الحــرة كالطب والمحاماة وغيرها فى إيطاليا كما فى طرابلس .

١٤- الطرابلسى والإيطالى متساويان فى الحقوق .

١٥- تراعى حرمة الدين والتقاليد الوطنية الحسنة .

إلى غير ذلك مما جاء فى الدستور من مواد .

ونظرة على المواد الســالف الإشارة إليها تدلنا على مدى نضوج وتقدم الوعى السياسى لدى الشعب الليبى آنذاك ، إذ إشتملت على اهم مبادىء الديمقراطية التى حوتها دســاتير الديمقراطيات الحديثة فى وقتنا هذا مثل سلطات المجالس النيابية ، وشرعية الضرائب . . الخ) كما أن هــذا

التنظيم السياسي وإن كان يتمثل في شكله الظاهري رابطة كرابطة الكومنولث أو الجامعة الفرنسية إلا أنه يختلف عن هذين التنظامين في شيء جوهري وهام وهو تأكيد سيادة اللغة القومية وبالتالي التراث القومي في الجمهورية الطرابلسية فلم تصبح اللغة الإيطالية هي السائدة كما نلاحظ سيادة اللغة الإنجليزية في دول الكومنولث وسيادة اللغة الفرنسية بصورة أكثر وضوحا في الجماعة الفرنسية .

نهاية الجمهورية الطرابلسية :

إن الظروف التي أدت إلى قيام الجمهوية الطرابلسية قد إرتبطت بخروج إيطاليا من الحرب الأولى منهوكة القوى وإشتداد ساعد المقاومة العربية في طرابلس ، وكان إستمرارها لو قدر لها أن تستمر يعد بمثابة تهديد للنفوذ الاستعماري لا في ليبيا فحسب بل وفي تونس المجاورة أيضا ، ومن أجل هذا كان إحتجاج فرنسا شديداً على حليفتها إيطاليا عندما سمحت بقيام هذه الجمهورية، إذ كان من مقتضى ذلك تسرب الآراء التحررية التقدمية من طرابلس إلى تونس التي كانت واقعة تحت نير الإستعمار الفرنسي آنذاك الأمر الذي قد تترتب عليه آثار بالغة الخطورة على مصالحها هناك . لذلك قررت إيطاليا أن تتحرك لتصفية هذا النظام عن طريق تعزيز قواتها لضرب الحركة الوطنية في طرابلس من ناحية والتخلص من زعماء المقاومة من ناحية أخرى . وتنفيذا للجانب الأول من هذه الخطة عززت ايطاليا قواتها فبلغت مائة وخمسين ألف مقاتل يساعدهم سلاح جوى قوى أما عن الجانب الآخر من الخطة وهو القضاء على قادة المقاومة وفي مقدمتهم رمضان السويحلي فقد نجحوا في إغتياله في عام ١٩٢٣ ، أما سليمان الباروني فكان قد غادر البلاد بعد فترة وجيزة من قيام الجمهورية بعد إعتزاله العمل ثم شدد الإيطاليون هجومهم حتى تم القضاء نهائيا على الجمهورية عام ١٩٢٣ أي بعد خمس سنوات من قيامها . .

وبعد فإن كان الإيطاليون قد إستطاعوا القضاء على الجمهورية الأولى إلا أن الروح التى أقدم بها الطرابلسيون على إنشاء جمهوريتهم الأولى تعد أحـد المعالم الواضحة الراسخة فى خلفية التاريخ النضالى للشعب الليبى على طريق الثورة الكبرى التى تحققت فى أول سبتمبر ١٩٦٩ . . .

المبحث الخامس

ليبيا بعد الحرب الثانية

اعتقد أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا ماقلنا أن تلك المرحلة التى تلت انتصار الجيش الثامن على قوات المحور وخروج هـذه الأخيرة من الشمال الأفريقى نهائيا ، والتى بدأت باستيلاء قوات الجنرال برنارد مونتجمرى على برقةوطرابلس فى يناير عام ١٩٤٣ وانتهت فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥١ باعلان استقلال ليبيا تعد من المراحل الهامة فى تاريخ ليبيا الحديث .

فلقد تميزت هذه الفترة باصطدام الصراع بين الدول الاستعمارية والرجعية فى ليبيا من جانب وبين القوى التحررية فى ليبيا ومن ورائها الدول العربية من جانب آخر .

فرغم قيام الشعب فى ليبيا بدوره الـكبير ، الذى اعترف به الحلفاء أنفسهم ، فى مساعدة الحلفاء على تحقيق النصر على دول المحور فى شمال أفريقيا إلا أن الحلفاء تنكروا كعادتهم للعرب فعقد بيفن وزير خارجية بريطانيا اتفاقا مع الـكونت كارلو سفورزا وزير خارجية إيطاليا فى ٦ مايو عام ١٩٤٩ بقصد تمزيق وحدة البلاد الليبية وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، بحيث تتولى بريطانيا الوصاية على إقليم برقـة وتتولى فرنسا الوصاية على إقليم فزان ، وإيطاليا الوصاية على إقليم طرابلس . ولقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية تساند حليفتها وتؤيد هذا العمل الاستعمارى وإلى جانب هذه القوى وقفت الرجعية فى ليبيا ، من أجل مصالحها الخاصة تعرقل كفاح القوى التحررية التى تطالب بوحدة البلاد .

وفى الجانب الآخر وقفت الدول العربية وفى مقدمتها مصر والشعوب الآسيوية وراء القوى التحررية الشعب الليبى تدافع عن إستقلال ليبيا ووحدتها . فاذا كان العالم العربى قد خاض مع الشعب الليبى معاركه العسكرية ضد الغزو الايطالى فانه خاض معركة سياسية أشد ضرواة من أجل تحقيق إستقلال ليبيا ووحدتها حتى كللت هذه الجهود باعلان إستقلال ليبيا فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥١ . وإذا كان الشعب العربى قد أدى رسالته بنجاح فى تحقيق هذا الاستقلال فان الرجعية الحاكمة حرصاً على مصالحها الخاصة قد قيدت هذا الاستقلال بربط البلاد بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا فى يوليو عام ١٩٥٣ وأخرى مع الولايات المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٥٤ وبمقتضى هاتين منحت الدولتان حق إقامة القواعد العسكرية داخل البلاد مقابل معونة مالية سنوية . كما ربط الاقتصاد الليبى بمنطقة الاسترلينى وترك الميدان بعد ذلك لنضال الشعب الليبى لكى يحرر استقلاله من القيود التى فرضت عليه ، ومن أجل تحرير اقتصاده من استغلال الرأسمالية الحاكمة ، ومن أجل المساهمة فى معركة المصير العربية الكبرى التى تخوضها الأمة العربية ضد الصهيونية والامبريالية والتى أقامت الرجعية بينه وبين هذه المساهمة الموانع ، ولقد تحقق ذلك بقيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ على النحو الذى سنعرض له فى فصل لاحق ، وعلى هذا الأساس سنعنى فى هذا المبحث بالتعرض لثلاث نقاط رئيسية تحدد معالم هذه الفترة وهى :

أولا الأطماع الاستعمارية .

ثانيا : موقف الرجعية الليبية

ثالثا : المشاركة العربية فى الاستقلال الليبى

أولا : الأطماع الاستعمارية

لم يكن من السهل على الحلفاء وبخاصة بريطانيا أن ينسوا ذلك الدور الهام الذى لعبت الصحراء الغربية فى الحرب العالمية الثانية كما سبق أن ذكرنا .

وتبدى هذه الأهمية الاستراتيجية فى جنوب البلاد أيضا حيث تتوغل حدود ليبيا الجنوبية فى الداخل فتشرف على السودان فى الجنوب ، وعلى طرق القوافل القديمة بين غرب أفريقيا وحوض النيل وقد أفاد من هذا الوضع قائد القوات الفرنسية الميجور جنرال جاك ليكليرك فتقدم بقواته من بحيرة تشاد فى الجنوب شمالا حتى وصل الى الحامية الايطالية فى مرزوق حيث تمكن من القضاء عليها .

وإذا كان هذا هو الأمر بالنسبة لليبيا فاننا نستطيع أن نتصور أنه لم يكن من السهل على الحلفاء أن يتخلوا عن هذه البلاد بسهولة ، وتجربة الحرب المريرة لا تزال ماثلة فى أذهانهم.لهذا تكاتفت جهود الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على اخضاع هذه البلاد للنفوذ الغربى على التفصيل الآتى :

بريطانيا :

كانت بريطانيا تسعى بعد خروج قواتها من سوريا ولبنان عام ١٩٤٦ ومن فلسطين عام ١٩٤٨ وإحتمال جلائها عن قناة السويس لكى تكون لها قاعدة عسكرية فى برقة ذات ساحل طويل على البحر الأبيض يكون مركز تجمع للقوات البريطانية إذا مالزم الأمر فى هذه المنطقة من العالم ، وذلك للدفاع عن حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا حيث أن تحويل برقة إلى قاعدة عسكرية بريطانية يعزز الجناح الأيسر للقوات التى ستتولى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط . كما أنها تعد حلقة هامة فى خطوط المواصلات الجوية بين أوربا وقواعد بريطانيا فى شرق أفريقيا وهى إذ تفكر هذا إنما تعتمد على مساندة الولايات المتحدة لها وأتباع السنوسية فى برقة وهم الذين ساعدوها أيام الحرب وكونوا جيشاً حارب تحت قيادتها .

فرنسا :

سعت فرنسا البقاء فى فزان لموقعها الاستراتيجى الهام على طريق المواصلات بين شمال القارة ووسطها ولحدودها المشتركة مع مستعمراتها فى تونس والجزائر والنيجر وتشاد ، كما أنها خشيت من أن يؤدى إستقلال ليبيا وإنضمامها إلى جامعة الدول العربية إلى تسرب المبادىء التحرريه من طرابلس إلى تونس الواقعة تحت الحماية الفرنسية ، كما أن فرنسا لم تنس جهود الجامعة ضدها فى سوريا ولبنان والتى أثمرت عن خروجها من هذه البلاد ، لذلك بذلت جهودها لاعادة طرابلس إلى حكم الايطاليين الذين اشتهروا بشدة بطشهم لأية حرية تحررية قد تظهر فى البلاد .

الولايات المتحدة الأمريكية :

أظهرت تجربة الحرب الثانية أهمية ليبيا بالنسبة لما يعرف بمقتضيات الأمن الامريكى فى شمال وغرب أفريقيا حيث يعد أقرب نقطة وثوب لاى هجوم عسكرى محتمل على العالم الغربى وذلك لقربها من سواحل أوربا الجنوبية ، هذا فضلا عن مصالح أمريكا البترولية فى المناطق القريبة فى الشرق الاوسط لذلك نرى أن أمريكا قد خرجت بما يسمى بالمشروع الامريكى « The American Plan » بالنسبة للمستعمرات الايطالية السابقة . ويقضى هذا المشروع بوضع هذه المستعمرات تحت وصاية دولية متعددة الاطراف خاضعة لإشراف الامم المتحدة ولكنها سرعان ما عدلت عن هذا المشروع بعد انقسام الحلفاء على أنفسهم عقب الحرب وانقسام العالم إلى كتلتين تتزعم هى أحداها بينما تتزعم روسيا الكتلة الاخرى لأن الوصاية الدولية على المستعمرات الايطالية السابقة من شأنها أدخال روسيا أو من ينوب عنها فى إدارة هذه المستمرات وهو مالا ترغب فيه الولايات المتحدة .

لذلك عدلت الولايات المتحدة عن فكرة الوصاية الدولية وثار رأى فى دوائر وزارة الخارجية

الأمريكية يدعو إلى أن تضطلع الولايات المتحدة بمهمة الوصاية على طرابلس لأن ذلك سيخرج بهذا الاقليم من نطاق السياسات الأوروبية مما قد يجعل منها سبباً للصراع بين الدول الأوروبية وهو ما تخشاه أمريكا بعد أن فعلت الكثير لدعم وحدة حلفائها فى أوروبا للوقوف فى وجه الخطر الشيوعى المحتمل . ولكن موافقة الكونجرس على هذه الالتزامات الخارجية لم تتم بعد أن رفضت الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى القيام بمهمة الدولة المنتدبة على أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية القديمة . وإذ تطالب روسيا على لسان وزير خارجية الدول الكبرى الذى عقد لبحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، بوضع طرابلس تحت وصايتها لمدة عشرة أعوام تتهيأ ليبيا بعدها لنيل استقلالها نجد أن الولايات المتحدة تتكاتف جهودها مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا لاقرار مشروع (بيفن — سفورزا) الاستعمارى والذى كان يهدف إلى وضع برقة تحت وصاية بريطانيا ، وطرابلس تحت وصاية أيطاليا ، وفزان تحت وصاية فرنسا وبهذا يمكن الحيلولة دون تسرب النفوذ الشيوعى إلى منطقة شمال أفريقيا وإيجاد موضع قدم للاتحاد السوفيتى على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط ذى الأهمية الإستراتيجية الكبرى بالنسبة للنظم الدفاعية الغربية .

والملاحظ هنا أن الولايات المتحدة اذا كانت قد عدلت عن فكرة الوصاية الدولية المتعددة الأطراف على المستعمرات الايطالية السابقة ومن بينها ليبيا خوفا من تسرب النفوذ الشيوعى الى القارة الأفريقية وإذا كانت قد أيدت مشروع (بيفن — سفورزا) فى اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها لم تلق بثقلها السياسى كله وراء تأييد هذا المشروع والذى جعلنا نخلص الى هذه النتيجة :

١ — السهولة التى تم بها إقناع الولايات المتحدة بتعذر فكرة الوصاية على ليبيا أثناء إنعقاد الجمعية العامة فى دورتها الرابعة فى نوفمبر ١٩٤٩ والتى انتهت بصدور قرار الأمم المتحدة فى ٢٩

نوفبر عام ١٩٤٩ باستقلال ليبيا بأغلبية ٤٨ صوتا ضد صوت واحد هو صوت أثيوبيا وامتناع ٩ دول عن التصويت لم تكن من بينها الولايات المتحدة .

٢ — أن وارن أوستن مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة لم يكن تأبيده مطلقا و بلا تحفظ لهذا المشروع عندما عقدت الأمم المتحدة اجتماعها فى ١٧ مايو عام ١٩٤٩ لبحث فى قرار اللجنة السياسية حول موافقتها على مشروع (بيفن ـ سفورزا) إذ قال « بالرغم من أن هــذا الاقتراح لا يتضمن الحل الأكمل لهذه المشكلة إلا أنه يتضمن بعض أوجه الحل التى تحث الجمعية العامة على قبولها لأنها أكثر الحلول العملية فى الوقت الراهن » .

٣ — أن وجود ليبيا تحت أى شكل من أشكال وصاية الأمم المتحدة لن يمكنها من المشاركة فى التنظيمات الدفاعية الخاصة بالعالم الغربى حيث أن الذى يتولى ادارة البلاد الموصى عليها لا يمكنه إقامة أية قواعد عسكرية فى هذه البلاد الهم الا فى حالة الاستراتيجية
كتلك التى كانت للولايات المتحدة على الجزر اليابانية السابقة فى المحيط الباسفيكى ، ولكن لما كانت مثل هذه الوصاية تتطلب صدور قرار من مجلس الأمن فان ذلك كان من شأنه أن يجعلها عرضة لاستخدام حق الاعتراض من جانب الاتحاد السوفيتى أما فى حالة استقلال ليبيا فان ذلك يوفر لها حرية العمل السياسى مما يجعلها قادرة على الدخول فى أية معاهدات أو اتفاقيات مع الدول الغربية بقصد الدفاع عن حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا وهذا ما كان يخشاه الاتحاد السوفيتى وما أقدمت عليــه ليبيا بالفعل حيث عقدت معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا فى يوليو عام ١٩٥٣ وأخرى مع الولايات المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٥٤ .

المنــاورات البريطانية :

ماتقدم ذكره قدم لنا صورة للموقف الذى التزمته دول الكتلة الغربية ازاء القضية الليبية

فى فترة مابعد الحرب الثانية . وإذا كانت فرنسا قد اتخذت موقفا جادا ازاء إعادة المستعمرات الإيطالية السابقة ، ماعدا أرتيريا ، إلى دائرة النفوذ الإيطالى فى شكل وصاية وبخاصة إقليم طرابلس فإن أمريكا قد ألتزمت بمساعدة جهود حلفائها الغربيين بينما قامت بريطانيا بدور المنفذ لهذه السياسة الاستعمارية فضلا عن الجهود التى بذلتها هذه الدولة سواء أثناء اجتماعات وزراء خارجية الدول الكبرى لبحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، أو فى اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرار فكرة الوصاية المجزأة على ليبيا فإننا نلاحظ أن بريطانيا قد عملت على تمزيق وحدة البلاد الليبية أثناء نظر القضية أمام الأمم المتحدة بعملين ماديين ظاهرين :

أولهما : اتفاق بيفن ـ سفورزا فى ٦ مايو ١٩٤٩ .

ثانيهما : خلق وضع خاص بأقليم برقة وفصل مصيره عن مصير باقى الأراضى الليبية .

فبالنسبة للأمر الأول نجد أن بيفن وزير خارجية بريطانيا قد عقد اتفاقا مع الكونت كارلوسفورزا وزير خارجية إيطاليا فى ٦ مايو ١٩٤٩ ويقضى هذا الاتفاق بوضع برقة تحت ادارة بريطانيا ، وطرابلس تحت إدارة إيطاليا ، وفزان تحت ادارة فرنسا وقد تكاتفت جهود الكتلة العربية والكتلة الآسيوية تساندها فى ذلك الكتلة السوفيتية فى القضاء على هذا المشروع عندالتصويت على مشروع قرارقائم على أساسه فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٤ مايو١٩٤٩.
أما بالنسبة للأمر الثانى وهو فصل مصير برقة عن مصير باقى الأراضى الليبية فلا يعدو أن يكون تطبيقا لسياسة بريطانيا المعروفة « فرق تسد » والذى دأبت بريطانيا على تطبيقه فى سياستها فى أجزاء كثيرة من العالم العربى منذ الحرب العالمية الأولى . فتحدث وزير الخارجية أمام مجلس العموم فى ٨ يونيو ١٩٤٢ مختصا إقليم برقة بوعد بالاستقلال من الحكم الايطالى فى مقابل

المساعدات التى قدمها الشعب البرقاوى للحلفاء أثناء الحرب الثانية فقررت بريطانيا فى أول يوليو عام ١٩٤٩ اعترافها بالأمير محمد أدريس السنوسى كأمير على برقة وخول حق انشاء حكومة للشئون الداخلية أما مدلول هذا الاستقلال الصورى فقد جاء فى إعلان نقل السلطات Proclamation of transitional powers الذى صدر فى ١٦ ديسمبر عام ١٩٤٩ عن الإدارة البريطانية وبمقتضاه خول الأمير سلطة اصدار دستور بواسطة مرسوم ، وحددت صلاحيات هذا الدستور كما حددت اختصاصات المقيم البريطانى فى برقة والتى تشمل الشئون الخارجية والدفاع والملاحة الجوية والمواصلات الخارجية والتجارة والهجرة واصدار جوازات السفر واعطاء التأشيرات

أما مصادر الثروة المعدنية فقد تركت لتكون محلا لاتفاق خاص بين الأمير والمقيم البريطانى الذى إحتفظ لنفسه بحق تقرير مطابقة القوانين الداخلية الاعلان . كما ان الدستور لايمكن تعديله أو إيقاف العمل به بدون موافقة المقيم البريطانى . والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا المقام : أين هو هذا الاستقلال إذن ؟ !

ولم يكد يعلن دستور برقة وتكوين حكومة إقليمية بها حتى قدمت لها الخزانة البريطانية معونة مالية قدرها مليون جنيه . ولسنا هنا بصدد الاشارة إلى الدور الذى لعبته الرجعية فى برقة من أجل تأكيد هذا الانفصال إذ أن ذلك سنتعرض له بالتفصيل فى موضع آخر فى هذا المبحث . إنما نريد القول بأنه لولا معونة السيد محمد أدريس السنوسى بل وسعيه إلى الوصول إلى السلطة فى معقل السنوسية برقة حتى لو كان هذا على حساب قضية البلاد الليبية بأسرها لما أستطاعت بريطانيا أن تحقق هذا الانفصال الاقليمى .

بل أنه حتى بعد صدور قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا فى ٢١ نوفبر عام ١٩٤٩ نجد أن بريطانيا لم تأل جهداً فى تحقيق هذا الانفصال بين الأقاليم الليبية الثلاثة حتى تحتفظ بنفوذها فى

برقة فعملت جهدها لجعل الحكم الليبي حكما فيدراليا على حساب وحدة البلاد كما حاولت أن تعقد اتفاقية مع أمير برقة ولكن المستر ادريان بلت مندوب الأمم المتحدة وقف فى وجه ذلك قائلا « أن ليبيا كدولة واحدة لها الحق فى أن تعقد ما تشاء من اتفاقيات ومع أى دولة تشاء .

أما أن يعقد أحد أقاليم ليبيا اتفاقية مستقلة مع أى دولة أخرى فان معنى هذا هو تجاهل قرار الأمم المتحدة الخاص باستقلال ليبيا ، بل و نقض هذا القرار من أساسه. ولكن مستر بلت لم يستطع أن يوقف تيار الإقليمية المتزايد ففى برقة أقيمت حكومة أهلية شكلت مجلساً للنواب فى يونيو ١٩٥٠ فى ظل قانون انتخابى خاص ببرقة فقط وليس بليبيا كلها ، وذلك بعد إنشاء مجلس تنفيذى فى مايو ١٩٥٠ .

ثانيا : موقف الرجعية الليبية

ذكرنا أن فترة ما بعد الحرب الثانية تعد من الفترات الهامة فى التاريخ الليبى الحديث لانه فى خلال هذه الفترة كانت البلاد تواجه قضية مصيرية وهى قضية الاستقلال والوحدة . فمن أجل قضية الاستقلال والوحدة معاً كان نضال الشعب الليبى حيث أن الاستقلال بمفرده وبدون أن يرتـد إلى وحدة حقيقية تدعمـه كان يبدو ناقصاً . ولاجل هذا نجد أن الدول العربية وفى مقدمتها مصر لم تفصل بين قضيتى الاستقلال والوحدة بل جعلت منها قضية واحدة أثناء نضالها السياسى فى المحافل الدولية عندما كان مصير ليبيا موضع بحث الدول الكبرى وتشهد بذلك المذكرات العديدة التى قدمتها جامعة الدول العربية سواء إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى أو إلى الأمم المتحدة بشأن القضية الليبية . ففى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٥ اتفقت الدول العربية المنضمة إلى الجامعة أن يقدم الأمين العام للجامعة مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية يشرح فيها وجهة النظر العربية فبعث بالمذكرة التى تضمنت أهمية الوحدة بالنسبة لليبيا وجاء فى هذا المعنى :

« ليبيا بلد عربى تحـده تونس وبلاد المغرب غربا ، ومصر شرقا ، والصحراء الكبرى جنوبا ويقطن هذه البلاد منذ قرون قوم من أصل عربى يتكلمون لغة واحدة ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ويتدينون بدين واحد ، وهى بلاد مترامية الأطراف غـير أنها فقيرة الموارد وقد ظلت منذ ذلك الحين بلاداً متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محصولات أراضيهم ويتعاونون على استغلالها ، ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها ، وكان البـدو الرحل من السكان ينتقلون فى حرية تامة طلبا للمرعى وكثيراً ما استوطنوا حيث طاب لهم المقام .

« والبلاد فى طبيعتها غير قابلة للتجزئة فكل فكرة ترمى الى تقسيمها سواء الى مناطق أو

ولايات أو دوائر نفوذ أو وضع أى قسم منها تحت نظام الانتداب فكرة بلا شك عائدة بالضرر على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأدبيا فضلا عن أنه لم يسبق أن حدث تقسيم البلاد منذ آلاف السنين »،

فإذا كانت مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية قد أوضحت أهمية هذه الوحدة بسبب التكامل الاقتصادى بين أقاليم البلاد الثلاثة ، ولأن حياة البدو الرحل فيها تعتمد على التنقل والترحال من أقليم الى آخر دون أن يحدهم فى ترحالهم هذا أية موانع أو حدود ، وأنه لاحياة لأحد هذه الأقاليم بدون الاقليمين الآخرين كما جاء فى المذكرة المماثلة التى قدمتها الدول العربية الى الدول الأربع المشتركة فى لجنة التحقيق التى وصلت الى ليبيا فى ٦ مارس عام ١٩٤٨ لاستطلاع رأى الليبيين فى مصير بلادهم وفيها جاء فى البند الثانى « ٢ - وتجمع بينهم « أى الليبيين » فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانا بالقمح والشعير والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية والآلات الزراعية ، وترسل فزان الى برقة وطرابلس تمرها الوافر ولا غنى لأى من هذه الأقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين بل إن كلا منهما فى حياته الغذائية بل فى ذات وجوده يعتمد على ما يمده به أهل القسمين الآخرين ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ فى سنى الجفاف حيث تقل الحبوب مئات الألوف من أهل ليبيا » .

فاذا كان الأمر كذلك بالنسبة لضآلة الموارد الليبية آنذاك فان الوحدة كانت تعد الضمان الوحيد لمجابهة الظروف الاقتصادية القاسية التى كانت تمر بها البلاد ولرعاية استقلال البلاد . ورغم هذه الحقيقة فان منطق السيد إدريس السنوسى كان يتخذ اتجاها آخر فكل ما كان يعنيه هو المطالبة باستقلال برقة واعتلاء كرسي الامارة وعدم ربط هذا الاستقلال بمصير طرابلس التى كانت موضع صراع وتنافس بين الدول الكبرى وحتى لا تحول مطالبته باستقلال طرابلس بينه وبين سرعة تحقيق استقلال برقة بل أنه علق موافقته على البلاد بشرط جعل نظام الحكم فى البلاد

ملكيا وراثيا له ولذريته من بعده . وأكثر من هذا كما سبق أن رأينا فانه قد قبل مجرد الاستقلال الصوري لبرقة مقابل كرسي الامارة ويعزز هذا القول الأدلة الآتية :

١ — أن منصور الكيخيا رئيس الوفد البرقاوي أثناء مناقشته لمقترحات الوفد الطرابلسي ، الذي توجه الى بنغازي من أجل الاتفاق على الوحدة قال « إننا نطالب بالوحدة ولكن لا يمكن أن ترتبط بطرابلس في كل الأحوال وأن برقة إذا ما منحت وضعا خاصا فانها تقبله راضية به وان كانت تستمر في طلب الوحدة » وهو بهذا يقدم لنا الفكرة المسيطرة على أعضاء الوفد البرقاوي بشأن الوحدة .

٢ — أنه قد أستبعد من الوفد البرقاوي في مفاوضات الوحدة التي دارت في بنغازي في الفترة من ١٨ — ٢٠ يناير عام ١٩٤٧ كل من يؤيد وحدة ليبيا . وهذه ظاهرة تدعو الى العجب وان كان ثمة تفسير لها فاننا نجرؤ على القول أن اشتراك الوفد البرقاوي في هذه المفاوضات إنما كان تحت ضغط الرغبة الجماهيرية للشعب الليبي في برقة الذي كان يتطلع الى الوحدة ويقودنا الى هذا الاستنتاج المنطق والوقائع المادية التي حدثت . فأما من الناحية المنطقية فاننا نتساءل إذا كان الوفد البرقاوي قد أستبعد منه كل من يؤيد وحدة ليبيا فعلام إذن كان يتفاوض ؟ ! .

وأما الوقائع المادية التي حدثت فتتمثل في الاستياء الذي أبداه الشعب البرقاوي لفشل المحادثات وسخطه على رئيس اللجنة البرقاوية مما أضطره الى عقد اجتماع عام بجمعية عمر المختار لتبرير أعماله والذي لم يجد بدا من أن ينسب فشل المباحثات الى أن عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية في ذلك الحين هو الذي وضع مقترحات الوفد الطرابلسي ، وأشار الى أن عبد الرحمن عزام لا يناصر البرقاويين والسنوسيين . ولكن هذا لم يقنع الشعب في برقة فتوجه لفيف من الشباب المثقف وأعضاء جمعية عمر المختار وقدماء المحاربين وكثير من أعيان البلاد إلى مقر الوفد

الطرابلسى وألحوا أن يرجىء الوفد سفره يوما آخر ليتمكنوا من إقناع اللجنة البرقاوية بفكرة الوفد .

٣ — إن الوفد البرقاوى اشترط لإتمام الوحدة « الالتفاف حول سمو الأمير محمد أدريس السنوسى والمناداة به أميرا على ليبيا بدون قيد أو شرط » .

٤ — إن سالم المنتصر رئيس الجبهة الوطنية الطرابلسية المتحدة بعث إلى المختصين العرب فى السعودية ومصر وسوريا برقيات يلقى فيها التبعة على السيد أدريس السنوسى ويحمله فشل المباحثات بين الوفدين البرقاوى والطرابلسى .

٥ — أنه بعد تكوين « هيئة تحرير ليبيا » فى طرابلس والتى كانت تعمل من أجل توحيد الجهود لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها والدعاية للقضية الليبية فى الخارج ، أرسلت الهيئة إلى ممثل برقة للتعاون معها والانضمام إليها إلا أن الجبهة الوطنية البرقاوية اشترطت للموافقة على ذلك الاعتراف بإمارة السيد السنوسى على البلاد كلها .

وإذ تدرك بريطانيا نقاط الضعف فى حليفها السيد أدريس السنوسى فأنها تستغل ذلك لتحقيق أغراضها فتسارع فى أول يوليو باعطاء برقة حكماً ذاتياً بل إن المستر دى كاندول رئيس الإدارة البريطانية فى برقة قال فى بيانه الذى ألقاه أمام الجبهة الوطنية البرقاوية فى أول يونيو عام ١٩٤٩ أن بريطانيا العظمى تعترف بأمير برقة كرئيس لحكومة برقة ثم ذكر بعد ذلك . . أن حكومة صاحب الجلالة تعترف برغبة برقة فى الحكم الذاتى وستتخذ الخطوات اللازمة التى تتفق والتزاماتها الدولية لتحقيق هذه الرغبة . . فكأن جوهر السياسة البريطانية وهو منح برقة الحكم الذاتى قد جعل فى المرتبة الثانية بينما الاعتراف بالسيد أدريس السنوسى أميراً لبرقة أعطى المرتبة الأولى . وهذا يدل على أن بريطانيا كانت تسعى للضرب على الوتر

الحساس فى نفس السيد أدريس السنوسى . وقد كشف القناع عن هذه المناورة البريطانية البيان الذى قدمته « هيئة تحرير ليبيا » إلى الأمم المتحدة فى ٦ يونيو عام ١٩٤٩ حيث جاء فيه أن منح برقة حكماً ذاتيا إنما يحبط الجهود المبذولة لإيجاد حل لقضية ليبيا بأسرها ، وأن ما قامت به بريطانيا فى هذا الشأن إنما يعد تنفيذا لأحد بنود إتفاق بيفن — سفورزاً ومحاولة وضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع Fait accompli بالرغم من أنه سبق للأمم المتحدة أن رفضت اقرار مشروع بيفن — سفورزا المشار إليه ولا ننسى فى هذا المقام كيف أن بريطانيا وقد أدركت وقوف مصر وراء جهود « هيئه محرير ليبيا » والدور الكبير الذى تلعبه فى قضية الاستقلال والوحدة الليبية لذلك سعت للاتصال بها وعرضت عليها الموافقة على توحيد الحكم فى كل من برقة وطرابلس تحت إدارة الأمير السنوسى ، ولكن مصر رفضت هذه المناورة التى تخدم مصالح بريطانيا أكثر من مصلحة الليبيين أنفسهم ضاربة بذلك أروع الأمثلة فى أنكار الذات . إذ أنها قد إتخذت هذا الموقف المتشدد بالرغم من وجود موضوعات عديدة معلقة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية فى ذلك الوقت تتعلق بالسودان وبالأرصدة الاسترلينية ، وبتسليح الجيش المصرى وكان من السهل إتخاذ موضوع ليبيا أداة للمساهمة فيها أو فى بعضها ولكن مصر رفضت ذلك .

ثالثاً : المشاركة العربية فى الاستقلال الليبى

تبنت دول الجامعة العربية وفى مقدمتها مصر قضية استقلال ليبيا ووحدتها وخاضت فى سبيل ذلك نضالا سياسيا مريراً لصون هذا الاستقلال وتلك الوحدة فى مواجهة الأطماع الاستعمارية التى أظهرها الحلفاء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولقد خاضت الدول العربية معاركها هذه فى ثلاثة ميادين هى .

١ ــ اجتماعات وزراء خارجية الدول العظمى لبحث مصير المستعمرات الايطالية السابقة .

٢ ــ فى اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣ ــ فى مجلس الأمم المتحدة الذى شكل لمعاونة مندوب الأمم المتحدة المستر أدريان بلت Adrian Pelt فى وضع الدستور وتأسيس الحكومة المستقلة .

١ ــ فى الميدان الأول :

قدمت مصر مذكرة إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى الذى انعقد فى لندن فى ١١ سبتمبر عام ١٩٤٥ ضمنتها وجهة نظرها بالنسبة لمستقبل البلاد الليبية وتتلخص فى وجوب استفتاء الليبيين وحقهم فى تقرير مصيرهم إما بالاستقلال التام أو بالوحدة مع مصر نظراً للروابط التاريخية واللغوية والدينية والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التى تعيش الى

جانبي حدود القطرين ، كما أعلنت فى مذكرتها هذه أنه فى حالة تقرير المؤتمر وضع البلاد الليبية تحت الوصاية طبقاً للفقرة (ب) من المادة ٧٧ فإن هذه الوصاية يجب أن تكون لمصر أو لجامعة الدول العربية ، وعارضت فكرة تقسيم ليبيا .

وقد قامت حكومات السعودية وسوريا ولبنان والعراق بتقديم مذكرات مماثلة للمؤتمر تؤيد فيها وجهة النظر المصرية حول مستقبل ليبيا .

وإذا كانت مصر قد طالبت بالوصاية على ليبيا لها أو لجامعة الدول العربية فإن هذا المطلب كان أبعد ما يكون عن المطامع الشخصية وإنما كان لتجنيب ليبيا الوقوع تحت وصاية إحدى الدول الاجنبية وتجربة نظام الانتداب المريرة لا زالت ماثلة فى الاذهان ، كما أن طلب مصر ، أو بتعبير أدق قبولها الوحدة مع ليبيا لم يكن يحمل الرغبة فى التوسع إذ أن الموارد الليبية فى ذلك الحين كانت ضئيلة لا تكاد تفى بحاجة سكان ليبيا أنفسهم . ثم قام عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية بتقديم مذكرة للمؤتمر فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٥ طالب فيها بوحدة ليبيا نظرا للضرورات الاقتصادية التى تقتضى ذلك وباستقلالها وتحقيق أمانى الليبيين فى الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

وعندما دعيت مصر إلى الاشتراك فى مؤتمر الصلح وقف واصف غالى وزير الخارجية وألقى خطابا أوضح فيه حق الليبيين فى الحرية والحكم الذاتى وعارض فكرة عودة الحكم الإيطالى إلى طرابلس تحت إشراف الدول المتحالفة كما طالب بأن تكون أحدى الدول العربيةوصية على ليبيا إذا تقرر وضعها لفترة من الزمن تحت هذه الوصاية .

ولكن الدول الكبرى عارضت بشدة اقتراح مصر بأن يكون لها أو لأحدى الدول العربية او الجامعة العربية حق الوصاية على ليبيا .

وبينما كانت أصوات الفرنسيين ترتفع بطلب الوصاية لأنفسهم على فزان ، ولايطاليا على طرابلس وصل إلى طرابلس الغرب العديد من المهاجرين الإيطاليين فأرسلت الجامعة العربية مذكرة إلى السفارة البريطانية فى القاهرة تلفت فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذا الامر وتطالب بوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة فردت السفارت على الجامعة بأن جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف هذه الهجرة .

وإذ ينتهى مؤتمر الصلح إلى تقرير أرسال لجان التحقيق إلى ليبيا لتحرى رغبات الأهالى طالبت الجامعة العربية أن تمثل فى هذه اللجان ولكن الدول الكبرى لم توافق على ذلك إذ كان هناك تكتل غربى يهدف إلى أبقاء برقة تحت الإدارة البريطانية ، وفزان تحت الإدارة الفرنسية وأيدتها فى ذلك أمريكا وذلك مهما كانت نتيجة تقرير لجنة التحقيق . ورغم ذلك لم تقف الجامعة مكتوفة الايدى بل بعثت بمذكرة إلى الدول الاربع المشتركة فى لجنة التحقيق ، كما بعثت الحكومات العربية بمذكرات مماثلة الى هـذه الدول فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨ جاء فيها بيان بالاعتبارات العديدة من اقتصادية وإدارية واجتماعية التى تحتم وحدة البـلاد واستقلالها ثم بينت الدور الكبير الذى لعبه العرب فى مساعدة الحلفاء على كسب الحرب ، وأهلية الليبيين فى حكم أنفسهم بأنفسهم كما أوردت المذكرة أيضا السند القانونى لهذا الاستقلال إذ جاء فى البند الثامن منها :

« ويستند أهل ليبيا فى طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب فى اختيار وتقرير مصيره كما يستندون الى أن ليبيا وقد نزلت إيطاليا بمعاهدة الصلح الموقعة فى باريس فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ عن كل حق لها فيها وقد استعادت وضعها السياسى قبل الغزو الايطالى . ولما كانت الدول العثمانية قد نزلت هى الأخرى عن كل حق لها فى ليبيا بمعاهدتى لوزان الموقعتين فى ١٨ أكتوبر عام ١٩١٢ و ٢٤ يونيو عام ١٩٢٣ فان ليبيا تكون بذلك قد تحررت من كل سيطرة أجنبية واستعادت حقها الأصيل فى الحرية والاستقلال » .

وجاء فى نهاية كل مذكرة من المذكرات التى قامت حكومات الدول العربية بارسالها الى أن هذه الحكومات لم تقف مكتوفة الأيدى أمام أى ظلم يقع على عرب ليبيا وأنها لن تتراخى فى القيام بواجبها فى هذا الشأن .

وبالنسبة للهيئات السياسية فى طرابلس فقد أيدت موقف الجامعة والدول العربية على النقيض من برقة التى حل فيها الملك أدريس (ولم يكن قد أصبح ملكا بعد) الأحزاب السياسية وأنشأ بدلا منها (المؤتمر الوطنى العام) المشكل من ٧٠ عضوا يقوم هو بتعيينهم وقد أسند رئاسة المؤتمر الى أحد أقاربه . فلقد وقف الوفد البرقاوى ـ كما سبق أن رأينا ـ فى وجه الوحدة ولم يرض بأن يربط مصير طرابلس كما اشترط لاتمام هذه الوحدة المناداة بادريس السنوسى ملكا على ليبيا بلا قيد ولا شرط .

وفى أواخر يوليو عام ١٩٤٨ قدمت لجنة التحقيق تقريرها الى وكلاء وزراء الخارجية ويتلخص فى النقاط الآتية :

١ ـ أن نسبة كبيرة من سكان ليبيا أميون ويعيشون حياة بدوية .

٢ ـ عدم مقدرة أى جزء من أجزاء ليبيا على أن يكفى نفسه ولا بد له من معونة خارجية .

٣ ـ اتفاق الأحزاب السياسية الرئيسية فى ليبيا على استقلالها ووحدتها وانضمامها للجامعة العربية .

٤ ـ قيد المؤتمر الوطنى فى برقة الوحدة بشرطين : الأول قيام ملكية وراثية تحت راية

الأمير محمد إدريس المهدى السنوسى . والثانى ألا يسمح للايطاليين بالعودة إلى برقة أيا كانت الظروف .

٥ ــ أوضحت اللجنة رغبة الأمير محمد إدريس السنوسى فى عقد محالفة مع بريطانيا .

٦ ــ أبدى السكان رغبة أكيدة فى وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية على البلاد .

ولما كانت تقارير اللجان متضاربة فهذه تمثل وجهة نظر المعسكر الغربى وتلك تمثل وجهة نظر السوفييت الأمر الذى وصل بوزراء الخارجية الى طريق مسدود لذلك تقرر أحالة القضية برمتها الى الجمعية العامة للامم المتحدة للفصل فيها نهائيا وذلك فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٨ .

الميدان الثانى :

وفى الأمم المتحدة احتدم الصراع وطلب الوصاية بين الكتلتين الكبيرتين أيضا ، وظهر فى هذه الأثناء ولأول مرة تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية التى عارضت كل اقتراح لا يؤدى الى استقلال ليبيا العاجل كما ظهرت أيضا صورة مكررة من تطبيق انجلترا لسياستها الاستعمارية المبنية على الاتفاقيات السرية التى شهدها المشرق العربى فى اتفاقية (سايكس بيكو) عام ١٩١٦ فكما جزأت الوطن العربى فى المشرق الى منطقة حمراء تحت النفوذ البريطانى وأخرى زرقاء تحت النفوذ الفرنسى عقب الحرب الأولى ، تقدمت هذه المرة باتفاق (بيفن ــ سفورزا) بوضع برقة تحت الادارة البريطانية وفزان تحت الادارة الفرنسية وطرابلس تحت الادارة الايطالية ، وقد أقرت اللجنة السياسية هذا الاقتراح (٣٤ صوت ضد ١٦ وسبعة وفود امتنعت عن التصويت) . ولم يكد يعلن قرار اللجنة السياسية حتى اجتاحت المظاهرات الدامية مدينة طرابلس ومزق المتظاهرون

فى أجدابية العلم البريطانى كما هاجموا القنصلية الأمريكية فى طرابلس ونزعوا العلم الأمريكى الذى يرفرف عليها . ووقع صدام بين الطرابلسيين والقوات البريطانية . وعند اجتماع الجمعية العامة فى ١٧ مايو ١٩٤٩ للبحث فى قرار اللجنة السياسية حول موافقتها على مشروع (بيفن — سورزا) وقف الدكتور محمود فوزى مندوب مصر فى ذلك الوقت وحذر الجمعية العامة من اتخاذ قرار غير صائب وقال أيضا :

« إن مشروع (بيفن — سفورزا) تجاهل تام للأمم المتحدة فلا يسعنا مهما بلغ بنا التسامح إلا أن نعد هذا القرار بمثابة أغفال لهيئة الأمم المتحدة » ولهذا فليس من شأن هذا الاتفاق أن يعزز عملنا وحسن تصرفنا فضلا عن أنه يمتاز بأن عليه اشارة « صنع فى لندن » وليس (صنع ليك سكسس) » وختم خطابه بقوله :

« إن شعب ليبيا قد أنذر صراحة بأنه سيقاوم عودة الحكم الإيطالى ولاشك فى أن تقطيع أوصال ليبيا وإعادة طرابلس إلى الحكم الإيطالى مخالف لرغبات شعب تلك البلاد وقد أعلنها بصراحة تامة . وأن هذا الشعب لايرد المقاومة لمجرد عدائه لإيطاليا بل لأنه لايزال يذكر مرارة حكمها فى العهد الفاشى ويذكر أن الليبيين كانوا ضحية الفظائع التى اقترفها الإيطاليون يوم أن كانوا يقذفون أفراد الشعب من الطائرات ليرغموهم على السكوت عن المطالبة بحريتهم »[1] .

وبعد أن توالى المتحدثون وصوت على المشروع فنيل لأى هاتين التى كانت قد امتنعت عن التصويت انضمت إلى الكتلة الآسيوية الأفريقية لخذل الاقتراح .

---

(١) سامى حكيم : استقلال ليبيا ١٩٦٥ ص ٦٩ .

الميدان الثالث :

وهو بعد صدور قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا فى ٢١ نوفبر عام ١٩٤٩ ، فقد جاء فى البند الرابع من هذا القرار :

« (٤) ــ تعين الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة فى ليبيا ويختار مجلسا يساعده . والغرض من ذلك مساعدة الليبيين فى سن الدستور وتأسيس حكومة مستقلة » .

وقد اختير لهذه المهمة المستر أدريان بلت Adrian Pelt الذى باشر أعماله رسميا فى أول يناير عام ١٩٥٠ . أما المجلس فكان يتكون من عشرة أعضاءهم كما نصت المادة السادسة من القرار المذكور .

ا ــ ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر ــ فرنسا ــ إيطاليا ــ باكستان ــ المملكة المتحدة ــ الولايات المتحدة .

ب ــ ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة فى ليبيا ، وممثل واحد عن الأقليات فى ليبيا . ومنذ أن بدأ المجلس اجتماعاته ظهر فيه اتجاهان :

الأول : اتجاه يرمى إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها ويقف فى هذا الجانب ممثلو مصر وباكستان وطرابلس .

الثانى اتجاه يهدف إلى المناورات لعرقلة الاستقلال ووضع العقبات أمام الوحدة ويقف فى هذا الجانب مندوب الأمم المتحدة مع باقى الدول الغربية الممثلة فى المجلس وكذا ممثلا برقة وفزان .

وقد وقف أصحاب الاتجاه الأول فى وجه كثير من المناورات التى أرادت بواسطتها بريطانيا وحلفائها الممثلين فى المجلس ان يؤكدوا انفصال أقاليم ليبيا الثلاثة عمليا ورغم خطورة ذلك على كيان البلاد اقتصاديا وإداريا واجتماعيا ، ولكن فشلت محاولاتهم أمام التيار الانفصالى الذى أدى إلى ظهور الدولة فى شكل اتحاد فيدرالى بدلا من دولة واحدة . وستظل ليبيا دولة فيدرالية حتى تعلن وحدة البلاد ويلغى العمل بالنظام الاتحادى فى عام ١٩٦٣ .

المبحث السادس

« الأبعاد السياسية للتاريخ الليبي »

يقدم لنا إستقراء التاريخ الليبي التفسيرات و الإحتمالات التالية :

١ — إن خضوع كل من قسمي ليبيا الرئيسيين فى الشمال وهما برقة فى الشرق وطرابلس فى الغرب لأشكال مختلفة من الحكم الأجنبي على مر عصور التاريخ المتعاقبة قد أكد الدور الذى لعبته الظروف الجغرافية فى إختلاف أسلوب الحياة والاتجاهات السياسية فى كل من الإقليمين فبينما نجد أن طرابلس كمنطقة للاستقرار الزراعى والانفتاح على العالم الغربى نتيجة الإستيطان الإيطالى بها وتشبعها بالأفكار التحررية والوحدوية والذى تأكد فى الدور الذى لعبته أحزابها السياسية فى قضية إستقلال ليبيا ووحدتها بعد الحرب الثانية نجد أن برقة تتميز بطابع خاص يرجع إلى أرتباطها بتاريخ الحركة السنوسية وسيادة حكم القبائل فيها مما يجعلها موطناً لأحد جيوب الثورة المضادة خاصة لأن هذه القبائل تدين بالولاء للبيت السنوسى وترتبط بعض العائلات الكبرى فيها مثل عائلة مازق بالإحتكارات البترولية .

٢ — إن الظروف التاريخية التى أدت إلى نمو وتطور الدعوة الإسلامية فى ليبيا ثم إنتشار الإسلام فى هذه البلاد هو التفسير المنطقى لما أقدمت علية الثورة الليبية غداة قيامها من الإصرار على تأكيد الطابعين الإسلامى والعربى لليبيا والذى تمثل فى أول مرسوم أصدره ضباط الثورة

يقضى بتحريم المشروبات الروحية ، وعدم إستيراد لحوم من الخارج خوفاً من أن يكون بينها لحم خنزير أو أن الماشية المذبوحة لم تكن قد ذبحت طبقاً للشروط الشرعية ، ويتمثل أيضاً فى تأكيد سيادة اللغة العربية عن طريق القرار الذى أصدره مجلس قيادة الثورة بالغاء جميع اللافتات المكتوبة بالحروف اللاتينية ، وكذلك التقاويم وأسماء الشوارع ، وجميع الوثائق القانونية والبنكية بل إنه حتى قوائم الطعام قرر أن تكتب باللغة العربية ، كما ألغى تعليم اللغات الأجنبية وطردت فرق السلام من ليبيا . وهذا التمسك الصارم بالتعاليم الإسلامية عنصر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التعامل مع الأيديولوجية الماركسية التى لا تتفق تعاليمها وتعاليم الإسلام ، ومع الإشتراكية العلمية التى ينادى بها حزب البعث .

كما أنه فى نطاق السياسة العربية فان الانجذاب شرقاً نحو مصر العربية أكثر إحتمالا من الانجذاب نحو الجزائر التى لازال التراث الحضارى الفرنسى يترك بصماته على الحياة الفكرية فيها .

٣ ـ إن السياسة الاستعمارية التى أتبعتها أيطاليا فى حكم ليبيا حيث عملت على تشريد السكان وأبادتهم وأغتصاب أراضيهم وأستثمارها لصالح الإيطاليين الذين حملتهم على الهجرة إليها وقدمت لهم كل أنواع التسهيلات الممكنة للاقامة والاستقرار مما أورث الليبيين الفقر حتى دفعتهم إلى الهجرة والنزوح عنها إلى السودان الفرنسى ومصر والسودان يفسر لنا جزئياً موقف التأييد الذي أظهرته الثورة الليبية تجاه المقاومه الفلسطينية حيث يعانى الشعب الفلسطينى من نفس الآلام التى عانى منها الليبيون فى الماضى .

٤ ـ إن الإهتمام الذى أظهرته حكومة الثورة الليبية نحو تقوية الجامعة والمؤسسات المنبثقة منها والإضطلاع بإعداد مشروع لميثاق جديد للجامعة يمكن أن يفسر على ضوء الجهود التى بذلتها الجامعة العربية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إستقلال ليبيا ووحدتها .

٥ ــ إن دعوة ليبيا للوحدة العربية إنما ترجع إلى تماثل تجربتها التاريخية مع الاستعمار الغربي بتجربة دول المشرق مع ذات الاستعمار فلقد دخل الاستعمار الايطالى ليبيا بتأييد كل من فرنسا وبريطانيا ، ورغم مساعدة الليبيين للحلفاء أثناء الحرب الثانية فقد عانوا نكران الجميل من جانبهم وتعرضت بلادهم للتقسيم بإتفاقية سرية هى إتفاقية (بيفن ــ سفورزا) كما قسمت بلاد المشرق العربي بموجب إتفاقية (سايكس ــ بيكو) عام ١٩١٦ ، كما كانت المشاركة العربية أولا ضد الاحتلال الإيطالى وثانياً ضد المخططات الاستعمارية الغربية بعد الحرب الثانية رصيداً تاريخياً حافلا لقضية الوحدة العربية فى ليبيا .

٦ ــ إن ثورة الفاتح من سبتمبر لم تكن بداية عهد ليبيا بالنظام الجمهورى فلقد قام الشعب الليبي بمحاولة رائدة نحو الأخذ بهذا النظام ولقد سبق بذلك غيره من الشعوب العربية الأخرى وذلك عندما أعلنت الجمهورية الطرابلسية فى نوفبر عام ١٩١٨ وتوقيع دستورها فى أبريل عام ١٩١٩ .

الفصل الثالث

مقدمات الثورة

الحديث عن أى ثورة يقتضى بحث العوامل التى أدت إلى قيام هذه الثورة ، وهذه العوامل تكون عادة كل أو بعض المتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يخلفها الوضع القائم فى بلد ما فى ظل ظروف معينة ونطاق زمنى معين بحث تصبح هذه المتناقضات والإحساس بها أى رد الفعل القومى إزاءها سنداً لشرعية الثورة وفى لوقت نفسه عاملا رئيسيا من عوامل نجاحها ، بل أنه يعد أهم هذه العوامل على الإطلاق .

وبقدر ما تكون هذه المتناقضات حادة ورد الفعل القومى فى مواجهتها قوياً بقدر ما تكون الثورة ضد النظام القائم ترتكز إلى دعائم راسخة فى الداخل

وبقدر ما تكون هذه المتناقضات عميقة ومؤثرة تأثيراً راديكاليا فى نفوس الجماهير بقدر ما تتضاءل فرص النجاح أمام الثورات المضادة والمحاولات الخارجية للنيل منها .

إن تحديدنا لما حدث فى أول سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا من استيلاء الجيش على سلطة الحكم فى البلاد على أنه ثورة وليس انقلابا ليس فى حاجة إلى جدل فقهى بعد أن فرض الواقع الليبى الحديث هذه الحقيقة وبعد وقوف العناصر المضادة متمثلة فى القوات البريطانية والأمريكية فى ليبيا موقفاً سلبيا ، وبعد التلاحم بين قوات الثورة والشعب الليبى منذ الساعات الأولى لقيامها ،

وأصبح من المتعين الآن بحث المتناقضات التى كانت قائمة فى ليبيا أثناء العهد الملكى السابق والتى أدت إلى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر فان من شأن ذلك أن يؤدى إلى تأصيل الاسباب التى من أجلها قامت الثورة ويقتضى هذا دراسة السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لليبيا الملكية ومدى اختلاف الأولى مع الأمانى القومية للشعب الليبى ، وإلى أى حد لم تستطع الثانية أن تستجيب إلى احتياجات الشعب الليبى فاذا عرفنا ذلك أصبح من السهل علينا أن ندرك لماذا قامت الثورة الليبية ومدى النجاح الذى حققته والذى يمكنها تحقيقه محلياً وإقليمياً ودولياً ثم التحديات التى تواجه الثـورة .

المبحث الاول

السياسة الخارجية :

إن أول المتناقضات التي كان رد الفعل القومي أزاءها في ليبيا قويا ، معبراً عن نفسه في أكثر من مناسبة ، هو المسار الذي اتخذته سياسة ليبيا الخارجية مستقلا عما يجرى حوله من صراع في الشرق والغرب والجنوب .

في الشرق ، حيث شهدت المنطقة العربية في الخمسينات ثورات متتالية تقدمية في مصر وسوريا والعراق واليمن والثورة السودانية في الجنوب والثورة الجزائرية التحررية في الغرب والتي بدأت في جبال الأوراس عام ١٩٥٤ حتى جلاء الفرنسيين عام ١٩٦٢ بموجب اتفاقية إيفيان بعد سبع سنوات من القتال المرير ضد المستعمر ، وأخيرا ثورة اليمن الجنوبية الشعبية التي انتهت بجلاء الانجليز عنها عام ١٩٦٧ .

والى جانب هذه الثورات التقدمية والتحررية كان هناك الصراع الدائر بين الامبريالية العالمية والارادة العربية ، وتمثل إسرائيل الجانب الأول في هذا الصراع كأداة تنفيذ ومصر في الجانب الآخر كدولة معبرة عن إرادة التحدى العربية ، ويقع عدوان عام ١٩٥٦ على مصر كدولة عربية منفردة ثم يتجسد المخطط الاستعمارى ضد العالم العربي مرة أخرى عندما يقع عدوان ١٩٦٧ فتحتل إسرائيل أراضي ثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والأردن .

وكهمزة وصل بين الدول العربية فى المشرق وتلك التى فى المغرب كان لا يمكن للشعب الليبى أن يبقى بمعزل عن الصراع الدائر فى هذه المنطقة الهامة من العالم . وكشعب عربى خاض تجربة نضالية استمرت قرابة ثلاثين عاما ضد الاحتلال الايطالى أفنى خلالها نصف عدد سكانه تقريبا فقد صقلته هذه التجربة وولدت لديه الوعى الكافى لادراك حقيقة ما يجرى حوله من أحداث . وكانت روح التضامن ووحدة النضال التى برزت أولا فى حربه ضد الايطاليين ثم روح التضامن أيضا التى برزت أثناء النضال السياسى الذى خاضته الدول العربية ممثلة فى جامعتها التى لم يكن قد انقضى على مولدها عدة شهور من استقلال ليبيا ووحدتها ثانيا ، ثم ذلك الانفتاح الذى تحقق للشباب الليبى عندما جاء ليدرس فى مصر وفى خارج ليبيا بصفة عامة على المبادىء التحررية والمفاهيم التقدمية ثالثا . كان كل ذلك كافيا لشعور الشعب الليبى بالانتماء للأمة العربية وبارتباطه بقضايا هذه الأمة مصيريا .

وكان العدو الذى ساعد على خلق إسرائيل هو بريطانيا بينما تعهدتها أمريكا بالرعاية حتى استطاعت أن تقف على قدميها وتوجه ضرباتها الى العرب فى كل اتجاه .

وكانت بريطانيا أيضا هى العدو الذى تواطأ مع إسرائيل واشترك معها فى تنفيذ عدوان ١٩٥٦ على مصر وفى عام ١٩٦٧ ظهر واضحا للعيان الدعم الضخم الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل عسكريا وسياسيا .

والحديث عن رد الفعل الشعبى فى ليبيا أزاء عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ على سبيل المثال . وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الحكومة الليبية فى العهد الملكى ؟ ـ وإلى أى مدى استطاعت هذه الحكومة أن ترسم سياستها الخارجية بحيث تعد تعبيراً عن المشاعر القومية داخل البلاد تجاه العدو ؟ .

الاجابة على هذا السؤال هو أن هذه السياسة لم تكن تعبيرا صادقا عن ذلك بل أنها كانت على النقيض من أماني الشعب القومية على النحو التالي :

فلقد كانت الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور الليبي للملك وخاصة تلك التي تخوله حق تعيين رئيس الوزراء وإقالته حيث تنص المادة ٧٢ من هذا الدستور على أن :

« الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقيله أو يقبل استقالته من منصبه ، ويعين الوزراء ويقيلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء » . كانت هذه الصلاحيات سبباً في أن رئيس الوزراء أصبح أداة طيعة في يد الملك وهؤلاء الذين وجدوا في أنفسهم الجرأة على تحدى الفساد في البلاد لم يعمروا طويلا في مناصبهم ، وكان ذلك سببا في إطلاق يد الملك في شئون السياسة الخارجية . ولما كانت هذه السياسة لابد وأن تتأثر بتجربة الملك السابقة وميوله الشخصية لذلك نرى أن معاصرة الملك لتلك الفترة التي استطاعت فيها القوات البريطانية بقيادة مونتجمرى أن تقضى على جيوش رومل المائلة في الصحراء الغربية وتحقق عليها انتصاراً ساحقا . كانت هذه الفترة — في اعتقادي — كافية لأن تولد لديه الشعور بعظمة بريطانيا وبأنها الدولة التي يستطيع الاعتماد عليها لحفظ استقلال بلاده من الأطماع الخارجية . أليست بريطانيا هي التي هزمت إيطاليا الدولة العاتية التي خاضت ليبيا ضدها قتالاً مريراً سنوات طويلة ولم تستطع أن تنال منها ، بل أن ايطاليا استطاعت أن تقضى على أبطال السنوسية ورجال القبائل الأشداء والجأته الى الفرار الى مصر ؟ . أليس هذا في حد ذاته دليلا على عظمة بريطاليا وقوتها ؟ . لذلك بدأت فكرة التحالف بينه وبين بريطانيا تختمر في ذهنه أثر عودته الى برقة في يوليو ١٩٤٤ بعد هزيمة المحور والقضاء على كل أثر للقوات الفاشية في الأراضي الليبية فأرسل كتابا يوم ١٨ يونيو عام ١٩٤٥ الى المستر ادوارد كريج وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط يتضمن رغبته في استقلال برقة واستعداده للاستعانة بمستشارين بريطانيين في دوائر الحكومة والسماح للقوات البريطانية بالبقاء في برقة باعتبار هاقوات

دولة حليفة ، وعند ما توجهت لجنة التحقيق فى مصير المستعمرات الايطالية الى ليبيا فى ١٦ مايو ١٩٤٨ ذكرت فى تقريرها الذى رفعته الى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى :

« ... أوضح رئيس الإدارة البريطانى فى تقرير لسنة ١٩٤٧ أن قرار الأمير السنوسى البقاء نهائياً فى البلاد وتنفيذه لسياسة تعاون وثيق بين أهل برقة والادارة قوت الروح المعنوية ووثقت الصلات ببريطانيا العظمى ويقرر رئيس الادارة الحالى أن الأمير شجع على العودة إلى بلاده وأسكن فى مكان ملائم وذلك للاستفادة من معرفته بشئون البلاد وتأثيره على الشعب ويستشيره رجال الادارة أحيانا فى الشئون المتصلة بالشعب وبالبلاد .

« وقد طلب الأمير — كما جاء فى تقرير رئيس الادارة السنوى لسنة ١٩٤٧ ، الاستقلال والتحالف براً وبحراً وجواً مع أمة قوية ويفضل بريطانيا العظمى » .

وترجع أيضاً رغبة الملك فى التحالف مع بريطانيا إلى تاريخ ليبيا السياسى فالملك يبغض الايطاليين وقد ورث هذه الكراهية شأنه فى ذلك شأن الليبيين جميعاً وتاريخ أسرته عريق فى حمل لواء النضال ضد إيطاليا . ولكنه لم يكن يملك أن يفعل شيئا ، وعندما قامت الحرب الثانية ووجد الفرصة سانحة فى الانضمام لأعداء إيطاليا فإن الملك سارع بالاتصال بالسلطات البريطانية فى مصر (حيث كان لاجئاً بعد انتصار جرازيانى والقضاء على مقاومة الليبيين عام ١٩٣٦) وعرض عليها تشكيل قوة عربية للخدمة فى صفوف الحلفاء ضد إيطاليا ووافق على ذلك بعد دخول إيطاليا الحرب وعهد إلى الكولونيل C. O. Bromilo بتنظيمها وإذ تضم هذه القوة أتباع السنوسية فى برقة يتطوع الطرابلسيون بتكوين قوة مستقلة ، لخوض الحرب ضد إيطاليا ، بزعامة البوليجى وذلك احتجاجا على أن الأمير ادريس لم يحصل من بريطانيا على وعد محدد باستقلال ليبيا بعد الحرب وقد أثبتت الحوادث ما بعد الحرب — مقاومة بريطانيا على استقلال ليبيا ووحدتها — بعد نظر هذا الفريق بل ومحاولتها على إشاعة الفرقة بين الليبيين فرغم ما ثبت من أن الليبيين

كلهم قد خاضوا الحرب ضد إيطاليا حيث التحق البعض منهم بجيش الحلفاء وقام البعض الآخر بعمليات التخريب خلف خطوط المحور إلا أننا نجد بريطانيا تخص أهل برقة وحدهم بالذكر فى هذه الناحية وتتجاهل باقى الليبيين .

ففى ٨ يناير عام ١٩٤٢ صرح أنتونى إيدن أمام مجلس العموم البريطانى : « أن السيد ادريس السنوسى قد أجرى اتصالا مع السلطات البريطانية فى مصر بعد شهر من سقوط فرنسا فى الوقت الذى كان فيه الموقف العسكرى فى أفريقيا أبعد ما يكون عن صالحنا وهكذا تكونت القوة السنوسية من اتباعه الذين فروا من الاضطهاد الإيطالى فى فترات مختلفة طوال العشرين سنة الماضية ، ولقد قامت هذه القوة باسداء المساعدات الجليلة أثناء حرب شتاء ١٩٤٠ — ١٩٤١ التى دارت فى الصحراء الغربية . . . (١)

ولقد عقدت حكومة صاحب الجلالة العزم على ألا تقع برقة السنوسية بأى حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية بعد نهاية الحرب « وفى ٣١ مايو عام ١٩٤٧ ألقى بنتسكوف حديثا قال فيه « أننى لا أعدو الحقيقة حين أقول أن عرب برقه كانوا معبرا لنصر الحلفاء فى هذه الحرب ، وأن جميع أفراد الجيش البريطانى الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقة » .

والخلاصة أن الملك أدريس عندما فكر فى التحالف مع بريطانيا كان يستند إلى ثلاثة أسباب : الأول مساعدة بريطانيا لبرقة على طرد الايطاليين منها ، وثانيا لإعلانها وعدها عدم عودة برقة تحت النير الايطالى فيما بعد بحال من الأحوال ، وثالثا لحماية استقلال بلاده من الأطماع الخارجية .

ولكن ما هى حدود هذا الاستقلال من وجهة نظر الملك ؟ .

---

(1) Majid Khadduri « Modern Libya » 1962 P P 35 .

كانت هذه الحدود تنحصر في إقليم برقة (معقل السنوسية) وفي هذا المعنى يقول جون جنثر في كتابه « في داخل أفريقيا » Inside Africa لن كل مايعني الملك أدريس هي الحرية « أن لم تكن (هذه الحرية) لليبيا كلها فعلى الأقل لإقليم برقة If not for all Libya at least for Cyrenica كان هذا هو مفهوم الحرية لدى الملك حتى بعد استقلال ليبيا وجلوسه على عرشها (حيث أن مقابلة الملك للكاتب تمت بعد الاستقلال) . بل أن حدود هذا الاستقلال كانت — من وجهة نظره تنحصر في نطاق أضيق من هذا يتمثل في مجرد توليه إمارة برقة التي قنع بها حتى مع حرمانه من حرية العمل و يتمثل هذا فيما جاء في إعلان الإدارة البريطانية Proclamation of transitional powers الذى صدر في ١٦ سبتمبر عام ١٩٤٩ بمنح ولاية برقة استقلالا ذاتيا ، وبالرجوع إلى هذا المنشور وتوزيع الاختصاصات بين الأمير والمقيم البريطاني نجد أن هذا الاستقلال لايعـــدو أن يكون استقلالا صوريا على النحو الذى أوضحناه من قبل (أنظر ص) و نطلاقا من هذه الحقيقة نجد أن خشية الملك من أن تؤدى الوحدة بين أقاليم ليبيا الثلاثة إلى تأخير حصول برقة على استقلالها (حيث أن مصير طرابلس كان موضع جدل بين الدول الكبرى) جعلته يتخذ موقفا معارضا للوحدة على النحو الذى أشرنا إليه من قبل .

وكان الملك في موقفه هذا إنما يتصرف بوحي من أطماعه الشخصية التي تغذيها السياسة البريطانية لاتفاق مصلحة الطرفين ويتضح هذا من أن بريطانيا بعد فشل مشروع (بيفن — سفورزا) لجأت إلى المناورة لتحقيق هذا المشروع عمليا وذلك بفصل مصير إقليم برقة عن مصير الاقليمين الآخرين فمنحته استقلالا ذاتيا وهي تقصد من وراء هذا أن تضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع .

خلاصة القول أن الملك كان مدفوعاً أثناء نظر القضية الليبية في فترة ما بعد الحرب الثانية إلى التصرف بوحي من السياسة البريطانية التي أستطاعت أن تجعله يقف مناوئا لوحدة البلاد أثناء

المفاوضات التى درات بين الوفدين البرقاوى والطرابلسى فى يناير عام ١٩٤٧ ، وفى قبول فكرة الاتحاد الفيدرالى لاقاليم ليبيا الثلاثة أثناء نظر شكل نظام الدولة المستقبلة فى ليبيا بعد صدور قرارا لأمم المتحدة باستقلالها فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٤٩ ثم فى ربط بلاده بمنطقة الاسترلينى وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام ١٩٥٣ بحيث أصبحت العلاقات الليبية البريطانية تشكل حجر الزواية فى سياسة ليبيا الخارجية منذ عهد وزارة محمود المنتصر أول رئيس وزراء ليبيا بعد الاستقلال وعندما تولى مصطفى بن حليم رئاسة الوزارة الليبية فى أبريل عام ١٩٥٤ وكن أقدر من الأول على المناورة وأكثر نشاطاً تحول الثقل إلى جانب العلاقات الليبية الأمريكية وهو فى الوقت ذاته لن يخل من قوة العلاقات القائمة بين بريطانيا وليبيا — وإنما أرى — أن تفسير ذلك يرتبط بتغير الظروف السياسية التى سادت فى أعقاب الحرب الثانية من ظهور أمريكا كقوة عظمى تتنازع السيادة العالمية مع الإتحاد السوفيتى وتبعية بريطانيا لحليفتها الكبرى ، ثم لما بدا من نشاط السياسة الأمريكية لحلول محل النفوذين البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط . هذه السياسة التى تبلورت فيا بعد فى شكل « مشروع أيزنهاور » لسد الفراغ فى الشرق الأوسط . وفى الوقت الذى أخذت تسير فيه سياسة ليبيا الخارجية بخطوات واسعة نحو الغرب كان هناك انكماش عربى تجاه جاراتها وقد إتضح هذا فى موقفها من الإنضمام إلى جامعة الدول العربية التى تبنت قضية إستقلال ليبيا ووحدتها كما رأينا ، وفى موقفها من الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ومن ثورة العراق عام ١٩٥٨ ومن القضية الفلسطينية ثم من عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ على النحو الذى سنعرض له فيا بعد ولما كانت العلاقات الليبية البريطانية ، الليبية الأمريكية ترجع أساساً وقبل أكتشاف البترول إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه البلاد والتى تأكدت أثناء الحرب الثانية لذلك يصبح من المتعين التعرض لوضع القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية كموضوع لمعاهدتى التحالف والصداقة التى عقدت أولاها بين ليبيا وبريطانيا فى ١٩ يوليو عام ١٩٥٣ والثانية بين ليبيا والولايات المتحدة فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٤ ثم للمعاهدة الفرنسية عام ١٩٥١ .

أولا : المعاهدة البريطانية (١)

لما كانت التجربة السابقة للملك أدريس جعلته يؤمن بأن ارتباط بلاده ببريطانيا سيوفر الحماية اللازمة لعرشه من أطماع الطامعين ، ولما كانت بريطانيا تنظر الى برقة كبديل لرحيلها المرتقب عن قاعدة السويس لذلك سارع الطرفان تأمينا لمصالحهما الى عقد معاهدة صداقة وتحالف تخول بريطانيا حق إقامة قواعد عسكرية لها فى الأراضى الليبية فى مقابل معونة مالية تقدمها بريطانيا لليبيا . فكان أول عمل للسير أليك كيركبرايد Sir Aliec Kir Kbride سفير بريطانيا السابق فى الأردن الذى ترك منصبه وتوجه الى ليبيا لكى يكون أول سفير لبريطانيا هناك ، هو فتح باب المفاوضات لعقد هذه المعاهدة . وفى ٢٩ يوليو عام ١٩٥٣ أمر الملك رئيس وزرائه محمود المنتصر بتوقيع المعاهدة والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بها وتشمل المعاهدة على سبع مواد واتفاقية عسكرية مؤلفة من ٥٥ مادة وثلاثة ملاحق واتفاقية مالية مكونة من خمس مواد . وقد نصت المعاهدة فى مادتها الأولى على أن يسود سلم وصداقة وتحالف بين الطرفين ، وأن يتعهد كل منهما بألا يقف أزاء البلاد الأجنبية موقفا يتعارض وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب

---

(١) للحصول على مزيد من التفاصيل بالنسبة للمعاهدة البريطانية يرجى الرجوع إلى :

ا ــ نصوص المعاهدة ملحق « ٤ » . Majid Khadduri « Modern Libya » 1962

ب ــ المرجع السابق ص ٢٢٦ وما بعدها .

حـ ــ Keesings Contemporary archives 1952 - 54 . P P 13046 D.

د ــ عبد الرحيم شلبى ــ السياسة الدولية أكتوبر ١٩٦٩ ص ٨٨ وما بعدها .

الفريق الآخر » وقد جاء بالمدة الثانية « على كل من الفريقين المتعاقدين المعاونة فى حالة وقوع حرب أو نزاع مسلح ، واتخاذ التدابير اللازمة فى حالة خطر أعمال عدائية تحيق بأى منهما »
كما جاء فى المادة السادسة من المعاهدة بأن طلب إعادة النظر فيها لابد أن يتم باتفاق الطرفين وتقوم الاتفاقيتان العسكرية والمالية بتنظيم العلاقات بين البلدين فى الميدانين العسكرى والمالى على أساس المصالح المشتركة فبينما تمنح ليبيا بريطانيا قواعد عسكرية على أرضها فان بريطانيا تقدم لليبيا طوال مدة الاتفاقيتين مساعدة مالية يتفق على مقدارها بين الطرفين فى بداية كل خمس سنوات بالنظر الى ميزانيات الخمس سنوات السابقة ، أما المبلغ المتفق عليه فترة الخمس سنوات الأولى فهو ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى . كما حددت مدة عشرين عاما لسريان المعاهدة . ويعاد النظر فيها بعد عشر سنوات بغرض تعديل شروطها دون الغائها .

تقييم المعاهدة :

١ — ما من شك فى أن هذه المعاهدة إنما تمثل قيداً على سيادة ليبيا واستقلالها إذ أن من شأنها وضع البلاد كلها تحت تصرف القوات البريطانية وتتعارض مع صريح نص المادة الأولى من الدستور الليبى الأولى الصادر فى ٧ أكتوبر عام ١٩٥١ والذى جاء فيها « ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة . لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أى جزء من أراضيها » .

٢ — انتقدت لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية بمجلس النواب الليبى المادة الثالثة من الاتفاقية

العسكرية لأنها تمنح مناطق أخرى غير المذكورة بملحق المعاهدة لتستخدمها بريطانيا فى تدريب وتمرين جنودها بدون أن تحدد هذه المناطق بالرغم من أنها تشمل الأراضى الحكومية والخاصة على السواء .

٣ ــ ان ما جاء بالمادة السادسة من المعاهدة لا يضمن تجديد النظر فيها بعد المدة المتفق عليها أى بعد « عشر سنوات » بل اشترطت الماده فى طلب إعادة النظر فى المعاهده اتفاق الطرفين ولم تترك ذلك لطلب جانب واحد .

٤ ــ لم تنص المادتان الخامسة والسادسة من الاتفاقية العسكرية على إبقاء بريطانيا للمنشآت غير القابلة للنقل والمقاومة على الأراضى المتفق عليها لصالح الحكومة الليبية بدون أن تطلب بريطانيا من ليبيا عند إنتهاء المعاهدة وعدم تجديدها ، أى تعويض مقابل تلك المنشآت غير المنقولة .

٥ ــ تعتبر الفقرة الأولى من المادة العاشرة من الإتفاقية العسكرية ماسة بسيادة ليبيا من حيث تدخل السلطات البريطانية لحفظ الأمن فى أراض ليبية لاسيما إذا كان يقطن تلك الأراضى وطنيون ليبيون .

٦ ــ أن ماتنص عليه المادة الثالثة من الاتفاقية المالية من وجوب تقديم نسخ من تقديرات الميزانية المالية إلى بريطانيا ونسخ من تقارير مراجعى الحسابات يعتبر تدخلا مباشرا فى مالية الحكومة الليبية .

٧ ــ لم تنص المعاهدة على وجوب جلاء القوات البريطانية فورا عند انتهاء المعاهدة وعدم تجديدها .

٨ — كما يكتسب وجود هذه القواعد على الأراضى الليبية الطابع الاستعمارى لعدم تكافؤ المتعاقدين وفى هذا المعنى يشير الدكتور بطرس غالى فى مجلة السياسة الدولية (عدد أبريل ١٩٦٧) فى معيار التفرقة بين القواعد الاستعمارية وغير الاستعمارية حيث أوضح أن وجود قواعد الحلف الأطلنطى فى فرنسا ، أو جود قاعدة للمغرب فى الجزائر أو لاحدى الدول الإفريقية فى دولة أفريقية أخرى لايعنى هذا إعتبارها قاعدة إستعمارية ، أما إذا أقيمت قاعدة لدولة ما فى إقليم دولة أخرى تقع فى نطاق نفوذها فان هذه القاعدة تعتبر قاعدة إستعمارية مثل القواعد الأمريكية فى ليبيا أو كوبا أو دويلات أمريكا الوسطى ، وما يصدق على القواعد الأمريكية يصدق على القواعد البريطانية أيضاً .

٩ — وظهر التناقض أيضاً وبطريقة عملية بين الإلتزامات التى تترتب على ليبيا بسبب أرتباطها بهذه المعاهدة والتزاماتها كعضو فى جامعة الدوول العربية كدولة موقعة على معاهدة الدفاع العربى المشترك وذلك أثناء عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ففى العدوان الأول إشتركت بريطانيا ضد إحدى الدول العربية وهى مصر فى الوقت الذى تتضمن فيه المادة الثانية من معاهـدة الدفاع العربى المشترك أن أى إعتداء يقـع على إحـدى الدول الموقعـة على هذه المعاهدة يعتبر إعتداء على جميع الدول المشتركة فيها وفى العدوان الثانى إرتكبت أمريكا نفس المخالفة لوقوفها ومساعدتها لإسرائيل فى عدوانها على الدول العربية الثلاث مصر وسوريا والأردن .

١٠ — أضف إلى هذا الضرر البالغ الذى أصاب الخزانة الليبية من جراء إعفاء جميع المتعهدين والمنظمات التى تستورد ما تحتاجه القوات البريطانية من الرسوم الجمركية مع ضآلة المبلغ الذى تقدمه بريطانيا لليبيا فى مقابل التسهيلات العسكرية تحصل عليها .

موقف الشعب الليبي من المعاهدة :

سبق أن ذكرنا العيوب التي أبدتها لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في مجلس النواب الليبي بالنسبة لهذه المعاهدة ، وعند مناقشة تقرير هذه اللجنة في إجتماع مجلس الشيوخ السري يوم ٢٩ أغسطس ١٩٥٣ تزعم حملة المعارضة أحمد رفيق المهدوي الذي ألقى خطاباً مطولا قال فيه « أن هذه المعاهدة عبارة عن إستعباد دولة ضعيفة من طرف دولة قوية لاتكافؤ بينهما في القوة الحربية والمالية وهي تمس سيادتنا وإستقلالنا بإحتلال أراضينا وموانئنا ومرافئنا ومطاراتنا وحدودنا، وذلك صريح من جميع مواد الإتفاقية العسكرية التي تخول الجنود المحتلة الإستيلاء على مساحات غير محدودة وقابلة لإمتداد معقول ، وهذه المساحات تتخلل كافة أجزاء البلاد ولا يدخل تلك الأراضي أي ليبي إلا بإذن الضابط المحتل ، والأدهى من ذلك أن الحكومة الليبية مجبرة على أن تحافظ على الجنود المحتلة بنص بعض مواد الإتفاقية العسكرية .

« إن هذه المعاهدة بموادها السبع ظاهرها الرحمة وباطنها السلاسل والأغلال والقيود والاستعباد ، ولا تمنح ليبيا إلا شيئا تافها لا قيمة له وهي المساعدة المالية التي هي عبارة عن حبر على ورق لا تتعهد فيها بدفع شيء معين إلا عدة خمس سنوات وبعدها سيظل المستولي المحتل جاثما من غير أن يدفع شيئا » . . .

« إن هذه المعاهدة لم تحدد عدد الجنود المحتلة بل تسمح أيضا لجيش جرار من المرتزقة من كل الملل والنحل في ركاب الجيش وباسم مدنيين وتابعين للمنظمات العسكرية ، والمصيبة الكبرى أنهم معافون من جميع الرسوم والضرائب ولهم حصانات وامتيازات ولا يخضعون لقوانين الحكومة الليبية .

« إن هذه المعاهدة لم تحدد زمن جلاء القوات البريطانية عند انتهائها . كما أن هناك تناقضا بين موادها . فالمادة الثانية من المعاهدة تحتم أن يهب الفريق المتعاقد لنجدة الآخر ، بينما تقول المادة الرابعة ليس في هذه المعاهدة مايخل بالالتزامات والتعهدات مع الدول الأخرى .

« فإذا فرض أن ليبيا دخلت فى حرب مع فرنسا أو إيطاليا ، فإن بريطانيا لها التزامات ومعاهدات مع هذه الدول ولذلك لا يمكن لبريطانيا أن تساعدنا خصوصا إذا خلقنا لها مصاعب ومشكلات وسببنا لها الاخلال بتعهداتها مع الغير » .

وتحدث رقيق المهدوى عن الاتفاقية المالية حديثا طويلا جاء فيه :

« . . أن المساعدة البريطانية مشروطة أولا بحاجة ليبيا ، وثانيا بتقديم نسخ من الميزانية وتقارير مدقق الحسابات ، وهذه كلها قيود تعد تدخلا مباشرا ورقابة على ميزانية ليبيا ، كما أن الاتفاقية فى مجملها عبارة عن وعود معلقة على ماستتفق عليه الحكومتان بعد كل خمس سنين ، فإذا لم تتفق الحكومتان أو بالأصح إذا لم توافق بريطانيا على احتياجات ليبيا ولم تصدق على مستندات الميزانية . فلا توجد قوة أو حجة تجبر بريطانيا على الدفع حتى أمام محكمة العدل الدولية ، فلا عبرة إذن بذكر الملايين الخالية فى الاتفاقية المالية ولا قيمة لادعاء الضعيف المغلوب أمام القوى الغالب » .

ثم حلل مواد الاتفاقية العسكرية بوصفها احتلالا كاملا لليبيا وانتهى إلى القول :

« إن هذه المعاهدة لا يريدها الشعب ، ولم يرض عنها ، وأن الأمة الليبية ساخطة عليها مشمئزة منها ، وماصدق ممثلو الشعب على هذه المعاهدة إلا تحت الضغط والتأثير وفى جلسات سرية وفى جو خانق مكهرب من الارهاب والتهديد والوعيد . ألا فليسجل التاريخ وليشهد آبناء

الأجيال المقبلة أن المعاهدة ماصدقت إلا فى حالة تشبه الأحكام العرفية وحالة الطوارىء ، فالبوليس يتجول بالسيارات فى الشوارع شاهرا سلاحه ، والبوليس السرى يتعقب الأشخاص فى كل مكان وزمان .

« وما صدقت هذه المعاهدة إلا بمخالفة الدستور ودوسه بالأقدام ، من سلب الحرية وحجز الرسائل والبرقيات وتشريد الشخصيات ، والتحقيق والتضييق على القادمين من برقة بالتأثير والايحاء حتى من رجال السلطة البارزين ومما لا يمكن ذكره ولاحصره مما يخالف الديموقراطية وحقوق الانسان

« وإن التصديق على هذه المعاهدة فيه ضرر محقق وأن رفضها لا يضر الوطن ولا الحكومة التى قالت أنها بذلت أقصى ما فى وسعها وغاية ما فى جهدها ولم تتمكن من الحصول إلا على هذه الشروط القاسية من الطرف الآخر ولهذا أرجو منكم ياحضرات الشيوخ أن تقرروا رفض المساعدة لأنها ليست معاهدة ، بل هى احتلال عسكرى شامل » . ولم يكد يعلن نبأ هذه المعاهدة فى ٢٢ أغسطس عام ١٩٥٣ حتى اجتاحت المظاهرات مدينة طرابلس وتطلب الأمر تدخل البوليس لقمعها ، وقد وصف بشير السعداوى عقد هذه المعاهدة على أنه عمل يرقى إلى مرتبة الخيانة

أهم القواعد البريطانية : قاعدة طبرق البحرية الجوية وهى بمثابة المركز الرئيسى للشئون الإدارية للقوات البريطانية فى ليبيا وتبعد عن طبرق ١٥ ميلا كما تبعد ٥٠ ميلا فقط عن الحدود المصرية ، كما توجد محطة سلاح الطيران البريطانى فى العدم ، وقواعد أخرى فى الجغبوب والعيونات بالقرب من حدود الجمهورية العربية المتحدة الغربية الجنوبية .

ثانيا : المعاهدة الامريكية[1]

أوضحنا فيما سبق « فى المبحث الخاص بليبيا بعد الحرب الثانية » الأهمية الاستراتيجية التى لعبتها هذه البلاد أثناء الحرب ، وكيف أن الاتحاد السوفيتى طالب بالوصاية على طرابلس أو بوصاية دولية متعددة الأطراف يشترك فيها بطبيعة الحال ، ورأينا أيضا أن الأهمية الاقتصادية لمصالح أمريكا البترولية فى الشرق العربى قد أوجدت لديها الرغبة فى تأمين هذه المصالح عن طريق وجودها بالقرب منها. ولكن اعتقد أن الأمر الذى دفع بأمريكا الى الاهتمام جديا بالولوج الى هذه المنطقة هو تطور الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى ونشير هنا أيضا الى شهادة الأدميرال تشارلز برحن عام ١٩٥٨ أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس العموم بصدد أهمية هذه المنطقة كما سبق أن ذكرنا .

كما وصف الضابط الفرنسى الجنرال دى مونتسابير De Montsabert الأهمية العسكرية لأفريقيا بهذه العبارات الحاسمة « فى مفهوم الاستراتيجية الحديثة لم تعد هناك ثلاث قارات منفصلة هى أوروبا وآسيا وأفريقيا وليس هناك سوى أور ـ آسيا ، وأور ـ أفريقيا بمعنى أن أوروبا لا يمكنها أن تتنفس على مسرح العمليات العسكرية فى الأطلنطى فى حالة نشوب حرب ثالثة أن لم

(١) لمزيد من التفصيل بالنسبة للمعاهدة الأمريكية يرجى الرجوع الى :
ا ــ كتاب M . Khadduri السابق حيث توجد نصوص المعاهدة ملحق « ٥ »
ب ــ المرجع السابق ص ٢٥٢ وما بعدها .
جـ ــ سامى حكيم : حقيقة ليبيا ١٩٦٨ ص ١٢١ .
د ــ عبد الرحيم شلبى (مرجعه السابق) ص ٨٨ وما بعدها .
هـ ــ Keesings Contemporary archives 1952 - 54 P P 13790 B .

يتوافر لها العمق الاستراتيجي الحديث فن الدار البيضاء الى برلين ومن كيل الى قابس تعد المنطقة كلها مسرحا واحد ومتكاملا لميدان المعركة كما أن شمال أفريقيا الفرنسية تعد خطا دفاعيا حصينا لأفريقيا لوقوعها بين البحر والصحراء ولوجود أعداد كبيرة من القواعد البحرية والجوية التي لاتصل اليها الطائرات الروسية المتوسطة المدى وبالإضافة إلى الاهمية السابقة التي تشكلها شمال أفريقيا بالنسبة للنظام الدفاعي الغربي فان وجود قواعد عسكرية لأمريكا في ليبيا يتضمن الأهمية الآتية :

١ ـ أن الاستراتيجية الامريكية قد أدخلت هذه القاعدة في النطاق الارضي أو أرض الهوامش التي تحيط بالاتحاد السوفيتي والتي نثرت فيها قواعدها لتطويق روسيا واحتواء بلدان الكتلة الاشتراكية .

٢ ـ أن هذه القاعدة تعتبر محطة عبور حربية هامة في البحر الابيض المتوسط .

٣ ـ يعتبر جفاف المناخ في ليبيا ، وصفاء سمائها على مدار العام المكان الامثل لتدريب الطيارين على الرماية كما ساعد على هذا الغرض اتساع صحاريها فجاء في تصريح للكولونيل دانيل جيمس لمراسل جريدة التايمز في ٦ اكتوبر عام ١٩٦٩ أن المكان يصلح لتدريب ما بين ثلاثة وأربعة أسراب من الطائرات قوام كل سرب منها ١٨ طائرة ، كما ان معدل الطائرات الحربية التي كانت تستخدم هذه القاعدة قبل ثورة الفاتح من سبتمبر وصل الى ٣٥٠ طائرة يوميا .

وقد لعبت هذه القاعدة دوراً كبيرا في تدريب طياري القواعد الأمريكية في أوروبا حيث كانوا يقومون بطائراتهم من طراز فانتوم F - 4 - c , F - 100 من قواعدهم الى ليبيا بعد أن يتزودوا بالوقود في القاعدة الأمريكية في نابلي ثم يقومون بالتدرب على إطلاق قذائف طائراتهم في قاعدة التدريب العسكرية بالوطية

أما عن اتصال أمريكا بالمنطقة فقد بدأ عندما كانت القوات الأمريكية تحتل مطار الملاحة بالقرب من طرابلس الغرب قبل استقلال ليبيا عام ١٩٥١ بعد أن منحت بريطانيا أمريكا حق استخدامها أثناء الحرب الثانية وقد جرت مباحثات بشأن الوضع الامريكى طوال عدة شهور سبقت استقلال ليبيا تولاها محمود المنتصر رئيس الحكومة المؤقتة والمستر أندروج لنش القائم بأعمال الولايات المتحدة فى طرابلس وأسفرت هذه الماحثات عن الوصول الى اتفاقية شاملة أقرها الملك الذى كان يتابع تطور المباحثات ثم أصدر أوامره الى رئيس وزرائه بالتوقيع عليها فتم ذلك يوم اعلان استقلال ليبيا أى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ولكن على أثر وصول مصطفى بن حليم الى الحكم فى أبريل عام ١٩٥٤ أبرمت اتفاقية جديدة على غرار المعاهدة البريطانية شكلا ومضمونا وتسرى لمدة عشرين عاما .

هذا وتحتوى المعاهدة على ٣٠ مادة تنظم العلاقة فيما بين ليبيا وأمريكا وتمنح ليبيا بمقتضاها ٤٠ مليون دولار تقسم على عدد سنى المعاهدة فنالت ليبيا ٤ ملايين عام ١٩٥٤ كما نالت مثل هذا المبلغ لمدة ست سنوات من ١٩٥٥ — ١٩٦٠ على أن تكون الدفعات فى السنوات التالية بواقع مليون دولار مع تقديم مساعدة أخرى سنة بعد سنة فى شكل مشروعات تعدها لجنة ليبية أمريكية توافق الحكومة الأمريكية على تمويلها فى نطاق المساعدات الخارجية التى يعتمدها الكونجرس الأمريكى .

ونالت ليبيا مساعدة أخرى لتخفيف أثر الجفاف الذى اجتاحها فى عام ١٩٥٤ وذلك بتقديم ٢٤ ألف طن من القمح تسلم حتى نهاية يونيو ١٩٥٥ غير ستة آلاف طن أخرى سبق تقديمها .

تقييم المعاهدة الأمريكية :

تمثل هذه المعاهدة نفس القيود التى تمثلها معاهدة الصداقة والتحالف البريطانية على استقلال ليبيا وسيادتها وعلى التزاماتها تجاه جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك فقد أباحت

الاتفاقية فى مادتها الأولى لحكومة الولايات المتحدة استعمال المناطق التى تشغلها (الآن) للأغراض العسكرية أو أية أغراض أخرى يتفق عليها بين الحكومتين ، كما سمحت الاتفاقية فى المادة الثالثة بأن تراقب الحكومة الأمريكية السفن والطائرات والمراكب المائية التى تدخل إلى المناطق المتفق عليها ، وأن تنشىء فى هذه المناطق أو خارجها وسائل المواصلات السلكية .

وسمحت الاتفاقية فى مادتها السادسة كجزء من التدابير الجماعية لصيانة الأمن الدولى ، أن تتفق الحكومتان الليبية والأمريكية على استعمال منطقة متفق عليها باشتراك الحكومة الأمريكية يكون بينها و بين ليبيا معاهدة صداقة وتحالف .

ومن المعروف أن معاهدة التحالف هذه (التى تعنيها الاتفاقية) هى المعاهدة المعقودة مع الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية وهذا يعنى جعل الأراضى الليبية مسرحا للقوات الأجنبية .

بل ذهبت الاتفاقية إلى أكثر من هذا عندما أشارت فى مادتها الثامنة إلى ما أطلقت عليه اسم الوصول الحر الطائرات والقوات والمركبات المائية الأمريكية ومنحها حق الحركة الحرة عبر القطر الليبى كما أنها لم تحدد فى مادتها السادسة عشرة عدد القوات التى يسمح لها بدخول ليبيا . وبالإضافة إلى كل هذا فقد نشرت صحيفة بزا سيرا الإيطالية فى ١٩٦٢/٥/١٨ أن أمريكا تعمل على تحويل ليبيا إلى قاعدة صواريخ ذرية وأنها تقيم لهذا الغرض القواعد الخاصة باطلاق الصواريخ فى قاعدة هويلس الأمر الذى يعرض أمن وسلامة ليبيا للخطر الشديد .

موقف الشعب الليبى من المعاهدة :

عندما قدمت الإتفاقية التنفيذية الخاصة بوضع القواعد العسكرية الأمريكية فى ليبيا إلى

البرلمان الليبي للموافقة عليها وقف ٣٦ عضواً يعارضون هذه الإتفاقية وكان أكثرهم تحمساً لذلك السيد عمر منصور الكيخيا رئيس مجلس الشيوخ فأصدر الملك أمراً بطرده (ثم إعفائه من منصبه يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٤) وفى مجلس النواب عندما أحيلت الإتفاقية إلى لجنة الشئون الخارجية المكونة من سبعة أعضاء إتفقت كلمة خمسة منهم على رفضها وفى ٣٠ أكتوبر أحيلت الإتفاقية للبرلمان للموافقة عليها فى جلسة سرية فوقفت أغلبية الأعضاء ضدها ولكن تحت أساليب الضغط والإكراه ووفق فى الجلسة العلنية عليها وتم تصديق الملك على الإتفاقية بمرسوم ملكى صدر فى نفس اليوم وأصبحت سارية المفعول منذ ذلك التاريخ .

أهم القواعد الأمريكية وطاقاتها :

تعتبر قاعدة هويلس من أكبر القواعد الإستراتيجية والتكتيكية التى للولايات المتحدة فى القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وتبلغ مساحتها ثلاثة الآف فدان أقيمت عليها المنشآت العسكرية والدنية كالمدارس والمستشفيات إلى جانب المساكن وأماكن اللهو مما يسمح بالقول بأنها كانت بمثابة ولاية أمريكية داخل الأراضى الليبية ويبلغ طول الممرات بها أحد عشر ألف قدم كما أنها مزودة بأحدث أجهزة الإتصال والرادار وقد وصفتها صحيفة International Affairs السوفيتية فى عددها الصادر فى أكتوبر ١٩٦٦ بأنها من أكبر القواعد الجوية الأمريكية التى فى أفريقيا حيث أن نحو عشرة آلاف خبير يعملون بها ويشرفون على الحركة فيها كما أن عدد الطائرات الحربية التى تستخدم هذة القاعدة يبلغ ١٣٠,٠٠٠ طائرة فى السنة أى بمعدل ٣٥٠ طائرة فى اليوم .

والقاعدة كما سبق تستخدم فى الأغراض التدريبية ليس للطيارين الأمريكيين فحسب بل وأيضاً لتدريب طيارى حلف شمال الاطلنطى حيث تتدرب فيها القاذفات المقاتلة مثل الفانتوم ، والثندرشيف ــ ١٠٥ هوكرهنتر الإنجليزية ، والفيات ٧ج ٩١ الايطالية ، كما تتدرب فيها

أيضاً القاذفات الأرضية مثل السكاى هوك والكورسير الامريكيتان والقاتلات الإعتراضية مثل الستار فيتر ١٠٤ الامريكية واللايتنج الإنجليزية هذا بالإضافة إلى طائرات النقل والإستطلاع ، وإحتمال وجود القاذفات الإستراتيجية الحاملة القنابل الذرية من طراز (ب ٥٢) ستراتو فورتريس ، و (ب — ٥٨) هاستلر الامريكنيان و (ب — ٢) فولكان الإنجليزية .

وهناك أيضاً قاعدة العوانية الجوية وتقع على بعد ١٠٠ ميل جنوب غرب طرابلس وتعتبر قاعدة تبادلية لقاعدة هويلس كما أنشئت قاعدة بحرية فى « هـون » بالقرب من طرابلس .

الإتفاقية الأمريكية السرية :

وقد أبرمت هذه الإتفاقية فى عهد وزارة عبد المجيد كعبار الذى جاء خلفا لمصطفى بن حليم فى رئاسة الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٥٧ ، وكان السبب فى إبرامها هو طلب بن حليم الذى تقدم به للحكومة الامريكية لتزويد الجيش الليبى بالاسلحه وظلت المباحثات دائرة حتى إنتهت فى عهد خلفه بإبرام الاتفاقية المذكور فى ٣٠ يونيو عام ١٩٥٧ وعينت الحكومة الامريكية بموجب هذه الاتفاقية بعض رجالها العسكريين فى سفارتها بطرابلس وذلك لبحث إحتياجات الجيش الليبى العسكرية ، ولما كانت هذه المعاهدة تمثل خرقاً لالتزامات ليبيا الدولية والعربية فقد تقرر بقاؤها فى طى الكتمان ولم يعلن عنها .

فمن حيث كونها خرقاً لالتزامات ليبيا العربية نجد أن الفقرة الثانية من المادة الاولى تحرم إستعمال المعدات والمساعدات العسكرية الامريكية فى غير الاغراض التى أعدت الاتفاقية من أجلها ومؤدى هذا أن تمنع الحكومة الامريكية السلاح عن الجيش الليبى إذا خاض معركة

للدفاع عن الاراضى العربية ، وهذا يجعل ليبيا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها على الوجه الأكمل طبقاً لا لتزامها بما جاء فى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك .

ومن ناحية كونها خرقا لالتزامات ليبيا الدولية نجد أن المادة السابعة من المعاهدة تقضى باتخاذ التدابير المشتركة التى يتفق عليها الطرفان لمراقبة تجارة الدول التى تهدد حفظ السلام العالمى لمصلحة وأمن الدولتين أمريكا وليبيا ويعد هذا تعدياً صريحا على اختصاص الأمم المتحده فى هذا الشأن .

كما أن ربط أمن وسلامة ليبيا بأمن وسلامة أمريكا ارتباط غير متكافىء ليس هناك مايبرره . وفى مقابل هذا المزيد من القيود لسيادة ليبيا واستقلالها وافقت الحكومة الأمريكية فى ١٢مايو عام ١٩٥٩ على وضع ٤ ملايين دولار تحت تصرف الحكومة الليبية وفى عام ١٩٦٠ وافقت الحكومة الأمريكية مرة ثانية على زيادة نفقات الوجود الأمريكى إلى عشرة ملايين دولار تدفع رأساً إلى الحكومة الليبيه .

ثالثا ـ المعاهدة الفرنسية[1]

وقعت حكومة محمود منتصر غداة استقلال ليبيا اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا خولتها بمقتضاها الحق فى ابقاء القوات الفرنسية فى فزان مقابل مساعدة مالية تدفعها الحكومة الفرنسية الى ميزانية ولاية فزان ويتمثل أول مظاهر بطلان هذه الاتفاقية فى عدم عرضها على البرلمان الليبى بعد تكوينه لابداء الرأى فيها وذلك بالمخالفة لصريح نص المادة ٦٩ من الدستور الليبى والتى تتطلب موافقة مجلس الأمة على عقد المعاهدات بل أن الأمر قد تجاوز ذلك من جانب فرنسا من التمادى فى مس السيادة الليبية اذ وقف المسيو درون أحد نواب المعارضة فى الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ٦ يونيو ١٩٥٢ أثناء بحث المسألة التونسية وهاجم الحكومة الفرنسية لامتناع مندوبها فى الأمم المتحدة عن التصويت فى مرحلة هامة من مراحل القضية الليبية وذكر أن قيام الدولة الليبية خطر يهدد أفريقية الشمالية وطالب الاحتفاظ بواحتى غات وغدامس الواقعتين فى فزان . وفى يوم ١٠ أغسطس عام ١٩٥٥ عقدت حكومة مصطفى بن حليم معاهدة جديدة وهى معاهدة صداقة تتكون من ١١ مادة تنظم العلاقة العامة بين الدولتين واتفاقية تعاون اقتصادى تتألف من ١١ مادة تنظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنمية التبادل التجارى بينهما ومقدار مساهمة فرنسا المالية فى الميزانية الاتحادية الليبية واتفاقية حسن جوار تتألف من أربعة فصول و ٢٢ مادة تنظم الأمن على الحدود

---

(١) لمزيد من التفصيل بالنسبة للمعاهده الفرنسية يرجى الرجوع إلى :

ا ــ سامى حكيم (مرجعة السابق) ص ١٣٥

ب ــ Keesings contemporary archives 1955 P P . 14376 C .

وطريقة ترحيل البدو وتجارة القوافل والتجول عبر الحدود واتفاقية ثقافية تتألف من ٦ مواد لتنمية العلاقات بين البلدين فى ميدان التعليم .

ونصت المادة الأولى من معاهدة الصداقة على أن « يسود سلم وصداقة دائمان بين المملكة الليبية المتحدة وبين الجمهورية الفرنسية ويتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان كلما دعت الى ذلك مصالحهما المشتركة ولا يرتبط الفريقان الساميان المتعاقدان بالتزام يتنافى مع أحكام هذه المعاهدة ولا يقوم أى منهما بما يخلق مصاعب للفريق الآخر » .

وجاء فى المادة الثالثة « يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بان الحدود الفاصلة بين أراضى ليبيا فى جهة وبين أراضى القطر التونسى والقطر الجزائرى وأفريقيه الغربية الفرنسية وأفريقيه الاستوائيه الفرنسيه من جهه أخرى ، هى الحدود الناتجه عن المستندات الدوليه النافذة بتاريخ نشوء المملكة الليبيه المتحدة » .

كما نصت المـاده الرابعه على « يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان نظرا للالتزامات المتبادلة بينهما الناتجه عن موقعها الجغرافى باتخاذ كل فى أراضيه ، جميع التدابير اللازمه لاقرار السلم والامن فى المنطقه المجاوره للحدود المبينه فى المـاده السابقه وبالاحتفاظ بينهما بعلاقات حسن الجوار » .

ونصت المادة الخامسة على أنه : « فى حالة ما إذا وجد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين نفسه مشتبكا فى حرب ناشئة من إعتداء مسلح ، تشمل أراضى القارة الأفريقية الكائنة شمالى خط الاستواء من جانب دولة أخرى ، أو فى حالة تهديد واهم يمثل هذا الاعتداء يتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان ليؤمن كل منها الدفاع عن أراضيه وتشمل الأراضى فيما يختص فرنسا ، الأراضى التى تتولى الدفاع عنها المجاوره لليبيا أى القطر التونسى والقطر الجزائرى وأفريقية الاستوائية الفرنسية »

ونصت المادة ١١ : « أن مدة هذه المعاهدة عشرين سنة ويجوز للفريقين المتعاقدين التشاور فى أى وقت لإعادة النظر فيها ، على أن يكون التشاور الزامياً فى نهاية السنوات العشر التى تلى نفاذها كما يجوز لكل من الفريقين أن ينهى هذه المعاهدة بعد عشرين سنة من تنفيذها أو فى أى وقت بعد ذلك باشعار مؤقت مدته سنه يوجه إلى الفريق الآخر » .

وتضمنت الإتفاقية الخاصة فى مادتها الاولى تعهد فرنسا بالجلاء عن فزان فى مدة اثنى عشر شهراً بعد وضع المعاهدة موضع التنفيذ وفى أجل لايتجاوز ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥٦ .

على أن المادة الثالثة أشارت بأن تنظر الحكومة الليبية بعين الإعتبار ، إلى الطلبات التى تقدمها الحكومة الفرنسية لمرور القوافل العسكرية الفرنسية الذاهبة إلى تشاد أو العائدة منها وأن الحكومة الليبية للحكومة الفرنسية بإستخدام الطرق المستعملة حالياً لابدال الجنود وتموين مركزى (فورسان) وجانت الفرنسيين .

ونصت المادة الخامسة على أنه « عند انتهاء الأجل المحدد لجلاء القوات الفرنسية من فزان تسلم الحكومة الفرنسية للحكومة الليبية مطارات سبهاوغات وغدامس والمنشآت الفنية الملحقة بها والمبانى والمعدات الخاصة باللاسلكى للملاحة والأرصاد الجوية ومساكن الموظفين .

وتصبح المنشآت ملكا للحكومة الليبية عند انتهاء هذه الاتفاقية بشرط أن تكون الحكومة الليبية قد تمكنت من الاحتفاظ فى هذه المطارات بأغلبية من الفنيين الفرنسيين ورغبة فى تسهيل المواصلات الجوية الفرنسية بين شمال ووسط أفريقيا ونظرا لعدم توافر مطارات فرنسية فى هذه المنطقة فى وقت التوقيع على هذه الاتفاقية تمنح الحكومة الليبية بناءا على اشعار سابق للطائرات العسكرية الفرنسية ابتداء من جلاء القوات الفرنسية فى فزان حق التحليق والهبوط الفنى فى مطار سبها لمدة خمس سنوات وفى مطار غات وغدامس لمدة سنتين » .

وحققت فرنسا كل أهدافها عندما وافقت حكومة بن حليم لفرنسا باستخدام قطعة من أرض ليبيا بجوار الجزائر لاستخدامها كمهبط للطائرات الفرنسية مقابل إيجار سنوى قدره جنيه ليبى واحد فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٦ .

تقييم المعاهدة :

(١) أتاحت المعاهدة للقوات الفرنسية المرور المستمر فى الأراضى الليبية عندما سمحت لها بأن تتخذ من الأراضى الفزانية ممرا تعبره فى طريقها من والى تشاد وهذا الحق فى حد ذاته يضعف من أثر الجلاء ويجعله بمثابة جلاء صورى .

(٢) إن سيطرة الفنيين الفرنسيين على مطارات فزان وكذلك السماح للطائرات الفرنسية التى تعبر الأراضى الليبية باستعمال هذه المطارات يجعلها تحت النفوذ الفرنسى الفعلى .

(٣) لم تفقد فرنسا الكثير من حقوقها السابقة بابرامها هذه المعاهدة عندما سمحت لها حكومة بن حليم باستخدام قطعة من الأراضى الليبية بجوار الجزائر لاستخدامها كمطار فى مقابل إيجار سنوى زهيد قدره جنيه ليبى واحد لمدة عشرين عاما وأصبح لفرنسا على هذه المنطقة السيادة الكاملة بحيث أنه يصبح من المتعين على الحكومة الليبية أن تحصل على إذن من السلطات الفرنسية قبل هبوط طائراتها فى هذا المطار الذى أطلق عليه اسم Maison rouge .

(٤) لا تختلف هذه المعاهدة عن المعاهدتين البريطانية والأمريكية فى شىء بصفة عامة اللهم إلا فى نطاق سريانها المكانى .

وهكذا أصبحت ليبيا وفى أقل من عقد من الزمان بعد حصولها على استقلالها قلعة للاستعمار

الغربي بشكليه القـــديم متمثلا فى بريطانيا وفرنسا من ناحية ، والولايات المتحدة التى تمثل النفوذ الجديد فى المنطقة من ناحية أخرى ، ومن قواعـــده فى ليبيا انطلق يضرب الحركات التحررية فى الشرق والتى انطلقت مع ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر ، وفى الغرب حيث كانت تونس والجزائر تصارعان من أجل استقلالها .

رابعاً : القواعد العسكرية والعدوان على الدول العربية

فى عام ١٩٥٤ انطلقت شرارة الثورة الجزائرية فى جبال الأوراس وواجهت فرنسا هذه الثورة باعنف الأساليب الوحشية ، وبينما كانت هذه الثورة تحظى بتأييد جميع الدول المحبة للسلام فى كافة أنحاء العالم وليس فى الوطن العربى فحسب ، فى هذا الوقت أتاحت الحكومة الليبية لفرنسا حق إستخدام قواعدها العسكرية فى فزان فى مقابل ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً . وفى عام ١٩٥٤ عندما زار بن حليم القاهرة فى شهر نوفمبر طلب منه الرئيس عبد الناصر أن تسمح الحكومة الليبية بمرور أسلحة مصرية عبر الأراضى الليبية إلى ثوار الجزائر فأضطر الملك إلى القبول ولكنه طلب أن يتم ذلك بصفة سرية حتى لا يغضب حليفته فرنسا . وفى عام ١٩٥٦ استخدم الإنجليز قواعد برقة فى العدوان على مصر كما أشارت صحيفة « الثورة » الليبية إلى أن قاعدة هويلس قد لعبت دوراً هاماً فى تدريب الطيارين الاسرائيليين الذين إشتركوا فى العدوان على مصر عام ١٩٦٧ وأن المسئولين فى هذه القاعدة قاموا بجمع التبرعات لصالح إسرائيل كما يجمع الشعب الليبى التبرعات لصالح الفدائيين بل أكثر من هذا قالت الصحيفة أن جولدا مائير استطاعت زيارة ليبيا عام ١٩٥٦ عن طريق قاعدة الملاحة « هويلس » ودخلت مدينة طرابلس برفقة الكولونيل الأمريكى جريفث قائد القاعدة حينذاك .

كما أن هذه القاعدة قد لعبت دوراً خطيراً فى مساندة إسرائيل ضد الدول العربية وذلك عن طريق الجسر الجوى الذى أقيم بين القاعدة وإسرائيل لنقل الأسلحة والذخيرة قبل بدء العدوان .

موقف الشعب الليبي من العدوان عامي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ :

لم تكد مصر تتعرض للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ حتى ثارت الجماهير الليبية وطالبت بتقديم العون الكامل إلى مصر كما طالب البعض بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا وهناك فريق ثالث نادى بمهاجمة القواعد العسكرية الانجليزية فى البلاد وأخطر والى طرابلس (محمد جمال الدين باش أغا) الحكومة بأن البلاد على أبواب ثورة أهلية فأعلنت الأحكام العرفية فى ٣١ أكتوبر بمرسوم ملكى ووضعت القيود على تحركات الأفراد ورغم ذلك فقد هاجم الشعب العديد من المنشآت البريطانية والأمريكية وألحق بها أضراراً جسيمة ولم تجد الحكومةفى ليبيا لكى تتنصل من مسئوليتها أمام حليفتيها ، إلا أن تتهم الملحق العسكرى المصرى إسماعيل صادق بتوزيع الأسلحة على الليبيين وحضهم على الثورة وعمليات التخريب ثم طلبت من الحكومة المصرية إستدعائه فتم ذلك فى عام ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٦ .

وفى ٢٢ فبراير عام ١٩٦٤ ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا بمناسبة عيد الوحدة أشار فيه إلى أنه قد ثبت انتفاع الانجليز بقواعد برقة أثناء العدوان الثلاثى على مصر ولمنع تكرار ذلك دعا السيد الرئيس إلى تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية فى ليبيا وكان لهذا الخطاب دوى كبير لذا اجتمع مجلس الوزراء الليبي فى اليوم التالى وأعلن رئيس الوزراء أن الحكومة الليبية لن تجـدد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية ، وقد قام بعض أعضاء مجلس النواب بمناقشة الموضوع وتقدموا فى هذا الشأن إلى المجلس بمشروع قرار يطالبون فيه بالغاء المعاهدات الليبية الأجنبية وتصفية القواعد العسكرية فوافق المجلس على هذا المشروع .

وبناءاً على ذلك جرت المشاورات بين ليبيا وبريطانيا وأمريكا ، وقد وافقت الحكومة البريطانية من حيث المبدأ على تصفية قواعدها خلال سنتين أى فى عام ١٩٦٦ بينما تمسكت أمريكا

بيقائها . ولكن مستر هيلى Healy وزير الدفاع البريطانى بعد أن أكد فى ٢٤ مارس عام١٩٦٥ أن بريطانيا ستسحب قواتها فى مارس ١٩٦٦ عاد فأضاف أن مقدرة بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها الدفاعية نحو ليبيا لن تتأثر وجاء فى الصحف البريطانية أن بعض الحاميات الصغيرة ستبقى فى بنغازى وطبرق وأن قوة من السلاح الجوى الملكى ستبقى فى العدم كما أن بريطانيا ستحصل على تسهيلات فى مطار ادريس بالقرب من طرابلس . وفى ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ صدر بيان رسمى من الحكومة الليبية بأن الاتفاق تم على سحب جميع وحدات الجيش البريطانى من بنغازى بحلول شهر فبراير ١٩٦٨ باستثناء البعثة العسكرية البريطانية .

أما فى عام ١٩٦٧ فانه عندما ظهرت فى الأفق بوادر أزمة الشرق الأوسط أثر سحب القوات الدولية من شرم الشيخ وأصبح وقوع الصدام المسلح بين مصر وإسرائيل وشيكا وقف الشعب الليبى بكل طوائفه متضامنا مع الشعب العربى فى مصر وسوريا وأرسل المثقفون الليبيون يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ الى حسين مازق رئيس الوزراء البرقية التالية :

« ان معركة المصير العربى التى تخوضها الأمة العربية حكومات وشعوبا تفرض على ليبيا حكومة وشعبا مسئولية تاريخية خاصة ونحن على ثقة وايمان أن ليبيا سوف تنهض لمسئولياتها وتتحمل تبعاتها وفخار التضحيات التى قدمها جيلنا الماضى ضد الاستعمار وهو فى عنفوانه لن يلحق بهاهذا الجيل عار الاستسلام لمشيئة الاستعمار وهو فى رمقه الأخير .

« ان واجب ليبيا دينيا وقوميا ووطنيا أن تعلن ..

١ — توقف جميع التحركات العسكرية لأمريكا وبريطانيا وجلاء القوات الموجودة من برية وجوية وبحرية

٢ — عدم قبول زيارة أى سفينة حربية للموانىء الليبيه لاى سبب .

٣ — تقدم طلائع من القوات المسلحه الى حدود فلسطين لتأخذ مكانها الطبيعى بين أشقائها فى مواجهة العدو .

٤ — يتوقف ضخ البترول الليبى فى حالة قيام أمريكا وبريطانيا بأى مساندة لاسرائيل » .
وبعد وقوع العدوان اشتعلت البلاد كلها بالمظاهرات الشعبيه التى تطالب الحكومه باتخاذ مواقف أكثر إيجابية بالنسبة لقضية العدوان وعجزت الشرطة عن السيطرة على الجماهير التى اندفعت نحو المؤسسات الصهيونية والاستعمارية تحطمها وتشعل فيها النار كما حطمت جانبا من السفارة الأمريكية فى بنغازى ورفعت على ساريتها العلم المصرى وأجبرت الحكومة على عدم تصدير النفط إلى الدول التى ساندت إسرائيل ولم تكد تعلن إذاعة ليبيا يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ عن اشتراك القوات الليبية إلى جانب القوات العربية حتى اعتبر جنود القسم الآلى من السكنتية التى تقرر إرسالها إلى سيناء هذا الاعلان بمثابة أمر بالتحرك فانطلقوا شرقا بمصفحاتهم ولكنهم وصلوا الأراضى مع قرار وقف إطلاق النار .

خامسا : ليبيـا والقضايا العربية[1]

ا — موقف ليبيـا من الصهيونية :

فى الوقت الذى كانت فيه القضية الفلسطينية موضع اهتمام كبير من جانب الرأى العام العربى ، وكانت محاربة الصهيونية بكل الوسائل هى الأمر الذى لا يختلف فيه اثنان كان موقف السلطات الليبية من حيث الأهمال الشديد فى التصدى للنشاط الصهيونى المتزايد فى ليبيا عملا يرقى إلى مرتبة الخيانة لقضايا الأمة العربية .

فلقد استطاع الصهاينة ، فى العهد الملكى ، الانتقال من ليبيا إلى اسرائيل عبر إيطاليا فى حرية تامة بأموالهم ومجوهراتهم دون أن تتخذ ضدهم الاجراءات اللازمة لمنعهم حتى لقد بلغ بهم الأمر إلى أن وصلت سفينة اسرائيلية إلى طرابلس فى شهر نوفمبر ١٩٥٢ لنقل الراغبين منهم فى الهجرة إلى اسرائيل ، كما مارست المؤسسات الصهيونية نشاطها بشكل علنى فالنادى المكابى فى طرابلس لم يجد مايردعه عن رفع العلم الاسرائيلى واستقبال المبعوثين الاسرائيليين إلى يهود ليبيا ولم يغلق هذا النادى إلا فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ بعد أن ثارت فضيحة وصول أحد النواب الاسرائيليين واجتماعه ببعض اليهود فى داخله .

---

(١) لمزيد من التفصيل عن موقف ليبيا بالنسبة للقضايا العربية يرجى الرجوع إلى .

ا — سامى حكيم (مرجعة السابق) ص ٣٠٣ .

ب — مؤلف M . khadduri (السابق الإشارة إلية) ص ٢٦٧ ، ٢٩٧ .

كما أن الحكومات الليبية المتعاقبة لم تطبق اجراءات المقاطعة حتى منتصف عام ١٩٥٦ عندما قرر مجلس الوزراء ، تحت ضغط النواب والشعب ، إلى أن يقرر في جلسته المنعقدة فى ٢ مايو ١٩٥٦ الموافقة على قانون المقاطعة الذى أصدرته الجامعة العربية منذ سنين . ورغم ذلك لم يحل هذا دون وصول أحدى قطع الأسطول الأمريكى وعليها كميات ضخمة من الحضيات مستوردة من اسرائيل أفرغت فى قاعدة الملاحة .

ومن داخل قاعدة الملاحة كان جهاز الارسال التليفزيونى يقوم بمهمة الدعاية لاسرائيل متحديا بذلك الشعور القومى ففى مساء ١٤ مارس ١٩٦٧ عرض فى برنامج ــ حدث مثل هذا اليوم ــ صورة بن جوريون فى اجتماع قديم له مع العالم اليهودى أينشتاين وفيه يعبر الأخير من تمنياته لاسرائيل .

وفى محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وقعت الحكومة الليبية إتفاقا مع وكالة غوث اللاجئين لتوطين ستة آلاف لاجيء فلسطينى فى ليبيا مقابل مليون دولار تدفعها الوكالة ونظرا لخطورة هذا الاتفاق فقد ناقشت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هذا الأمر فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٥٤ الأمر الذى أجبر الوفــد الليبى ، أمام معارضة جميع أعضاء اللجنة ، على التعهد بتجميد الاتفاقية المذكورة .

وفى الوقت الذى كانت فيه التبرعات تجمع لصالح إسرائيل داخل قاعدة الملاحة وقفت الحكومة الليبية فى وجه جمــع التبرعات لصالح الفدائيين الفلسطينيين تحت شــعار أن فلسطين لا تتحرر إلا بالدماء .

ب ــ موقف ليبيا من الثورة المصرية :

كان موقف الملك أدريس من الثورة المصرية يتسم بالحذر والشك ، لأن مجرد قيام الثورة ،

بما تحمله من آراء تقدمية ، يعد فى حد ذاته تهديدا للأنظمة الملكية الرجعية فى المنطقة ، أضف الى هذا أن مصر قد نادت بسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز بما يترتب على ذلك من نبذ للاحلاف فى الوقت الذى ارتبطت فيه ليبيا بمعاهدات تحالف وصداقة مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهى الدول التى تمثل الاستعمار القديم والجديد فى المنطقة العربية .

ولعل أبلغ مظاهر المعاداة ضد النظام الثورى فى مصر تجسدها أحداث عام ١٩٥٦ عندما ثار الشعب الليبى فى طرابلس ضد العدوان الثلاثى على مصر حيث عملت الحكومة على قمع هذه المظاهرات بوحشية وطردت الملحق العسكرى المصرى متهمة أياه باثارة الشعب ثم أغلقت النادى المصرى والمركز الثقافى المصرى عام ١٩٥٧ وطاردت العناصر القومية فى البلاد .

ح ـ موقف ليبيا من الثورة العراقية :

عندما قامت ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ لم تخف الحكومة الليبية عداءها لها فأصدر الملك أمره الى رئيس ديوانه باعلان الحداد فى البلاد بسبب سقوط الملكية فى العراق ، وبينما اعترفت جميع الدول العربية بالنظام الجديد فى العراق ظلت الحكومة الليبية مترددة فى الاعتراف به لمدة ثلاثة أسابيع حتى أذاع راديو القاهرة ، آنذاك ، أنه لم يعد فى المنطقة العربية سوى دولتان لا تعترفان بثورة العراق هما ليبيا وإسرائيل .

سادسا : ليبيا والجامعة العربية

بالرغم من الدور الكبير الذى لعبته جامعة الدول العربية فى سبيل استقلال ليبيا ووحدتها إلا أن الملك أدريس كان لا يشعر بارتياح نحو أمين الجامعة السابق عبد الرحمن عزام لمساهمته فى إنشاء هيئة تحرير ليبيا فى طرابلس الوقوف فى وجه المؤامرات الانفصالية التى كان يدبرها وفد برقة (الموالى للملك) والذى كان يهدف الى فصل مصير برقة عن مصير طرابلس ، كما لم ينس الملك لعبد الرحمن عزام تأييده لبشير السعداوى رئيس حزب المؤتمر الوطني الذى وقف فى وجه فكرة النظام الاتحادى (التى نادى بها أتباع الملك) وطالب بالوحدة التامة للبلاد . والذى كانت معارضته للنظام الملكى غير خافيه . لذلك نرى أن ليبيا قد سارعت بتقديم طلب للانضمام الى الأمم المتحدة فور استقلالها بينما تراخت فى تقديم طلب آخر للانضمام الى جامعة الدول العربية ، التى تبنت قضيتها (أى قضية ليبيا) واستبسلت فى الدفاع عنها حتى حققت لها الاستقلال ، وعندما ترك عبد الرحمن عزام الجامعة العربية بادرت الحكومة الليبية الى تقديم طلب الانضمام فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ولم تذكر فى طلبها هذا الأسباب التى أدت الى تأخير تقديمه .

المبحث الثانى

السياسة الداخلية[1]

أولا : الحكم البوليسى

برغم ماتشير إليه المادة الثانية من الدستور الليبى من نظام الدولة النيابى ، وبالرغم من انشاء المحكمة العليا فى يناير ١٩٥٤ تشبها بالدول العريقة فى التمسك بالمبادىء الديموقراطية إلا أن أسلوب الحكم فى ليبيا الملكية لم يقتصر فقط على الخروج على هذه المبادىء الديموقراطية بل أنه كان أبعد مايكون عن الأخذ بأسباب الدولة الحديثة إذ تغلب عليه الطابع البوليسى بحيث أصبحت السلطات كلها مردها إلى الملك وأصبحت السياسة الداخلية موجهة نحو تحقيق رغباته ويرجع هذا الوضع إلى الأسباب الآتية :

---

(١) لمزيد من التفصيل عن سياسة ليبيا الداخلية يرجى الرجوع الى .

ا ـ سامى حكيم : مرجعه السابق ص٢٧٩ .

ب ـ د . رضا فرج : مرجعه السابق ص١١ وما بعدها .

حـ ـ M . Khadduri : مرجعه السابق ص٢٩٨ وما بعدها .

د ـ تقرير لجنة البنك الدولى « السابق الإشارة إليه » ص٢٣٣ .

١ – سلطات الملك :

إذ منح الدستور الليبي سلطات واسعة للملك تتمثل في تخويله حق تعيين وإقالة رئيس الوزراء الوزراء م «٧٢» وتعيين وعزل كبار الموظفين م «٧٤» ، وتولى السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الأمـة م « ٤١ » الأمر الذى أباح له حق اقتراح القوانين ووضع اللوائح اللازمة لتنفيذها م «٦٣» والتصديق على القوانين التى يقرها البرمان م «١٣٥» ، وأباح الدستور أيضا للملك أن لا يصدق على هذه القوانين خلال ٣٠ يوما من ابلاغها إليه م «١٣٥» وفى هذه الحالة يطلب من البرلمان إعادة النظر فيها م «١٣٦» .

ورغم هذه السلطات الواسعة إلا أن الملك لم يتردد فى الخروج على أحكام الدستور كلما عن له ذلك واصدار مراسيم لا تتفق وهذه الأحكام ونذكر فى هـذا الصدد – على سبيل المثال لا الحصر – المرسوم الصادر فى ١٤ مايو ١٩٥٢ بتعيين حسين مازق واليا على برقة بدلا من محمد الساقزلى ، والمرسوم الصادر فى ١٣ يونيو ١٩٥٣ باعفاء فاضل بن ذكرى والى طرابلس وتعيين الصديق المنتصر وقد تم ذلك بدون توقيع رئيس الوزراء وبدون علم مجلس الوزراء بالمخالفة لأحكام الدستور وعندما حاول محمود المنتصر رئيس الوزراء الاحتـكام إلى المحكمة العليا للبحث فى دستورية هذين المرسومين كان جزاؤه الإقالة فى ١٥ فبراير ١٩٥٤ .

وهـكذا أصبح من المتعين على كل من يشغل منصب رئيس الوزراء أن تتفق سياسته مع رغبات الملك وأصبح الأمر يتطلب من الوزراء ورؤسائهم وولاة الأقاليم أيضا أن يظهروا الولاء للرغبة الملـكية لا الولاء للدستور أو للمصلحة العامة وذلك أن رغبوا فى البقاء فى مناصبهم وأصبحت هذه الظاهرة حتمية أيضا بالنسبة للسلطة القضائية فعندما أصدرت المحكمة العليا حكمها ببطلان الأمر الملـكى الصادر فى ١٩ يناير ١٩٥٤ بحل المجلس التشريعى لولاية طرابلس الغرب تعرضت

المحكمة لحملة تشهير واسعة النطاق من جانب الصحف الليبية وتعرضت قوات الأمن فى مظاهرة عدائية لقضاة المحكمة بل حاول رئيس الوزراء مصطفى بن حليم حثها على وقف تنفيذ حكمها بل وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعى الجديد بالمخالفة لهذا الحكم الأمر الذى اضطر رئيس المحكمة المصرى المستشار على على منصور لتقديم استقالته بعد أن أهدرت هيبة القضاة على هذا النحو المشين .

٢ — ضعف البرلمان أمام الحكومة :

كان من المتوقع أن تتجاوز الحكومة وهى تنفذ سياستها المتفقة مع الرغبة الملكية الحدود الدستورية المقررة وبالتالى أن تواجه بمعارضة من قبل البرلمان لذلك اتجهت الجهود نحو أضعاف هذه المعارضة المتوقعة والتى كان يمثلها عند استقلال ليبيا حزب المؤتمر الوطنى ورئيسه بشير السعداوى الذى وقف فى وجه النظام الفيدرالى وطالب بالوحدة التامة لذلك حل هذا الحزب ونفى رئيسه بعد اجراء أول انتخابات لمجلس النواب الليبى كما حرمت التنظيمات الحزبية كما كان النواب يختارون لأسباب شخصية أضف إلى هذا عاملا آخر وهاما من عوامل الأضعاف ألا هو الخلاف التقليدى بين النواب البرقاويين والطرابلسيين ثم سهولة التلاعب بنتائج الانتخابات الأمر الذى يضمن لأنصار الحكومة الفوز ويبعد المعارضين لسياستها .

٣ — سطوة قوة دفاع برقة :

وتتألف هذه القوة من المنتمين لقبيلة « البراعصة » أكثر القبائل ولاءاً للبيت السنوسى وأعظمها نفوذاً فى المنطقة الشرقية « برقة » ولهذه القوة تاريخ حافل فى المذابح التى أقامتها أثناء مظاهرات الطلبة والعمال كما أنها مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات فسياراتها مجهزة بأجهزة

الإرسال واستقبال وأفرادها يحملون هذه الأجهزة أينا ذهبوا كما أنها كانت تملك من الأسلحة الثقيلة مالا يملكه الجيش الليبي نفسه وعندما أهدت الجمهورية العربية المتحدة إلى ليبيا بعض الدبابات والطائرات إستولت عليها قوات الأمن . وقد عملت قوات الأمن على بث الذعر والخوف فى نفوس الشعب الليبي من أى تحرك سياسى وكان العنف الوحشى هو أسلوبها التقليدى فى مواجهة مظاهرات الشعب وملاحقة الوطنيين وتلفيق الاتهامات لهم . كما كان رئيس هذه القوة محمود بوقويطين نسيب الشلحى الصديق المقرب للملك يفرض الأتاوات على الحكومات المتعاقبة وقدر هذه الاتاوة خمسة آلاف جنيه شهرياً وعندما جاءت إلى الحكم وزارة الدكتور الفيكينى فى مارس عام ١٩٦٣ وكانت قد ألزمت نفسها بأتباع سياسة « قائمة على التفانى ونظافة اليد والضمير ، وبراءة الذمة ، والترفع عن المصالح الشخصية وإستغلال النفوذ ، وفتح أبواب الحرية للشعب الليبي والتعاون الأكيد مع الدول العربية شرقاً وغرباً .. » وسارت بخطى جادة نحو تنفيذ هذه السياسة لذلك رفضت طلب رئيس قوة الأمن ولم يسكت الاخير على ذلك فطالب الوزارة بمليون ومائتى جنيه ثمناً لأسلحة سلمتها بريطانيا لقوة الأمن ولكن طلبه هذا رفض أيضاً لأن هذه الأسلحة هبة من الحكومة البريطانية لقوة دفاع برقة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن الحكومة هى الجهة الوحيدة المسئولة عن توفير الأسلحة بطرقها الخاصة وليس قوة دفاع برقة وأغضب موقف الحكومة محمود بوقويطين فلجا الى الدس لها وأحاط الوزراء بعدد من الرجال يتبعونهم ويحصون عليهم حركاتهم بل بلغت به الجرأة إلى إستئجار غرف فى أحد الفنادق المجاورة لمنزل الدكتور الفيكينى حشرت بنفر من رجاله (أى رجال بوقويطين) لرصد حركات رئيس الوزراء وقد ثارت الشائعات فى هذه الفترة بأن رئيس الحكومة محى الدين الفيكينى يسعى إلى إقامة جمهورية يتولى رئاستها .

وعندما تبين من التحقيقات التى أجرتها الحكومة فى موضوع الترشيح لمجلس النواب الذى أجرى فى عهدها تدخل محمــود بوقويطين ومنصور المحجوب رئيس الجامعة الإسلامية

بوسائل غيرمشروعةفى سير الانتخابات طلبت الحكومة من الملك الإستغناء عن خدماتها ولكن الملك لم يكن ليرضى بطرد ساعده الأيمن وقائد القوة التى يستند إليها فى فرض حكمه على الشعب لذلك وافق فقط على تنحية منصور المحجوب أما محمود بوقويطين فظل فى مركزه يدبر من الدسائس وسنحت له الفرصة عندما تظاهر الطلبة الليبيون فى بنغازى مؤيدين لقضية فلسطين وذلك أثناء إجتماع مؤتمر القمة العربى الاول بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ فأمر رجاله باطلاق الرصاص على الطلبة حيث إقتحموا مدرسة بنغازى الثانوية وقتلوا ثلاثه من طلبتها الامر الذى أحدث ثورة عارمة فى البلاد إعتدى فيها الشعب على مراكز الشرطة وقد حاول رئيس قوة الامن أن يخرج مركز الحكومه بذلك ويظهرها بمظهر المتسببة فى هذه الإضطرابات الدامية التى وقعت ولكن الحكومة عالجت الامر بحزم وطالبت بايقاف بعض ضباط الشرطة الذين إعتدوا على الطلبة وتقديمهم إلى المحاكمة كما طالبت باقالة بوقويطين من منصبه وللمرة الثانية يرفض طلب الحكومة فأضطرت إلى الاستقالة فقبل الملك إستقالتها فى الحال فى ٢٢ يناير ١٩٦٤ . وظل بوقويطين سيفاً مسلطاً فى وجه كل إنتفاضه ثورية تظهر فى البلاد .

٤ ـ المخابرات الأمريكية البريطانية :

كان من البديهى ومصالح الدولتين فى ليبيا ضخمة ومتشعبة أن تستند الى جهاز مخابرات قوى يرعى هـذه المصالح وينكل بكل من يحاول المساس بها لذلك نجد أن ليبيا كانت مسرحا لنشاط المخابرات الانجليزية والأمريكيه ، وفى بنغازى تحتل المخابرات الأمريكيه الأدوار العليا من سفاراتهم حيث توجد غرف فولاذية تحتوى على أحدث أجهزة الارسال وتعتبر من أكبر أجهزة المخابرات الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط وقد تسرب نشاط هذا الجهاز إلى داخل أجهزة الدولة المختلفة حيث قام بشراء بعض الموظفين المسئولين ورجال الصحافة وعمل على نشر الأكاذيب حول الجمهورية العربية المتحدة وتشوية الاخبار وتزييفها وعمل على إثارة الرأى العـام ضد

المصريين العاملين فى ليبيا كما كان يقوم بالتجسس وتلفيق الاتهامات للعناصر الوطنية فى البلاد .
وقد استطاع هذا الجهاز أن يكشف الكثير من التنظيمات السرية الأمر الذى جعل الشعب يعيش فى حالة من الرعب الدائم .

ثانيا : « الفساد الحكومى »

ان الأداة الحكومية فى ليبيا ، حتى قبل اكتشاف البترول ، كانت وسيلة تحركها القوى المستغلة النفوذ لتحقيق أغراضها فى وقت كان الاقتصاد الليبي فيه مهتزاً وضعيفاً لا يكاد حتى يكفى لتوفير الحاجات الضرورية للشعب الذى كان يعيش فى ظل أسوأ الظروف الاقتصادية . فلقد كانت التعيينات للمناصب الحساسة تتم لاعتبارات شخصية وقبلية بحيث أفتقرت الادارة الى الكفاءات والقدرات العلمية فترتب على ذلك اختلال الجهاز الادارى وسادت البيروقراطية التى لم يكن أمام الأفراد من وسيلة للتغلب عليها إلا تقديم الرشوة لانجاز أعمالهم ومصالحهم على وجه السرعة ، وفى عهد وزارة عبد المجيد كعبار اتسع نطاق هذه الرشوة اتساعا كبيراً وخاصة عندما جاءت الشركات الأجنبية وتسربت أموالها بطريقة غامضة الى جيوب بعد موظفى الدولة فتحدث الناس عن فساد الجهاز الحكومى وعن ازدياد الرشوة والمحسوبية حتى أصبحت القصص التى تتردد عنهما شغل الناس الشاغل ، ولما أصبح الأمر بحيث لا يمكن تجاهله أصدر الملك فى ١٣ يونيو ١٩٦٠ بيانا يطالب فيه المسئولين بالضرب على أيدى المفسدين وتطهير الادارة من الموظفين الذين يقبلون الرشوة وكان هذا إجراءاً ضروريا لابد للملك من اتخاذه لامتصاص ثورة الغضب الشعبية . ولكن المسألة تدق عندما نعلم أن رئيس وزرائه عبد المجيد كعبار قد ثارت حوله الشكوك وأتهم بالرشوة كما أنه كان متهما فى أيام الاحتلال بأنه يتاجر فى أقوات الشعب وهذا الحدث — ان صدق — ليس الأول فى تاريخ الوزارة الليبية إذ نشرت جريدة الرأى الدمشقية قبل ذلك بخمس سنوات أن مصطفى بن حليم (وكان رئيسا للوزارة آنذاك) قد سافر إلى تونس التى كانت تحت سيطرة فرنسا يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٥ واجتمع هناك بالمسيو سيدو المقيم الفرنسى العام بفندق قرت على

شاطىء البحر ، وفى هذه الأثناء كان بنك تونس ــ الجزائر بمدينة تونس يعد شيكا بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه استرليني . وعاد بن حليم إلى طرابلس الغرب يوم ٣ أغسطس ١٩٥٥ وفى جيبه هذا الشيك . . وبعد أسبوع أعلن توقيع معاهدة فزان مع فرنسا . وعندما أقام بن حليم الدعوى على الجريدة لمقاضاتها بتهمة القدح والذم ونشر الأخبار الكاذبة قضت محكمة بداية الجزائر بدمشق فى ٥ أبريل ١٩٥٦ ببراءة الجريدة .

وفى وسط هــذا الجو الملىء بالشبهات ــ فى عهد وزارة كعبار ــ ثارت فضيحة « طريق فزان » وهى الحادثة المشهورة التى اتحد فيها النواب البرقاويون والطرابلسيون لأول مرة فى تاريخهم وتحدوا الحكومة وأجبروها على الاستقالة بعد أن سحبوا الثقة منها

وتتخلص الواقعة فى أنه عندما أشار بعض الخبراء إلى احتمال وجود بترول فى فزان دعت الحاجة إلى ربط هــذا الاقليم الجنوبى المنعزل فى جوف الصحراء بالموانىء الليبية على البحر المتوسط ، إذ أن وعورة التضاريس وضخامة مصاريف النقل فى حالة عدم وجود مثل هذا الطريق ستجعل الشركات المنقبة عن البترول تحجم عن القيام بشروعاتها فى هذه المناطق ولما أعلن عن فتح باب العطاءات لهذه العملية تقدم السيد عبد الله عابد (من الأسرة السنوسية) بعطائه فأسرعت حكومة كعبار بقبول هذا العطاء دون أن تعنى بدراسة شروطه أو دراسة العطاءات الأخرى المقدمة من بعض الشركات ، ووافق البرلمان على المبلغ المطلوب لإنشاء الطريق وقدر بمليون وتسعمائة ألف جنيه . كان هذا فى أوائل عام ١٩٥٨ وحددت مدة ثلاث سنوات لإنجاز هذا العمل ، وفى عام ١٩٦٠ تقدم السيد عبد الله عابد إلى وزارة الاقتصاد بطلب المزيد من المال لاتمام باقى الطريق ، وكان لم يتم انشاء سوى ثلثه ، مدعيا أن شروطه المدونة بالعقد تحصر المبلغ الذى تسلمه وهو مليون وتسعمائة ألف جنيه على انشاء الوحدة الأولى من الطريق فقط فووفق على رأيه وتقرر منحه أربعة ملايين من الجنيهات لاتمام انشاء باقى الطريق ، وقد جاء

فى تقرير لجنة البنك الدولى عن هذه العملية « أن قرار الحكومة الليبية (بشأن هذا العقد) لا يستند إلى أسباب إقتصادية وأن هناك إعتبارات سياسية وإقتصادية قد تدخلت لابرامه » . ولم تكد صحيفة المساء الليبية تشكف للجمهور عن هذه العملية فى ٢٠ أغسطس ١٩٦٠ حتى ثارت ثائرته ووجه النقد علنا للحكومة فتقدم نواب الشعب بالتماس إلى الملك لدعوة البرلمان إلى الإنعقاد فى دورة إستثنائية للنظر فى تصرفات الحكومة وفى أكتوبر من نفس العام صوت البرلمان بسحب من ثقته من الحكومة وأضطر وزارة كعبارة للاستقالة .

وقد ساعد على تفشى الفساد فى الجهاز الإدارى إنتشار المستشارين الأجانب فى وزارات الدفاع والمالية والتخطيط وكانت سلطات هؤلاء المستشارين الواسعة تقف عائقاً فى وجة أية محاولة تهدف إلى تخطيط الجهاز الإدارى وإصلاحه حتى يظل بصفة دائمة ضعيفاً مليئاً بالثغرات التى يسهل منها النفوذ الغربى .

المبحث الثالث

الحياة الاقتصادية وآثارها الاجتماعية

الظاهرة التى تسترعى الانتباه عند الحديث عن شكل الحياة الاقتصادية فى المجتمع الليبى هى ظهـور أثر الظروف التاريخيـة بشكل واضح على التركيبات الاقتصادية والاجتماعيـة للمجتمع الليبى وعلى هذا الأساس فاننا فى عرضنا السريـع لشكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا يجب علينا أن نضع فى اعتبارنا تاريخ الاستيطان الايطالى فى طرابلس ودور سيادة النظام القبلى فى برقة أما فزان فلندرة مواردها وتركز مظاهر الحياة فيها فى قليل من الواحات المتناثرة فى جنوب البلاد فانها اعتمدت فى البداية على موقعها على طريق القوافل التى تربط بين غرب القارة وشمالها ثم على ما كانت تنفقه الحاميات الفرنسية التى جاءت إليها فلما رحلت هذه الحاميات أصبحت تمثل عبئا على ميزانية الدولة ولذلك فان حديثنا سيركز على المنطقتين الرئيسيتين وهما برقة فى الشرق وطرابلس فى الغرب ، كما سنفرق فى هذا الحديث بين مرحلتين تميز بهما الاقتصاد الليبى منذ إعلان استقلال ليبيا فى ديسمبر ١٩٥١ حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، وتختلف كل من هاتين المرحلتين فى خصائصها والآثار الاجتماعية التى ترتبت عليها عن الأخرى . المرحلة الأولى تتمثل فى فترة ما قبل ظهور البترول والمرحلة الثانية هى الفترة التى أعقبت ظهور البترول وسنعرض لكل منهما على النحو التالى :

المرحلة الأولى : (مرحلة ما قبل اكتشاف البترول)

فى هذه المرحلة التى بدأت مع استقلال ليبيا عام ١٩٥١ تكاتفت عدة عوامل لتزيد الاقتصاد الليبي ضعفاً على ضعف فالى جانب ندرة الموارد الاقتصادية التى كانت تعانى منها البلاد تعرضت المدن الليبية أثناء الحرب الثانية إلى التدمير المتبادل من جانب دول المحور والحلفاء على حد سواء بحيث أنه مع بداية الاستقلال لم يكن الاقتصاد الليبى قادراً بمفرده على أن يوفر الأساس اللازم لبناء الدولة الجديدة لولا جهود الأمم المتحدة والمعونات الاقتصادية التى كانت تقدمها الدول المختلفة ومن بينها مصر ، وقد جاء فى تقرير لجنة البنك الدولى عام ١٩٦٠ بأن مصر كانت تقدم لليبيا معونة اقتصادية سنوية تقدر بعشرة آلاف جنيه استرليني وذلك خلال السنوات المالية من ١٩٥٥/٥٤ ، حتى ١٩٥٩/٥٨ (ص ٤٨ من التقرير) ونفقات القوات العسكرية الأجنبية التى كانت تشكل ثلث الناتج القومى الليبى ثم أنه برغم ضعف هذا الاقتصاد فقد ساهمت الظروف السياسية التى أدت إلى قيام النظام الفيدرالى ووجود عاصمتين إلى زيادة الأعباء على ميزانية الدولة الأمر الذى تحمله الشعب الليبى فى النهاية ونستطيع أن نميز هذه الفترة بالخصائص التالية :

١ — النظام القبلى فى برقة :

وقفت الملكية الجماعية التى ميزت النظام القبلى السائد فى اقليم برقة دون تحقيق أى تقدم اقتصادى لاختفاء الحافز الفردى حيث أن الأرض بموجب هذا النظام تصبح ملكا مشاعا بين جميع أفراد القبيلة لكل منهم الحق فى أن يزرع جزءاً منها أو يقتطع ما شاء من أخشابها أو يرعى ماشيته فى مراعيها ولكنه ليس له الحق فى أن يبيعها أو يرهنها ، ولما كان الأمر كذلك فانه لم يكن هناك من يعنيه الاهتمام بالمحافظة على خصوبة الأرض وعدم الاسراف فى استهلاك طاقتها ، أو استصلاح الأراضى القابلة للزراعة طالما أن لغيره نفس الحقوق التى له دون يفعل شيئا وطالما أن لرئيس القبيلة أن يطرده من أرض القبيلة فى أى وقت يشاء ذلك

ب — المجتمع الإيطالى :

كان الايطاليون حتى قيام الثورة الليبية يلعبون دوراً هاماً فى الاقتصاد الليبى فحسب إحصاء عام ١٩٥٤ كان تعدادهم حوالى ٣٨ ألفاً حيث أقاموا فى المستعمرات الزراعية التى أنشأتها ايطاليا أبان فترة احتلالها لليبيا وعادوا إليها بعد الحرب الثانية وكانت سيطرتهم شبه تامة على كافة أوجه النشاط الاقتصادى فى طرابلس فهم يملكون أجود الأراضى الزراعية فى المنطقة وتكون صادراتهم الجانب الأكبر من صادرات ليبيا الزراعية ، وتكاد تكون الصناعة مقصورة عليهم كما سيطروا أيضاً على عمليات الائتمان والتجارة وإدارة الفنادق وما شاكل ذلك من أوجه النشاط الإنتاجى الاخرى.

ونود أن نشير هنا الى أن الأمم المتحدة كانت قد أصدرت قرارها رقم ٣٨٨ يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بأن تنال ليبيا مجانا الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التى كانت تملكها إيطاليا باستثناء الممتلكات غير المنقولة الضرورية لتيسير أعمال خدماتها الدبلوماسية والقنصلية وعند الحاجة مدارسها اللازمة للجالية الايطالية وأن تحترم ليبيا ممتلكات الايطاليين وحقوقهم ومصالحهم بشرط أن يكونوا قد حصلوا عليها شرعا . وتقرر كذلك إنشاء محكمة أطلق عليها اسم « محكمة الأمم المتحدة » لفض كل نزاع حول تفسير القرار المشار اليه وتنفيذه وبعد استقلال ليبيا طبقت ولاية برقة هذا النص تطبيقاً كاملا إعتباراً من أكتوبر ١٩٥٣ عندما سلمت جميع أراضى الجبل الأخضر التى استولى عليها الايطاليون الى أصحابها من الليبيين أما بالنسبة لطرابلس فقد وقعت فى عهد وزارة مصطفى بن حليم اتفاقية مع إيطاليا بموجبها تسلم الحكومة الليبية سندات الملكية للايطاليين الذين وردت أسماؤهم فى ملحق الاتفاقية وعددهم ١٨ شخصا يمتلكون ٥٠١ هكتارا وعشرة أشخاص فى برقة يمتلكون ٦٨٣ هكتارا و ١١ شخصا فى بنغازى منحت لهم امتيازات بناء مساكن ووافقت الحكومة الليبية فى المادة « ١٠ » من هذه الاتفاقية على أن تمنح المعمرين الايطاليين سندات الملكية

عن المزارع التي أخذوها من مؤسسة تعمير ليبيا والمؤسسة الوطنية لضمان الاجتماعي وعددها ١٣٦٤ مزرعة غير مزارع أخرى تمنح للجمعيات التعاونية القائمة في هذه المجموعات الزراعية .[1]

وتسليم بن حليم هذه الأراضي الزراعية للايطاليين يعد نقضا واضحا للقرار ٣٨٨ من قرارات الأمم المتحدة الخاص بالأحكام الاقتصادية والمالية المتعلقة بليبيا ، فضلا عن أنه يعد خيانة للأمانة التي وضعها في عنقه الشعب الليبي بالمحافظة على مصالحه ، وتمكينا للايطاليين الذين شردوا هـذا الشعب واغتصبوا أراضيه الى العودة مرة ثانية لاستغلاله في ظل استقلال مزيف وليس أدل على شعور ابن حليم بمدى ما ارتـكبه في حق الشعب الليبي من خيانة من أنه طلب من البرلمان بمجلسيه بحث الاتفاقية في جلسة سرية في مارس ١٩٥٧ أقرها بعد معارضة غـير مثمرة من جانب بعض الأعضاء ثم صدر قانون بالموافقة على الاتفاقية يوم ٣٠ مارس ١٩٥٧ .

الاســراف الحـكومي :

بالرغم من الضعف الذي كان يعانيه الاقتصاد الليبي في فترة ما قبل اكتشاف البترول إلا أن بناء جهاز الدولة الاتحادي كان يمثل عبئا كبيراً على ميزانية الدولة وبالتالي على عاتق الشعب الليبي فان بلداً لا يزيد تعداد سكانها عن مليون ونصف المليون تقريبا تقوم فيها أربع حـكومات : الحـكومة المركزية وحكومات الولايات الثلاثة ولـكل منها مجلسها التشريعي ومجلسها التنفيذي وما يتبع هذا من العديد من الادارات يعد ضربا من الاسراف لا مبرر له ، واذا كانت التنمية الاقتصادية تتطلب وحدة الهدف ووحدة العمل فقد وقف النظام الاتحادي عائقا دون تحقيق هـذه الوحدة

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الأملاك الإيطالية يرجى الرجوع الى مرجع سامي حكيم السابق ص ٢٩١ وما بعدها .

وبالتالى دون المضى فى طريق التنمية من ناحية ضعف الحكومة المركزية أزاء محاولة حكومات الولايات التوسع فى اختصاصاتها على النحو الذى أشرنا اليه عند دراسة السياسة الداخلية .

فاذا أضفنا الى ذلك وجود عاصمتين للدولة أحدهما فى برقة و الأخرى فى طرابلس (بنغازى/ طرابلس) ثم انتقال الحكومة بموظفيها تارة الى هذه العاصمة وتارة أخرى الى تلك تبين لنا مدى ما كانت تعانيه خزانة الدولة من أعباء مالية تنوء بها.

كما أن الفساد الذى استشرى فى الجهاز الادارى وانتشار الرشوة والمحسوبية التى حالت دون إعطاء الفرص للأكفاء على النحو الذى سبق أن أوضحناه كل هذه الاعتبارات قد أدت الى قيام حالة من الظلم الاجتماعى الذى عانى منه الشعب الليبى كثير

الآثار الاجتماعيـة :

كانت سيطرة الاقطاع القبلى فى برقة والاستغلال الايطالى فى طرابس ثم الاسراف الحكومى والفساد الإدارى كلها عوامل تكاتفت على سلب الشعب الليبى القليل الذى جادت به عليه الطبيعة وقد أنعكس أثر هذا على الفقر الشديد الذى كان يعانى منه السواد الأعظم من الشعب بحيث كان نصيب الفرد يومياً من الطعام يتراوح بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ سعرا حرارياً فقط كما أن هؤلاء كانوا ينفقون ٨٠ ٪ من دخلهم على الطعام وازداد معدل وفيات الأطفال وانتشر مرض الدرن بسبب سوء التغذية وكذلك التراكوما التى تؤدى الى العمى الجزئى وأحيانا الى العمى الكلى .

المرحلة الثانيـة : (مرحلة ما بعد أكتشاف البترول)

سبق أن أشرنا فى مقدمة هذا البحث إلى هذه المرحلة وآثارها الاقتصادية واجتماعية ولكننا

نود أن نضيف هنا إلى أنه إذا كان من حق النظام الملكي السابق في ليبيا ، رغم ما بدا من أسرافه الذي لا مبرر له ، أن يجد له عذراً في عدم القيام بالإصلاحات الإجتماعية الملقاة على عاتقه من محاربة الجهل والفقر والمرض الذي أبتلى بهم المجتمع الليبي في مرحلة ما قبل أكتشاف هذا البترول استناداً إلى قلة موارد البلاد الإقتصادية وضآلتها فان هذا المبرر يكون قد انتفى بعد ظهور البترول وتدفق عوائده الضخمة على الخزانة الليبية ولكن الذي حدث كان غير ذلك حيث كان عشرة في المائة فقط من سكان ليبيا يحصلون على نصف دخل البترول الذي قدر بحوالي بليون جنيه (لوموند الفرنسية ١٢ ديسمبر ١٩٦٩) . ولم تحقق الحكومة أي تنمية اقتصادية ترفع من مستوى معيشة الطبقات الكادحة أو تؤدى إلى توطين البدو الرحل لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة وبقيت معظم المدن الليبية محرومة من المياه الصالحة للشرب فمياه بنغازي تحتاج إلى تكرير وتنقية والمرافق العامة من نقل وصحة وتعليم تعاني أسوأ درجات التخلف والغالبية العظمى من السكان وبخاصة في المدن تعيش في مستويات منخفضة للغاية وظهرت في أطراف المدن بعض الأحياء غير الصحية المزدحمة حتى بلغت فيها المساكن الصفيح والخشبية نسبة مرتفعة ، وحتى رؤوس الأموال المخصصة لمشروعات التنمية كانت تسرق وتستنفذ قبل تحقيق المشروعات حتى قيل بأن « مشروع أدريس للاسكان عام ١٩٦٣ » والذي كان يقضي ببناء مائة ألف مسكن خلال خمس سنوات وخطة التعمير التي تقضي ببناء ١٨٢ مدينة في عشرين عاما إنما وضعا حتى يتمكن بعض كبار الموظفين من تقاضي عملات ضخمة بالإضافة إلى أن المشروعات الخاصة بالتنمية كانت في معظمها غير إنتاجية ويقوم بتخطيطها خبراء أجانب منتشرون داخل الجهاز الإداري الأمر الذي جعلهم يفضلون شركات بلادهم في مجال العطاءات والمشتريات بدلا من طرح هذه العمليات في عطاءات عالمية وأصبح تولي الوزارة فرصة سانحة للاثراء من السمسرة التي يحصل عليها الوزير من الشركات الأجنبية المصدرة أو في عمليات المناقصات العالمية التي تطرحها الحكومة في الانشاءات والتوريدات .

كما أن ما ذهبت إليه الحكومة الملكية من انشاء البنك المركزي الليبي عام ١٩٦٣ وما عرف

باسم سياسه « تلبيب البنوك » فى ليبيا لم يكن بقصد تحرير الاقتصاد الليبى وإنما كان الهدف منه هو مشاركة الرأسمالية التجارية لهذه البنوك فى أرباحها الضخمة بدليل أنه فى عام ١٩٦٥ احتلت تجارة الجملة والتجزئة ٣٥٪ من نشاط هذه البنوك فبلغت قروضها عشرة ملايين جنيه بينما كان نصيب القروض الصناعية فقط ٣١٩ ألف جنيه[١] .

وهكذا تكاتفت جهود الخبراء الأجانب وشركاتهم مع رجال الحكم فى ليبيا على استنزاف ميزانية الدولة ولم يشعر الشعب الليبى بأى تقدم حقيقى فى أسلوب حياته بل كان يواجه يوميا ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة متأثرا بالتضخم النقدى الذى بلغ ١٠٪ سنويا[٢] حتى أصبحت بنازى ثانى دول العالم فى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بها .

---

(١) د رضا فرج (مرجعه السابق) ص١٣ .

(٢ ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩٧٠/١٢/١٩ .

المبحث الرابع

الاحتكارات البترولية

تلعب الاحتكارات البترولية دورا بالغ الأهمية فى السياسة الدولية ازاء المنطقة العربية بحيث أننا لا نبالغ لو قلنا أن البترول العربى أصبح يمثل الآن محور هذه السياسات والموجه لها . ويرجع هذا إلى الأهميـة الاستراتيجيه للبترول والتى بدأت فى الظهور أثناء الحرب العالمية الأولى فلقد طلب كليمنصو رئيس وزراء فرنسا آنذاك من أمريكا تزويد الحلفاء بالبترول حتى يكسبوا الحرب ضد دول الوسط ، وأشار الرئيس ويلسون إلى هذه الأهمية بقوله أن قيمة أمة من الأمم تتوقف على ماتملكه من كنوز البترول ، كما أوضح الرئيس ايزنهاور فى البيان الذى قدم به مشروعه ، والذى يعد كاشفا لهدف السياسه الأمريكية فى المنطقة العربية ، أهمية بترول هذه المنطقة بالنسبة لأمريكا .

ولقد أدت هذه الأهمية إلى قيام منافسة شديدة بين الحلفاء أنفسهم عقب الحرب الثانية ، فإن الولايات المتحدة التى قدمت لحلفائها العون الكبير ماديا وعسكريا أثناء الحرب الثانية وبعدها عندما سعت إلى انعاش اقتصاد أوروبا الذى ضربته الحرب بموجب مشروع مارشال للانعاش الاقتصادى عام ١٩٤٧ لم تستطع إلا أن تقف وراء شركاتهـا فى صراعها العنيف مع الشركات البريطانية للحصول على امتيازات البحث عن البترول واستغلاله ثم نجحت فى السيطرة على ٦٠٪ من إنتاج البترول العربى بينما هبط نصيب بريطانيا إلى نحو ٣٠٪ بعد أن كان لها ٨٠٪ من هذا

الإنتاج عام ١٩٣٩[1] ، وعلى هذا الأساس فإن الحلول الأمريكى فى المنطقة العربية محل النفوذين البريطانى والفرنسى كان يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية واقتصادية وقد زاد من حرص الولايات المتحدة على تحقيق هذه الأغراض تطور الحرب الباردة بينها و بين الاتحاد السوفيتى وسعى كل منهما إلى إيجاد مناطق نفوذ تحت سيطرته وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للبترول فى شقيها الاقتصادى والسياسى بالنسبة لأمريكا ودول المعسكر الغربى على النحو التالى :

١ ـ أنه بالرغم من أكتشاف الطاقة الذرية وتعدد مجالات إستخدامها إلا أن البترول سيظل ـ كما يرى البعض ـ خلال العشرة أعوام المقبلة وربما حتى نهاية هذا القرن المصدر الرئيسى ليس للطاقة وحدها فحسب بل وأيضاً للصناعات الكيماوية الواسعة التى حل فيها البترول محل الفحم حيث أنه لابد من انقضاء وقت طويل حتى يتسنى إنتاج الطاقة الذرية بتكلفة قليلة للأغراض المدنية .

٢ ـ إيجاد مجال لاستثمار رءوس الأموال وإستخدامها فى إنتاج البترول ونقلة وتوزيعه وتسويقه .

٣ ـ رغم أن الولايات المتحدة تعد أولى دول العالم إنتاجاً للبترول يليها فى ذلك الاتحاد السوفيتى إلا أن كلا من هاتين الدولتين حرص على عدم إستنفاذ إحتياطيه بالتحفظ على هذا الاحتياطى والاحجام عن تصديره بل وحث الدول الدائرة فى فلكها التى تستورد منه البترول على إستيراده من مناطق أخرى .

٤ ـ تسعى الولايات المتحدة إلى احتكار الأسواق العربية وذلك بالاشتراك مع بريطانيا

---

(١) د . محمد صبحى عبد الحكيم ـ الوطن العربى ـ ١٩٦٨ ص٤٣٥ .

وأبعاد الشركات الأخرى المنافسة مثل اليابانية والإيطالية والألمـانية بل وأيضا الفرنسية التى استطاعت الوصول إلى شبه احتـكار البترول الجزائرى .

٥ — الحصول على أرباح بترولية ضخمة بلغت ١٩٧٠[1] مليون دولار فى ليبيا بعد أغلاق قناة السويس وتحويل خط سير الناقلات إلى طريق رأس الرجاء الصالح .

٦ — تقدم أهمية البترول العربى أيضا على المميزات الـكمية من حيث ضخامـة احتياطية والنوعية وضآلة تـكاليف الإنتاج وقربه من الأسواق الغربية .

٧ - أن السياسة البعيدة النظر لا تقتصر على ضمان الحصول على كمية البترول اللازمة للنشاط الصناعى وغيره من الأغراض الأخرى فى المدى القريب وإنما يجب عليها أن تدخل فى حساباتها احتمالات المستقبل وبالتالى ضرورة السيطرة على مصادر البترول وحرمان العدو منها أو على الأقل تحييد هذه المناطق ولهـذا لا يبدو من المبالغ فيه أن نقول ان من يسيطر على بترول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمـكنه أن يؤثر بصورة فعالة على السياسة العالمية فى الأعوام المقبلة .

وإذا كانت هذه هى أهمية البترول والدور المتوقع له فى مجال السياسة الدولية فان تاريخ ليبيا مع الشركات البترولية بدأ عام ١٩٤٧ عندما أرسلت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى (إسو) خبراءها للتنقيب عنه فى الأراضى الليبية وحتى بداية عام ١٩٦٥ كان عدد الشركات المنتجة للبترول ١٧ شركة وفى مايو فى نفس العام قامت الحـكومة الليبية بمنح ٢٥ شركة امتيازات جديدة وبهذا يبلغ عدد الشركات العاملة فى إنتاج البترول الليبى ٤٢ شركة ورغم هذا العدد الـكبير من الشركات

---

(١) أحمد صدقى الدجانى ــ الطليعة نوفمبر ٦٩ ص ١١ « عن تقرير لنقابة عمال البترول فى ليبيا » .

إلا أننا نلاحظ أن خمس شركات فقط من بينها هي التي قامت بأكبر النشاط الانتاجي من حيث عدد ما حفر من الآبار الاستطلاعية والانتاجية ومن حيث كمية البترول المصدرة وهذه الشركات هي شركة أوازيس ، وإسو ، وشركة موبيل ، وشركة أموسيز، وشركة الزيت نلسون بنكر هنت البريطانية . كما أن عدد الشركات التي تنتج البترول حاليا لا يتجاوز نصف عدد الشركات التي تعمل حاليا في ليبيا أما باقي الشركات فتحتفظ بالأرض لتبيعها في الوقت المناسب .

دور الشركات البترولية في ليبيا :

تمثل شركات البترول الأمريكية ٩٠ ٪ من الاحتكارات البترولية في ليبيا ففي عام ١٩٥٨ كان عدد الشركات الأمريكية التي حصلت على امتيازات التنقيب ٢٧ شركة أمريكية حصلت على ٧١ إمتيازا للبحث في منطقة تشمل ٥٥ ٪ من مساحة البلاد وأهم هذه الشركات هي شركة « إسو » ولقد لعبت هذه الاحتكارات في ليبيا نفس الدور الذي لعبته في مناطق انتاج البترول الاخرى في العالم العربي من حيث ممارستها ضربا من ضروب الاستغلال الواسع النطاق في البلد المنتج على النحو التالي :

١ — بالرجوع إلى قانون البترول الليبي الصادر عام ١٩٥٥ نجد أن المادة ١٦ منه تنص على حق صاحب الترخيص أو عقد الامتياز في استيراد مايلزم من أجهزة وآلات ومعدات ومواد ،معفاة من رسم الوارد الجمركي الأمر الذي أعطى هذه الشركات الحرية التامة في التصدير والاستيراد والتحويل الخارجي وجعلها بمنأى عن القيود التي تفرضها الدولة على التصدير والإستيراد لصالح سياستها الاقتصادية ومعنى هذا أن الدولة تعاني صورة من صور الاستعمار الاقتصادي التي تحد من سلطتها في الإشراف على أهم مصدر من مصادر ثروتها القومية .

ونجد هذا الإستغلال في الثمن الرخيص الذي حدد للبترول الليبي ، فبرغم المزايا النوعية لهذا البترول والتي سبق أن أشرنا إليها حددت الشركات مبلغ ٢٫٢١ دولار لكل برميل تحصل

الحكومة منها على ٥٩٪ بمقتضى نص المادة ١٤ من قانون البترول ولكن هذه المناصفة ليست حقيقية لأنه لابد من استبعاد جميع الخسائر والنفقات التى تكبدها صاحب عقد الامتياز أى أن ماتحصل عليه الحكومة لا يتجاوز ٢٥٪ تقريبا من ثمن البرميل . وفى مواضع أخرى فى هذا القانون نجده يعطى هذه الشركات امتيازات ضخمة فلا تدفع للحكومة ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، ويسمح لها بتحويل كل أرباحها إلى عملات صعبة والاحتفاظ بهذه العملات فى الخارج ، كما أن كل أموال هذه الشركات توجد خارج ليبيا .

ولما كانت أموال هذه الشركات أجنبية وادارتها أجنبية والقائمين بالأعمال الفنية والوظائف الهامة بها أجانب حيث قدر عدد العاملين فى ميدان البترول الليبى بنحو ٩٠٢٩ شخصاً منهم ١٢٨٧ أمريكياً و ٥٩٦ بريطانيا ، و ٢١١ أيطاليا لا يوجد بينهم سوى ٢٥ مهندس ليبى وحوالى ٦٤٣٦ ليبيا معظمهم من العمال وهؤلاء يوردهم للشركات مقاولون أجانب يربحون ١٥ جنيها صافيا كل يوم مقابل توريد كل عامل من الستة آلاف عامل [١]

كما أنه لما كان البترول المنتج يتجه إلى أسواق أجنبية حيث أن ليبيا التى يعتبر البترول عصب إقتصادها القومى تستورد ٣٠ ألف برميل يومياً [٢] من البترول المكرر لأنه لايوجد بها إلا معمل صغير لتكرير البترول ينتج عشرة آلاف طن يومياً لا تكفى إلا لسد ربع حاجة الاستهلاك ، لما كانت الإعتبارات السابقة هكذا فانه لا يمكن إعتبار الصناعة التى تقوم بها هذه الشركات جزءاً من الكيان الاقتصادى الليبى .

---

(١) تحقيق صحفى لجريدة الأخبار المصرية فى ١٠/١٠/١٩٦٩ .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الخامس

الفكر السياسى والحركات الشعبية

بعد أن استعرضنا فيما سبق الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الليبى قبيل قيام الثورة وعرفنا كيف أن سياسة ليبيا الخارجية لم تكن تتفق مع التطور السياسى الذى جد على المنطقة العربية بظهور الحركات الثورية فى مختلف مناطق الوطن العربى وأقربها إلى ليبيا الثورة الجزائرية فى الغرب وظهور مبدأ القومية العربية الذى حمل الرئيس جمال عبد الناصر على أحيائه وبعثه من جديد فى شكل أكثر قوة، ومضمون أوسع، يشمل وحدة العالم العربى من الخليج العربى حتى المحيط الأطلسى. كما عرفنا أيضا أن الحكم الرجعى القديم الذى تمثل فى سياسة ليبيا الداخلية لم يكن يتفق والانفتاح الذى أتيح للشباب الليبى، الذى درس بمصر والخارج، على مظاهر الدولة الحديثة والمبادىء الديموقراطية التى تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما أتيح لهذا الجيل من المثقفين إدراك مدى قسوة الظلم الاجتماعى الذى يعيش تحت وطأته الشعب الليبى نتيجة لاستئثار القلة بخيرات البلاد الوفيرة، وفى ظل هذا التناقض السياسى والاقتصادى والاجتماعى كان لابد من دراسة الفكر السياسى للمجتمع الليبى قبيل الثورة متمثلا فى الاتجاهات العقائدية التى سادت فيه ثم نعرض بعد ذلك للحركات الشعبية التى جاءت معبرة عن رفض الأوضاع السائدة فى المجتمع والتى تعد بمثابة الدعوة العملية إلى ضرورة التغيير.

أولا: الاتجاهات العقائدية:

بدأ العهد الملكى فى ليبيا حكمه بتصفية الأحزاب السياسية القائمة حتى يضمن المعارضة فى

البرلمان أمام الحكومة ، المفترض فيها أن تحرص على تنفيذ الرغبة الملكية ، فحل الحزب الشيوعى الذى كان يرأسه Enrico Cibelli فى نوفمبر ١٩٥١ . كما حل حزب المؤتمر الوطنى ونفى رئيسه بشير السعداوى فى فبراير ١٩٥٢ وحرم قانونا قيام الأحزاب ولكن هذا لم يحل دون ممارسة الطوائف المختلفة للشعب الليبى لنشاطها السياسى تحت اسم النوادى الرياضية والاتحادات المختلفة مثل اتحادات الطلبة والمعلمين ، واتحادات العمال . ولقد كان هناك إلى جانب ذلك اتجاه شعبى خاص شجعته الحكومة لأنه يخدم أغراضها ويحقق أهداف حلفائها الاستعماريين فى عزل ليبيا عن الحركات الثورية فى العالم العربى بما يضمن المحافظة على مصالحها ، هــذا الاتجاه ينادى بـ « الشخصية الليبية » وسنعرض له بعد حديثنا عن باقى الاتجاهات العقائدية الأخرى

١ – الاتجاه الأول :

ويمثل هذا الاتجاه طائفة من المثقفين الليبيين اجتذبتهم دعوة الوحدة التى نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر والتى تعبر عن رد الفعل القــوى فى نفوسهم ازاء الإقليمية التى فرضها الغرب والرجعية على بلادهم بحيث مزق كيانها إلى ثلاثة أقاليم فى ظل نظام اتحادى مصطنع ، وآمن هؤلاء أيضا بالاشتراكية التى تعتبر ردا على الإقليمية البترولية التى خلقتها الاحتكارات الغربية . ولما كانت مبادىء حزب البعث تعبر عن آمالهم لذلك نشطوا فى تكوين خلايا بعثية ، ولكن الحكومة اكتشفت بعض هذه الخلايا وقبض على أعضائها ، وفى ٣ فبراير ١٩٦٢ أصدرت محكمة طرابلس حكمها بالسجن على ٨٧ شخصا[1] بتهمة تكوين خلايا بعثية فى ليبيا ومحاولة القيام بنشاط هدام يهدف إلى تخريب النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم فى الدولة وكانت العقوبات تتراوح بين ٦ شهور و٣٢ شهرا ، وأمرت المحكمة بحل خلايا الحزب ومصادرة أمواله وأوراقه وكتبه .

---

(١) مرجع Ronald Segal السابق ص ٣٢٥ .

الإتجاه الثانى :

وقد ظهر هذا الإتجاه أثناء حروب التحرير التى كانت تخوضها شعوب الشمال الأفريقى ضد الإستعمار الفرنسى ، حيث جاء نتيجة لتعاطف الشعب الليبى مع هذه الشعوب و نضالها العادل ، أما ماهيته فهى الدعوة لوحدة المغرب الكبير التى نادى بها الحبيب بورقيبة والتى تضم تحت لوائها ليبيا وتونس والجزائر والمغرب . ولقد وجدت هذه الدعوة ترحيباً من جانب قطاع من الشعب الليبى ولكن لم يكن يضم انصارها تنظيم سياسى محدد ، وأخذت هذه الدعوة تفقد أهميتها وتأثيرها عندما ظهر إتجاه بورقيبة واضحا نحو الغرب .

الإتجاه الثالث :

ويمثل هذا الإتجاه طائفة من رجال الدين التقليديين والمتخرجين فى الأزهر الشريف وهم يرفضون فكرة الإشتراكية العلمية ولا يرغبون فى إحداث أية تغييرات فى تركيبات المجتمع السياسية والإقتصادية والإجتماعية كما يضم هذا الإتجاه أيضاً بعض الأخوان المسلمين والمتأثرين بدعوتهم وهؤلاء لايرفضون فكرة إجراء تغييرات سياسية وإصلاحات إجتماعية وإقتصادية ولكن على أن يتم ذلك وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية الغراء ويرفضون أسلوب الإشتراكية العلمية فى إجراء مثل هذه التغييرات .

الاتجاه الرابع :

وهو إتجاه شعوبى يهدف إلى خلق شخصية إقليمية ضيقة خاصة بليبيا ، و بالتالى إلى عزلها عن التيارات السياسية والصراعات الدائرة فى العالم العربى .

ومؤدى هذا الإتجاه أن ليبيا تملك ثروة بترولية هائلة وعدد سكان قليل الأمر الذى يجعل من متوسط دخل الفرد فيها من أعلى الدخول فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنها بوسعها أن تحقق تنمية سريعة لو إستطاعت أن تنأى بنفسها عن مشاكل العالم العربى .

وكان على رأس هذه الطائفة مجموعة من الشباب الذى استطاع الإستعمار الغربى أن يستقطبه وأن يعمق لديه فكرة « الشخصية الليبية » المنعزلة عن الإطار العربى ، وأن يعمق لديه الشعور بالتخلف العربى والتفوق الإسرائيلى ، وأن هذا النقص لا يسده إلا الانفتاح على الغرب وعلى الحضارة الغربية والبعد عن معوقات التقدم الكامنة فى الصراعات العربية ، وكان أكثر المؤمنين بهذه الدعوة عبد الحميد البكوشى الذى كان يرفض فكرة الجلاء عن القواعد الأمريكية والبريطانية فى ليبيا بحجة أنه لا يوجد فى ليبيا الشباب القادر الكفء على إدارة هذه القواعد ، وفى عهد وزارته عملت الحكومة على بذر الشك فى النفوس تجاه نوايا مصر والجزائر وطمعها فى ثورة ليبيا وأستدعى لذلك عدد من الخبراء الأجانب الذين ساهموا فى طرح الدعوة وتأييدها ومن بين هؤلاء الأستاذ جورج لنزوفسكى أستاذ العلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا .

الحركات الشعبية :

إذا كان إستعراض الأتجاهات العقائدية التى سادت المجتمع الليبى قبيل الثورة تمثل الجانب النظرى من الفكر السياسى فان الحركات الشعبية تمثل بداية العمل الإيجابى لرفض الواقع ومحاولات على طريق الثورة لتغيير هذا الواقع . وقد تمثلت هذه الحركات فى النقابات العمالية التى أظهرت نضوجاً سياسياً فى مواقفها العديدة بالنسبة لقضايا العالم العربى ، وبخاصة عمال الشحن وعمال المحال التجارية ، ومن هذه المواقف مقاطعة جميع السفن الامريكية خلافا موقف

العمال الأمريكيين من الباخرة كليوباترا وكفاحهم ضد إستخدام القواعد البريطانية ضد مصر عام ١٩٥٦ ، وأضرابهم ١٩٦٦ أثر إعلان مقاطعة البضائع الألمانية والامتناع عن تفريغ السفن الألمانية . كما تمثلت الحركات الشعبية أيضاً فى إتحادات الطلبة والمعلمين ودور الطلبة فى تأييد القضية الفلسطينية أثناء مؤتمر القمة العربى الأول سنة ١٩٦٤ ، ثم اشترك الطلبة والعمال والجيش فى محاصرة قاعدة هويلس عام ١٩٦٧ أثناء العدوان على الدول العربية ، ورغم عمليات القمع والوحشية وأحكام الإعدام التى صدرت ضد بعضهم ، إلا أن هذا كان أيذاناً بأن الثورة قد أصبحت على الأبواب .

المبحث السادس

« انقسام البيت السنوسى »

أن الظروف الشخصية التى أحاطت بالبيت المالك بصفة عامة و بشخص الملك بصفة خاصة قد أدت إلى ضمور الشعور بالولاء للملك ولفقدانه لثقة القبائل .

حقيقة لقد كان الولاء الدينى للسنوسية أمرا لا يحتمل الجدل بالنسبة لعدد كبير من الليبيين . وأن هذا الولاء كان على اشده يوم كان البيت السنوسى متماسكا لم تظهر فيه الخلافات بعد ويحاط بالمؤامرات والتى ما كادت تظهر على جمهور الشعب حتى بدأت هذه المكانة تهتز بشدة وقد كانت حادثة مصرع ابراهيم الشامى فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٥٤ هى العامل الكاشف لهذه الصراعات والمؤامرات الداخلية .

وابراهيم الشامى هذا رجل مختلف على أصله فالبعض يقول أن أسرته قد جاءت مهاجرة من الجزائر والبعض الآخر يذهب إلى أنه عبد مجهول الأصل اشتراه السيد أحمد الشريف السنوسى وأدخله فى خدمة الملك ادريس عام ١٩١٧ وقد استطاع الشامى أن يكتسب ثقة سيده التامة لما أظهره له من ولاء بحيث كانا لا يفترقان كما كان الملك لا يبت فى أمر من أموره الخاصة أو العامة إلا بمشورة الشامى الذى أثار أحقاد باقى أفراد الأسرة السنوسية وشكهم فى أن الشامى يرمى إلى تحقيق مطامع بعيدة خاصة وأن الملك لم ينجب وريثا للعرش لذلك ترصد له أحدهم وهو الشريف محى الدين السنوسى أثناء خروجه من منزل رئيس الوزراء مصطفى بن حليم وأطلق عليه

الرصاص فأرداه قتيلا وكان ذلك فى يوم ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ولم يكد الملك يعلم بذلك حتى ثارت ثائرته لحبه الشديد للقتيل لذلك أمر باعلان حالة الحداد فى البلاد اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر أى اليوم التالى للحادث ولمدة أسبوع كما نكل بجميع أفراد البيت السنوسى فأمر بتحديد إقامة الكبار منهم فى منازلهم ونفى الشبان إلى طرابلس ثم عدل عن ذلك واكتفى بتحديد إقامتهم فى برقة وحوكم القاتل وأعدم فى ١١ديسمبر ١٩٥٤ ثم أصدر مرسوما ملكيا فى ٢٢أكتوبر يقصر تعريف البيت المالك على الملك والملكة وأخيه السيد محمد السنوسى وجرد باقى أفراد الأسرة السنوسية من كافةامتيازاتهم وألقابهم وحصاناتهم ثم أصدر مرسوما بنفى سبعة من أعضاءالأسرة المالكة إلى واحة « هون » على بعد ١٥٠ ميلا من بنغازى .

وليس الانقسام فى البيت السنوسى وحده هو الدافع إلى ضمور الشعور بالولاء بل الصراع على العرش أيضا وزهد الملك فيه من ناحية أخرى على النحو الذى تشير إليه الوقائع التالية .

١ ــ أن الملك بلغ من العمر ٧٩عاما ولم ينجب وريثاً للعرش .

٢ ــ حاول الملك أكثر من مرة التنازل عن العرش فقد هدد بعد صدورحكم المحكمة العليا الذى سبق أن أشرنا إليه أما بالغاء الدستور أو التنازل عن العرش ، وأثناء مناقشة البرلمان لموضوع الغاء المعاهدات الأجنبية قصد الملك إلى طبرق من البيضاء يوم ١٩ مارس ١٩٦٤ وأستدعى رئيس الوزراء ورئيس الشيوخ والنواب وزعماء القبائل وأبلغهم قراره باعتزال العرش ولكنهم إستطاعوا أن يثنوه عن عزمه . بل لقد حاول الملك فى عهد وزارة بن حليم وبناءاً على مشورته أن يغير نظام الحكم فى البلاد من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى .

٣ — بعد وفاة إبراهيم الشلحى إستقدم الملك أبنه الأكبر البوصيرى ودار بينهو بين مصطفى بن حليم صراع على النفوذ ولكن سلطة الأول كانت أقوى فأضطر بن حليم للاستقالة فى ٢٤مايو١٩٥٧ .

رغم إعلان ولاية الأمير الحسن الرضا للعهد بعد وفاة والده الأمير محمد السنوسى إلا أن حب الملك أدريس الشلحى الراحل تحول إلى ولديه عبد العزيز وعمر (وكانا قد ولدا لابراهيم فى إحدى جارياته) فترك لهما التصرف المطلق فى كافة شئونه خاصة بعد أن أصبح طاعناً فى السن ، وعين أحدهما فى قصره والآخر فى الجيش أما عن هذين الشخصين فقد كان زعماء القبائل الكبيرة يحقدون عليهما ، ورجال الأعمال الليبيون يخشونهما بالإضافة إلى كراهية الشعب لهما لأنهما فى نظره رمزاً للفساد والذى أستشرى فى الحكم .

وفى بداية العام الماضى ١٩٦٩ كادت أن تندلع نار الثورة فى برقة ضد الملك بعد أن أصر على تزويج عمر الشلحى (وهو ابن جارية) من ابنة حسين مازق[1] زعيم قبيلة البراعمة رغم ماهو معروف من نفور البدو من تزويج بناتهم بأحد أبناء الجاريات[2] . فإذا أضفنا إلى ذلك أن قبيلة الحسا كانت تأخذ على الملك اهتمامه بقبيلة البراعمة حيث أقطع هذه الأخيرة أرضا وتجاهل القبيلة الأولى أدركنا أن نفوذ الملك لدى هذه القبائل قد أخذ فى الانكماش . ومع ازدياد نفوذ عمر الشلحى المكروه من القبائل والشعب على حد سواء وطموحه العريض كان دفاع القبائل عن الملكية ضربا من العبث .

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩٧٠/١٢/١٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن أصل عائلة الشلحى ونفوذه يرجى الرجوع إلى :

أ — كتاب M . Khadduri السابق ص٢٤٩ وما بعدها .

ب — كتاب John Gunther « Inside Africa » 1955 P P . 179 .

حـ — سامى حكيم — حقيقة ليبيا ١٩٦٨ ص٢٥٠ وما بعدها .

الفصل الرابع

الثورة الليبيـة

مقـدمة :

استعرضنا فى الفصل السابق صور التناقضات فى سياسة ليبيا الداخلية والخارجية ، وعدم إتساق هذه السياسة مع تطور مفاهيم القومية والحرية والديموقراطية والإشتراكية التى سادت المنطقة العربية منذ أن أطلقتها ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ ، ولا مع الإنفتاح الخارجى على هذهالمفاهيم الذى تحقق للشباب الليبى من خلال دراسته فى الخارج ، وبخاصة فى الدول العربية وأولها مصر .

ويقودنا الإستقراءالعلمى للتاريخ إلىأن وجود مثلهذهالمتناقضات ، والأحساسبها يجعلمن الثورة أمرا حتميا وفى هذا المعنى يقول الميثاق « . . إن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التىتستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ، ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والإستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضى ، وإنما على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا » .

وإذا كان إستقراء التاريخ أيضا قد زودنا بحقيقة تكاد تكون إحدى البديهيات المستقرة ألا وهى أن الصراع بين الوضع القائم ، وبين ماينبغى أن يكون عادة ماينتهى بالثورة وبنجاح قوى التغيير والتطور مهما إستغرق هذا الصراع من زمن ، والقول بغير ذلك فيه إنكار لسنة التطور وحتميته ، وهذا مالا يقول به أحد .

وعلى هذا الأساس فقد عنينا فى هذا الفصل بالعرض الصراع الدائر بين القوى التقدمية الوطنية والقوى الرجعية الإستعمارية من خلال تحديد عناصرها وأسلوب كل منها فى العمل لتحقيق أهدافها والوسائل التى لجأت إليها فى تطبيق هذا الأسلوب مع الإشارة إلى الأسباب التى عجلت بحدوث الثورة فى وقت كانت تبدو فيه المعوقات على قدر كبير من الجسامة . وإذ يسفر هذا الصراع عن نجاح الثورة فى ليبيا يصبح من المتعين علينا أن نحدد خصائص الثورة العامة ثم منجزاتها على الصعيد الداخلى والعوامل المؤثرة فى سياستها الخارجية من خلال علاقاتها ببعض الدول ذات المصالح السياسية فى المنطقة العربية .

المبحث الأول

صراع القوى فى ليبيا

قبل الحديث عن صراع القوى نرى من البديهى أن نحدد ماهية هذه القوى والعناصر التى تكون كلا منها والذى نستطيع أن نستخلصه من عرضنا السابق للواقع الليبى هو وجود طائفتين من القوى .

الطائفة الأولى تمثلها القوى الرجعية الإستعمارية التى تهدف إلى بقاء ليبيا فى دائرة النفوذين العسكرى والإقتصادى للغرب ، كما تهدف أيضاً إلى ضرب أسوار العزلة بينها وبين المشاركة فى القضايا العربية التحررية لتحقيق بعدها عن المؤتمرات السياسية التقدمية وما يترتب على هذا من محاولة القضاء على النفوذ الغربى .

والطائفة الثانية من القوى تمثلها القوى التقدمية الإشتراكية التى عقدت العزم على تحطيم عزلة ليبيا ومحاولة تعويض ما فاتها من المساهمة فى القضايا العربية خاصة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، كما عقدت العزم أيضاً على تجاوز مرحلة التخلف التى كانت تعانيها ليبيا بسبب الحكم الرجعى والرأسمالية الطفيلية التى تحكمت فى مقدراتها الإقتصادية من أجل تحقيق منافعها الذاتية .

الطائفة الأولى :

وهى تمثل تحالفاً بين نفوذ أسرة الشلحى ويحظى بتأييد الملك نظراً لعطفه التقليدى على

هذه الأسرة منذ مصرع ناظر قصره إبراهيم الشلحى « أنظر ص » وبين النفوذ الغربى وأنصار هذا التحالف من المستفيدين وذوى المطامع الشخصية والولاء التقليدى لبيت المالك من القبائل . ومصلحة هذه الطائفة لا توجد إلا فى ظل المتناقضات التى كانت سائدة فى المجتمع الليبى لذلك عملت جاهدة وبما تملكه من وسائل على الإبقاء على هذه المتناقضات . ولتحقيق ذلك لجأت إلى إطلاق يد عمر الشلحى الذى كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى فى السيطرة على الحكومات الليبية المختلفة وتوجيه سياساتها الداخلية والخارجية والإعلامية على نحو يكفل الإحتفاظ بالسياسة التقليدية من حيث إبعاد ليبيا وعزلها عن التيارات التقدمية التحررية وخاصة تلك التى تهب عليها من ناحية الجمهورية العربية المتحدة ولتأكيد بقاء حالة التخلف والتبعية عمل على :

أولا : دعم جهاز الأمن :

وقد سبق أن أشرنا إلى تكوين قوة دفاع برقة ودورها فى دعم الحكم البوليسى الأوتوقراطى فى ليبيا وتقول الحقائق الرقمية قبل قيام الثورة مباشرة أن هذا الجهاز الذى يتكون من قوة البوليس والمباحث وجهاز الأمن القومى كان يضم فى بنغازى وحدها عشرة آلاف شخص منتشرين بين طوائف الطلبة والعمال والمثقفين والموظفين كما أن تعداده فى ليبيا كلها نحو أربعين ألف شخص وهؤلاء على طائفتين الأولى تمارس هذا العمل بصورة أصلية والثانية مجندة من بين أفراد الطوائف المختلفة الذين باعوا ضمائرهم لقاء الأموال التى كانت تقذف عليهم بلا حساب (١) .

وبلغ من إهتمام الحكومة بهذا الجهاز أن خصص له فى ميزانية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ مبلغ ٣١

---

(٦) الأهرام ١٠ / ١٠ / ١٩٦٩ .

مليون جنيه فى الوقت الذى خصص فيه للدفاع مبلغ ١٤ مليون جنيه فقط . بينما كان نصيب جهاز الامن فى ميزانية ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ — ١٦ مليون جنيه وخصص للدفاع ٩ مليون جنيه فقط ، وبلغ الإهتمام بهذا الجهاز أشده فى الميزانية الاخيرة قبل قيام الثورة حيث خصص له ١٨ر٤ ٪ من إجمالى الميزانية (١) . كان الهدف من وراء ذلك كله هو أن تأمن الحكومة وجود قوة فعالة تحت تصرفها لتتصدى لاى حركة قد تصدر من جانب الجيش وهو المصدر الوحيد للخطر فى نظرها لما يملكه من وسائل مادية تساعده على إنجاز العمل الثورى .

ثانياً : القبلية الادارية :

تمثل برقة منطقة الوجود الفعلى للقبائل فى ليبيا وهى فى جملتها كانت أحد الركائز الاساسية التى تدعم الحكم الملكى الذى كان قائماً حيث إرتبطت بولاء تقليدى للبيت السنوسى منذ نشأة الدعوة السنوسية فيها وأهم هذه القبائل وأكبرها هى قبيلة العبيدات ويمتد وطنها من حدود مصر إلى النتوء الكبير الذى يدخل البحر المتوسط (٢) والتى كانت دعايات الحكم الملكى تؤكد بشكل مستمر أنه يوجد نحو خمسين ألف رجل شاكى السلاح وعلى أهبة الاستعداد للتضحية بحياتهم فى سبيل إستمرار الحكم الملكى فى ليبيا (٣) وتلى هذه القبيلة فى الأهمية قبيلة البراعصة المعروف أنها مراكشية الأصل وهى قبيلة شديدة المراس تقطن منطقة متوسطه فى الجبل الأخضر، وتضم قوة دفاع برقة عددا كبيرا من رجالها ، كما أن قائد القوة ويدعو «أبو وشاح» من رجال هذه القبيلة ويلى هذه القبيلة فى الأهمية بقية القبائل على النحو التالى : قبائل لحسا ، والدرسة ، والعبيد، وعرفة، والعواقير ولما بدأ الوجود الفعلى لهذه القبائل يتأثر إلى حد بعيد بالهجرة المستمرة إلى

---

(١) الأهرام ١٩٦٩/١٠/٥

(٢) حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضى والحاضر ١٩٦٢ ص ٣٩٢

(٣) الأهرام ١٩٦٩/١٠/١٠

المعنى لذلك عمل رجال العهد السابق إلى تدعيم النظام القبلي داخل الجهاز الادارى بحيث ترتبط مصالح هذا الجهاز باستمرار الملكية ، بمعنى أن التعيين في الوظائف العامة كان يرتبط بمعيار القبلية فيحدد لكل قبيلة عدد معين من الوظائف بمقدار ثقل هـذه القبيلة البشرى والاقتصادى فى ليبيا .

ثالثا : القضـاء على العناصر الوطنية :

وهو الأمر الذى لعبت فيه دورا هاما قوات الأمن والمخابرات الأمريكية والبريطانية على النحو الذى أشرنا إليه من قبل ، كما لجأت الحكومة إلى أسلوب آخر لإستنزاف طاقة الحركات الوطنية وهو إحتواء بعض القيادات العمالية وخلق إتحادات عميلة تقف فى وجه الإتحادات الوطنية وتشغلها عن تحقيق أهدافها كما لجأت أيضا إلى شراء بعض الشباب المثقف عن طريق التوظيف مقابل مرتبات ضخمة أو عن طريق منحهم مناصب وزارية ، ولجأت من ناحية ثالثة إلى إرسال بعض صغار الضباط فى الجيش فى بعثات تدريبية إلى لندن بقصد القيام بعملية غسيل مخ لهم ، إذ اعتقدت أن الأضواء التى سيعيشون فيها وعوامل الإغراء والانبهار بحضارة الغرب قد تحول اهتمامهم عما تعانيه بلادهم من سوء الأحوال والتخلف إلى الاهتمام بملذات الشباب ومتطلباته .

رابعا : تأكيد الإقليمية الإنفصاليـة :

فكما سبق أن أشرنا أن المقصود من وراء إقامة نظام اتحادى فى ليبيا كانت محاولة خلق كيانات انفصالية داخل البلاد أحدها خاص ببرقة والثانى خاص بطرابلس والثالث خاص بفزان وما يؤدى إليه ذلك من ظهور حساسيات مصطنعة بين أبناء البلد الواحد الأمر الذى يحول دون ظهور عمل جماهيرى موحـد قادر على التصدى لعوامل الاستغلال الخارجى والداخلى ، فلما اقتضت مصلحة الشركات البترولية تحقيق وحدة البلاد وتم ذلك فى أبريل ١٩٦٣ ، كان لابد من

قائمة إقليمية فى صورة جديدة اتخـذت شـكل الإقليمية البترولية على النحو الذى سبق أن أوضحناه .

خامسا : القواعد العسكرية :

ووجود هذه القواعد الموالية للنظام الملـكى سواء فى طبرق أو العدم حيث كان يوجد نحو ٢٥٠٠ جندى بريطانى عند قيام الثورة حيث تملك القوات البريطانية فى هـذه المناطق كميات كبيرة من الأسلحة التى تستخدمها فى تدريبات الصحراء ، كما أن وجود القوات الأمريكية فى المـلاحة « هويلس » بطاقتها السابق الحديث عنها كاف لبث الطمأنينة فى نفوس أنصار الحـكم الرجعى فى البلاد وبخاصة إذا علمنا أن المصدر الوحيد للثورة والمتمثل فى الجيش كان يعانى من أسوأ صور الأهمال وعدم الجدية فى التدريب وضآلة المخصصات على النحو الذى أشرنا إليه وسنتناوله تفصيلا فيما بعد .

ورغم كل هذه المعوقات فلم تـكن هذه القوى تطمئن إلى أن الأمور ستسير كما تريد لها ، وكانت تدرك تمـاما أنها لم تستطع وليس بوسعها أن تقضى قضاءا نهائيا على الحركة الوطنية فى البلاد .

فالمعارضة فى الداخل لم يسكت صوتها كل أعمال القمع والأرهاب التى وجهت نحوها وتشير تقارير السفارة البريطانية إلى أن ثورة الفـاتح من سبتمبر لم تـكن مفاجأة بالنسبة لها بسبب الأدلة الآتية :

(١) الانتقادات العلنية الشفهية وعبر المنشورات لصفقة الأسلحة البريطانية والتى قدر ثمنها بنحو ٥٠٠ مليون دولار من بريطانيا .

(٢) تفشى المحسوبية وميل الملك نحو بعض العائلات دون البعض الآخر .

(٣) ازدياد الثغرة بين الأجيال داخل المجتمع الليبي ، وتأثر الشباب الليبي الذى يمثل ٥٠ ٪ تقريبا من عدد السكان بالمبادىء القومية التقدمية والاشتراكية[١] .

ولكن هذه التقارير لم تشر بطبيعة الحال إلى المخطط الذى وضع لإحتواء مشاعر الجماهير عن طريق القيام بتمثيلية الثورة . وكان الدور الأول فى هذه التمثيلية قد أسند لعبد العزيز الشلحى الذى عمل مديرا للتدريب العسكرى عند فرض الخدمة الإجبارية فى الجيش الليبى عام ١٩٦٧ ثم عمل بعد ذلك مستشارا عسكريا بوزارة الدفاع وتقوم هذه الخطة على التظاهر باتباع سياسة التقارب مع الدول التقدمية فى المنطقة مثل الجمهورية العربية المتحدة والتى تتجه مشاعر الجماهير الليبية إليها ، على أن يعهد إليه وحده بالإتصال بهذه الدول حتى لا تتكشف الخدعة المدبرة وعلى هذا النحو يستطيع أن يظهر أمام العناصر الوحدوية فى الجيش بمظهر الرجل التقدمى الوطنى فتكشف له عن نفسها مطمئنة إلى مظهره وبذلك يستطيع أن يتعرف عليها الأمر الذى ييسر له مسألة تصفيتها والقضاء عليها ، ولكن الحيلة كانت من السذاجة لدرجة أنها لم تنطل على أحد فالجميع يعرفون تاريخ أسرة الشلحى والدور الذى تلعبه فى ظل الملكية . وبدأ الشك يزداد حول عبد العزيز الشلحى خاصة بعد صفقة شراء شبكة الصواريخ البريطانية سواء من ناحية نظافة يده أم من ناحية ميوله التقدمية ، فمن حيث الناحية الأولى ثارت الأقاويل بأن عبد العزيز الشلحى قد حصل على ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى بسبب هذه الصفقة المشبوهة [٢] ومن حيث الناحية الثانية نجد أن التخطيط الخاص بوضع هذه الصواريخ كان يتمثل فى إنشاء قاعدة على الحدود المصرية وقاعدة أخرى على الحدود الجزائرية ، الأمر الذى يدل على أن مصدر الخوف كان يتمثل فى مصر والجزائر وهما الدولتان الوحيدتان التقدميتان فى شرق وغرب ليبيا والذى يدعى الشلحى بأنه

---

(١) النهار ١٩٦٩/٩/٦ .

(٢) صوت العروبة العراقية ٧ / ٩ / ١٩٦٩

يسعى التقارب معهما [1] ، كما أنه كان هناك مشروع وضعه يقضي بمد سلك مكهرب على الحدود المصرية الليبية تماما كما فعل الإيطاليون من قبل ، وكل هــذه التصرفات من جانبه كانت كافية للكشف عن حقيقة ميوله وهي أبعد ما تكون عن الوطنية أو التقدمية . ورغم تكشف هذه الحقائق فلقد كان الشلحي سادرا في تمثيل هذه المهزلة لدرجة أنه وقد أدرك مــدى بريق فكرة الجمهورية بالنسبة للشعب الليبي فكر في أن يقوم بعملية ثورة صورية يعلن فيها إستيلاء الجيش على السلطة ويتولى هو رئاسة الجمهورية . . .

وكانت الورقة الثانية في يد هــذه القوى إعلان الجمهورية لإستقطاب مشاعر الجماهير على أن تسند رئاستها إلى عبد الحميد البكوش رجل الغرب الأول في ليبيا [2] والداعية إلى « الشخصية الليبية » أو « الشخصية الإنعزالية » وسواء أكان سعي هذه القوى الرجعية الإستعمارية يختلف في أساليب عمله المتعددة . هل تبقى ليبيا على سياستها التقليدية ويناط بتنفيذ هذه السياسة إلى عمر الشلحي رجل القصر القوي . أم يعهد بتنفيذ هذه السياسة إلى الأمير الحسن الرضا ولي العهد الذي رتبت له زيارات متعددة لأمريكا أجريت له فيها عملية غسيل مخ ؟ أو أنه من الأجدى التجاوب مع شعور الجماهير وإقامة الجمهورية في ليبيا ؟ . وفي هذه الحالة هل تسند رئاستها إلى عبد العزيز الشلحي ؟ أم إلى عبد الحميد البكوش ؟ كل هذه الاعتبارات لا تعدو أن تكون مجرد وسائل أو أساليب وإنمــا اتفقت عليها إرادة هذه القوى هي الحفاظ على النفوذ الغربي في ليبيا وعزلهــا عربيــا .

الطائفة الثانية :

أما هذه الطائفة فتمثل القطاعات العريضة من جماهير الشعب الليبي ، والتي سعت إلى إزالة

---

(١) الأهرام ١١ / ١١ / ١٩٦٩

(٢) الأهرام ١٤ / ٩ / ١٩٦٩

المتناقضات وإحداث التغيير والثورة ، ومن بين هذه القطاعات الوطنية يجب علينا أن نبحث بينها عن تلك القادرة على إحداث العمل الثورى . هل تملك هذه القدرة عناصر المعارضة فى البرلمان والتى تمثل إرادة الشعب فى وجه إستبداد الحكومة ؟ . أم أن هذه القدرة تملكها القيادات العمالية والطلابية التى عبرت عن مواقفها الوطنية التحررية أثناء عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ؟ . . أم يملكها الجيش الذى وقف بعض رجاله إلى جانب العمال والطلبة عند محاصرة قاعدة «هويلس» عام ١٩٦٧ وحوكم بعض رجاله فحكم على البعض بالإعدام وحكم على البعض الآخر منهم بالإحالة على الإستيداع ؟

إن عناصر المعارضة فى البرلمان ، والتى عبرت عن سخطها أكثر من مرة على سياسة الحكومة لا يضمها تنظيم حزبى قوى بعد أن قرر الملك غداة استقلال ليبيا إلغاء الأحزاب ، وبذلك أصبحت لا تمثل قوة ضغط قادرة على إحداث التغيير فى ظل الحكم الأوتوقراطى الذى كان قائماً فى البلاد وكما يحدث عادة فى الدول الديمقراطية المتقدمة . وعلى هـذا فقد إنتهى الأمر بعناصر المعارضة هذه إما بالنفى والإضطهاد كما حدث مع بشير السعداوى عام ١٩٥٢ وإما بالطرد من البرلمان كما حدث بالنسبة للسيد عمر منصور الكيخيا رئيس مجلس الشيوخ عندما عارض عقد معاهدة التحالف والصداقة مع الولايات المتحدة ، وإما بتلفيق الإتهامات لها لتصفيتها كما حدث مع السيد صالح مسعود بويصير « وزير الوحدة والخارجية الحالى » الذى أتهم بأن له يداً فى مقتل إبراهيم الشلحى عندما وقف فى وجه عقد المعاهدة البريطانية الأمر الذى أضطره إلى اللجوء إلى مصر ولم يعد إلى ليبيا إلا بعد قيام الثورة أضف إلى ذلك تحكم الحساسية بين النواب البرقاويين والطرابلسيين الأمر الذى أضعف من موقف البرلمان أمام الحكومة .

وإذا نظرنا إلى القيادات العمالية والطلابية فى البلاد من ناحية قدرتها على تنظيم ثورة شعبية بعد المواقف البطولية التى أظهرتها فى كثير من المناسبات نجد أنها تعرضت لعمليات البطش والإرهاب

من ناحية الأمن والمخابرات الأجنبية على النحو الذى أوضحناه ، كما أن هذه الحركات التى بدرت من جانب تلك القطاعات إنما كانت تمثل ردود فعل وقتية وتفتقر إلى جانب التخطيط المسبق الذى أدى إلى نجاح الثورة الشعبية فى فرنسا .

ولما كانت القدرة على إحداث الثورة فى ليبيا ، شأنها فى ذلك شأن كل دول العالم الثالث ، لابد أن تستند إلى وسائل الإجبار المادية أى إلى العمل العسكرى كان من البديهى البحث عن مصادر تلك الوسائل . وفى حالة ليبيا كانت القدرة على العمل العسكرى تمثلها قوتان القوة الأولى من حيث تعدادها وكمية ونوعية تسليحها ونفوذها هى قوات الأمن وهذه كما سبق أن أشرنا أحد الدعائم القوية التى كان يرتكز إليها الحكم السابق ، وعلى هذا الأساس لا يبقى أمامنا سوى الجيش الليبى .

ومن بين رجال هذا الجيش خرج الذين قادوا ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ الامر الذى يتطلب أن نعرض لاوضاع الجيش الليبى فى العهد السابق والكيفية التى تم بها الاعداد للثورة فى داخله .

المبحث الثانى

« الجيش الليبي »

فى هذا المبحث نتحدث عن الجيش الليبى الذى قاد ثورة الفاتح من سبتمبر ، والذى عمل الحكم السابق فى ليبيا على إضعافه بشتى الوسائل عندما أحس بالخطر من جانبه .

ويرجع تكوين الجيش الليبى إلى فترة الحرب الثانية . ففى يوم ٩ أغسطس عام ١٩٤٠ وعند الكيلو التاسع على طريق (مصر ـ الاسكندرية) الصحراوى بدأ إعداد نواة الجيش الليبى من المهاجرين الليبيين الذين فروا من ليبيا إلى مصر بعد المذابح التى أقامها جرازيانى فى عهد الاحتلال الايطالى . ولقد كان الغرض من إنشائه فى ذلك الحين خوض غمار الحرب إلى جانب الحلفاء لتخليص ليبيا من الاحتلال الايطالى ولقد انضم إلى الجيش عدد من القبائل الليبية الأصل كالجوازى والفوائد وأولاد على الرماح وغيرها من القبائل الأخرى المستوطنة فى مصر وسمى فى ذلك الحين باسم « الجيش السنوسى » ولقد لعب هذا الجيش دورا هاما فى الحرب العالمية الثانية بليبيا وصحراء مصر فقد كانت تشكيلاته مكونة من خمس كتائب مشاة مع أساس تدريب . أما عدد المنتسبين إليه فقد زاد على خمسة عشر ألفا باحتساب جميع من انتسب إليه ولو لوقت قصير وكانت أسلحته فى البداية أسلحة بريطانية وبعضها إيطالية واستخدم هذا الجيش فى أمكنة وفى وظائف عسكرية مختلفة باشراف القيادة العسكرية البريطانية . وقد تحركت ثلاث كتائب هى الأولى والثانية والرابعة خلال فبراير عام ١٩٤١ من معسكراتها بالهرم إلى برقة ، وفى أبريل

عام ١٩٤١ إنسحبت هذه الكتائب الثلاث ضمن القوات البريطانية إلى طبرق عندما حاصرتها قوات المحور المهاجمة بعد أن نزل الألمان فى شمال أفريقيا ، إذ قامت القوات الألمانية بتحركاتها الإلتفافية الآلية ذات الشهرة العسكرية مما جعل القوات البريطانية تفقد السيطرة على قواتها المنسحبة فمات وأسر عدد كبير من الجيش الليبى ولكن فى ٦ أبريل تجمعت باقى وحدات الجيش الليبى فى طبرق وقرروا الدفاع عنها حتى الموت بالرغم من أن تعليمات الانجليز كانت تقضى بالتسليم وبالرغم من أن أسلحة الجيش لم تكن تزيد عن البنادق والرشاشات الإيطالية . ومن حسن الحظ أن الجيوش الألمانية لم تقرر الهجوم على طبرق فى اليوم التالى ، ولما جاءت الإمدادات للحلفاء عن طريق البحر قررت القيادة البريطانية نقل الجيش إلى مصر فى يونيو عام ١٩٤١ . ولقد كان الجيش الليبى يعمل منذ تشكيله حتى سبتمبر عام ١٩٤٣ ضمن القوات البريطانية فى جميع أعماله الحربية ، وبعد هذه السنة حل الجيش وسرح بعضه وشكلت من البعض الآخر « قوة دفاع برقة » .

ولما نالت ليبيا استقلالها عام ١٩٥٢ أعيد تشكيل الجيش من الحرس الملكى وبعض الضباط الذين عملوا فى الجيش السنوسى وبعض الذين عملوا فى دوريات محلية وآخرين ممن تخرجوا فى الكليات العسكرية فى الخارج وطبق نظام المتطوعين للدخول فى صفوف الجيش وعندما تكونت نواة الجيش الليبى على هذا النحو أرسلت إلى أساس التدريب فى سوسة .

وفى عام ١٩٥٣ تشكلت الكتيبة الأولى « كتيبة إدريس السنوسى » كما تشكلت الكتيبة الثانية عام ١٩٥٥ « كتيبة عمر المختار » ثم تشكلت بعد ذلك كتيبة المدفعية ٢٥رطلا والمدفعية ١٠٥ مللم والمدرعات وفى عام ١٩٥٨ تشكلت كتيبة المشاة الآلية الثالثة وأكمل تشكيلها اللواء الأول[1] .

---

(١) حسن سليمان محمود ــ ليبيا بين الماضى والحاضر ١٩٦٢ ص ٢٩٥ وما بعدها .

أما بالنسبة للسلاحين البحرى والجوى فقد كان تكوينهما متواضعاً « أنظر فى تكوين السلاح البحرى الليبى ص ١٩ » فالقوة الجوية الفعالة للجيش الليبى كان عددها يقدر بتسع طائرات ف ـــ ٥ كما أن عدد الطيارين القادرين على الطيران بطائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت كان يقدر باحد عشر طيارا [١] . ولم يتقرر نظام التجنيد الاجبارى فى الجيش إلا عام ١٩٦٧ حيث وكل بأمره عبد العزيز الشلحى ورغم ذلك بلغ عدد أفراده ٦٥٠٠ عند قيام الثـــورة

والملاحظ فى تشكيل الجيش الليبى أن ظاهرة الاقليمية[٢] لم يكن لهـا تأثير كبير فيه حيث أن نظام الانضمام إليه الذى كان متبعاً قام على أساس التطوع الأمر الذى قد يجعلنا نورد بعض الاحتمالات وهى أن الرغبة فى الانضمام إلى الجيش يمكن اعتبارها فى كثير من الأحيان قد تمت بدافع وطنى وإن قيل أن الباعث على ذلك هو مجرد الكسب فلماذا لا يتقدم المتطوع إلى قوات الأمن وهى لن ترده من ناحية ومن ناحية أخرى تتيح له كسبا اوفـــر ونفوذاً أكثر ؟ . كما أن رفقة السلاح تخلق رابطة تضامن وثيقة بين أفرادها . أضف إلى ذلك أن مقر الكلية العسكرية « بقصر الغدير » بطرابلس جعلها أبعد من أن يمتد إليها تأثير النفوذ السنوسى .

ولمـا كان الجيش هو المصدر المحتمل للثورة لذلك عمل الحكم السابق على إضعافه بشتى الوسائل نسوق منها على سبيل المثال :

١ ـــ الإهمال فى تكوين الجيش بحيث أن عدد أفراده لم يزد عن نصف عدد قوات الأمن والاهمال فى تدريبه .

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن التايم الأمريكية عدد ٥ فبراير ١٩٧٠ ص ٤ .

(٢) أحمد صدقى الدجانى ـــ الطليعة نوفمبر ١٩٦٩

٢ ــ عدم العناية بتسليح الجيش بحيث أنه حتى بالنسبة للأسلحة التى كانت تهدى للجيش الليبي من الدول الصديقة كان بعضها يحجب عنه و يعطى لقوة الأمن[١] .

٣ ــ وجود طائرات السلاح الجوى الليبي فى قاعدة هويلس الجوية يجعلها تحت الرقابة الصارمة من جانب القيادة الأمريكية[٢] .

٤ ــ إسناد المناصب القيادية فى الجيش إلى بعض العناصر العميلة مثل عبد العزيز الشلحى .

٥ ــ إلغاء وجود الجيش فى بعض المناطق الهامة فى البلاد مثل مدينة طرق التى اكتفى فيها بوجود الحامية البريطانية قريبا من قاعدة العدم وسرية لفرق الأمن المتحركة لديها أكثر من ٩٠٥ صندوقا من طلقات الرصاص وأكثر من ٣٠٠ صندوق من مدافع الهاون بالاضافة إلى مخازن الأسلحة البريطانية التى كانت تحت تصرفها بصفة دائمة .[٣]

٦ ــ محاولة إفساد العناصر الشابة المؤمنة فى الجيش عن طريق إرسالهم فى بعثات تدريبية صورية إلى بريطانيا يتشبعون فيها بالفكر الغربى و يتأثرون بمغريات المدنية الغربية .

٧ ــ إرسال صغار الضباط إلى مناطق نائية للحيلولة دون إلتقائهم وتجمعهم معاً .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) Le Mond ١٩٦٩/٩/٣

(٣) الأهرام ١٩٦٩/١١/١١ .

ورغم كل هذه المعوقات إلا أن العناصر الوطنية فى الجيش قد أثبتت أصالتها فى أكثر من موقف تعرضت فيه لاختبار وطنيتها وقوميتها وأبرز هذه المواقف تلك التى حدثت عند العدوان الاسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧ فلقد كان بعض ضباط الجيش من بين العناصر التى حاصرت قاعدة هويلس كما سبق أن أشرنا ، وكان العقيد معمر القذافى أول من إرتدى ملابس الميدان ووقف يحرض الجيش على التحرك لخوض الحرب إلى جانب الجيوش العربية الأخرى الأمر الذى جلب عليه غضب السلطات العسكرية فحوكم أمام مجلس عسكرى وصدر الحكم بتخفيض رتبته من نقيب إلى ملازم أول [1]. وتحت ضغط المعارضة التى طالبت بخوض المعركة إلى جانب الدول العربية أضطرت الحكومة إلى تحريك كتيبة إلى طبرق لخداع الجماهير وعند مدينة البردية على الحدود المصرية طلب قائد الكتيبة من ضباطه عدم التحرك فثار بعض الضباط عليه وقادوا مدرعاتهم صوب الشرق إلى ميدان القتال وهؤلاء الضباط هم الرئيس حسين الكاديكى والرئيس عمران الواحدى الواحدى والرئيس خليفة عبد الله والملازم أول سليم الحجاجى .[2]

---

(١) الأهرام ١٩٦٩/٩/١٠ .

(٢) الأهرام ١٩٦٩/١١/٩

المبحث الثالث

الثـورة

رغم كل المعوقات والحكم البوليسى الذى كان يسيطر بقبضة حديدية على زمام الأمور فى البلاد كانت هناك فئة من العناصر الوطنية القومية ترقب الأحداث عن كثب وتتابعها بإهتمام وتخطط فى إحكام وصمت ليوم الثورة .

ولقد إستطاعت هـذه الفئة أن تشعر بالمتناقضات المريرة والواقع الأليم الذى يعيش فى ظله وطنها الصغير ليبيا ، كما أحست بالمتناقضات التى يعانيها وطنها الكبير المتمثل فى العـالم العربى على إتساعه من المحيط إلى الخليج . وكان إحساسها بتلك المتناقضات ، وهذا الواقع مبكراً ، بدأ أثناء الدراسة الثانوية عندما خرج القذافى وزملاؤه يندوون بالإنفصال الذى أصاب وحدة مصر وسوريا عام ١٩٦١ الأمر الذى أدى إلى فصلهم من مدرسـة سبها الثانوية (بولاية فزان) [١] .

بل أن التفكير فى الثورة بدأ قبل ذلك ، فى عام ١٩٥٩ حيث وضعت اللبنة الأولى فى البنيان الثورى من بعض طلبة مدرسة سبها الثانوية فشكلت اللجنة المركزية [٢] التى وضعت أساس تنظيم سياسى يستقطب إليـه جماهير الشعب بمختلف فئاته ومستوياته [٣] . وكان لا بد لإحداث العمل

---

(١) الأخبار ٣١ / ١٠ / ١٩٦٩ حديث الرئيس معمر القذافى .

(٢) الشرق ١٨ / ١٠ / ١٩٦٩ نقلا عن حديث الرئيس القذافى لبعثة التليفزيون العربى .

(٣) الأهرام ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٩ . حديث للنقيب عبد السلام جلود .

الثورى من وجود السلاح لمواجهة قوى الإستغلال والرجعية فى البلاد ، فقسمت هذه الفئة نفسها إلى مجوعتين إتجهت الأولى إلى الكليات العسكرية[1] بينما إتجهت المجوعة الثانية إلى الكليات المدنية وقد حرصت كل من هاتين المجوعتين على لقاء الأخرى أثناء فترة الأجازات للتشاور ولتبادل الآراء وعملت كل منهما على نشر الآراء الثورية بحذر حيث وجدت إستجابة فورية لدى طوائف الشعب المختلفة وعناصره الواعية . وكانت هذه الفترة بمثابة فترة للتكوين الثورى والنضوج الثورى حيث عكف هؤلاء على الدراسة وتجميع المعلومات وتمحيصها الأمر الذى ساعدهم فيما بعد على تجنب ما يسمى بالمراهقة الثورية سواء أثناء تنفيذ الثورة أو عند إتخاذ القرارات بعد نجاحها ، ولقد أخذ عملهم طابع المرونة والحركة السريعة وعدم التقوقع كما إلتزموا بالمبادىء الأخلاقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامى الحنيف فكانت الشروط الاساسية التى يجب توافرها فيمن يرغب الإنضمام إلى التنظيم هى :

١ ـ الإيمان بالدين

٢ ـ التمسك بالمبادىء الاخلاقية .

٣ ـ الايمان بوحدة الامة العربية [2]

ولقد شهدت الصحف الاجنبية لقادة الثورة بهذا النقاء الاخلاقى فقالت عنهم الجارديان البريطانية فى عددها الصادر فى ٢٧ / ١ / ١٩٧٠ :

« إن النقاء الذى يميز الضباط الاثنى عشر الاعضاء فى مجلس قيادة الثورة الليبى يرجع إلى الارتباط بالقيم الاسلامية » وقد ساعدهم إلتزامهم الخلقى هذا فى إحباط محاولة حكومة العهد

---

(١) أخبار اليوم ١٩٦٩/٩/٢٠ قصة الثورة بقلم العقيد معمر القذافى .

(٢) الأهرام ١٩٧٠/١/١١ انظر أيضا حديث الرئيس القذافى للأخبار فى ١٩٦٩/١٠/٣١ .

السابق عندما أرادت أن تشغلهم بمغريات الحياة فأرسلتهم فى دورات تدريبية إلى أمريكا إذ عادوا أكثر إيمانا بمبادئهم ، وأكثر إصراراً على مواصلة النضال من أجل تحرير وطنهم وبهذا إستطاعوا أن يملكوا أحد القدرات الهامة الكفيلة بتحقيق النصر للثورة والتى أشار اليها الميثاق وعرفها بأنها الإلتزام بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية [1] . كما تجنب الثوار فى هذه الفترة الضيق الحزبى والخلافات الحزبية غير المجدية فآثروا الإبتعاد عنها [2] لأنها فى إعتقادهم تفرق بين أبناء الشعب الواحد وفى هذا المعنى يقول الرئيس معمر القذافى « أنا ضد الأحزاب » وثورتنا تعتبر الحزبية فى ليبيا خيانة . لا أحزاب ولا نقابات لأنها تفرق بين أبناء الشعب الواحد وتشغله عن هدفه الاساسى الذى هو التقدم والإستقلال التام والوحدة العربية والقول بأن النقابات تصلح أحوال العمال رأى غير سليم لانها ليست سوى وسيط بين الحاكم والشعب ويوم جئنا نحن أبناء الشعب إلى الحكم لم يعد للنقابات مكان بيننا » [3] . وداخل الكلية العسكرية شكلت اللجنة المركزية للضباط الاحرار وقد حرص هؤلاء على أن يتركوا قاعدة ثورية بعد تخرجهم للدفعات التى تأتى بعدهم لنشر الفكر الثورى بين هذه الدفعات الجديدة بحيث لا تتخرج دفعة من الدفعات إلا ومن بينها عناصر ثورية تقدمية ، وبحيث يصبح الفكر الثورى رابطة معنوية تجمع فى إطار فكرى واحد جميع القيادات الناشئة والتى سبقتها فى الجيش [4] ، وفى عام ١٩٦٣ شكلت اللجنة التأسيسية برئاسة الرئيس القذافى وكان عملها يختص بمتابعة الإعداد الثورى . . وبعد التخرج كانت الإجتماعات تتم فى مواعيد مختلفة ، وفى أماكن متباعدة تتغير باستمرار كما كانت الزيارات التى يقوم بها القذافى

---

(١) الميثاق الباب الثانى « فى ضرورة الثورة » .

(٢) الشرق ١٩٦٩/١٠/١٨ من حديث الرئيس القذافى لبعثة التليفزيون العربى .

(٣) النهار ١٩٦٩/١٢/١٨ من حديث الرئيس القذافى للصحفية اللبنانية لمياء الصلح .

(٤) الشرق ١٩٦٩/١٠/١٨ من حديث الرئيس القذافى لبعثة التليفزن العربى .

وأصحابه تتم تحت سجيج مختلفة كالتهنئة بعقد زواج أو التهنئة بمولود إذ كانت السرية ضرورة ملحة ، في ظل الظروف التي كان يعيشها المجتمع الليبي وقتذاك الحين حيث أعين رجال الامن والمخابرات الامريكية والبريطانية مفتوحة دائما تحصى كل حركة وكل همسة تصدر عن أي إنسان وخاصة رجال الجيش لدرجة أن أجهزة المخابرات الامريكية والبريطانية كانت تصور للندن وواشنجتن أنها ليست على علم بكل ما يجرى في ليبيا وحسب بل أنها هي التي تحرك كل شيء هناك [1].

ثم أخذ توالى الأحداث يسرع بالدفع الثورى إلى الأمام فحدثت هزيمة ١٩٦٧ وتحت وطأة الشعور بالهزيمة بدأ الضيق بالوضع القائم يزداد حدة فلقد شعر الثوار أن الانتظار أصبح أطول مما يجب ، وأن مكانهم يجب أن يكون هناك في الميدان لاوراء الأسوار التي ضربها حولهم الاستعمار والرجعية العميلة . إن عروبتهم وشرفهم العسكرى يحتمان عليهم التحرك . إذ كيف يتحقق النصر وليبيا خارج المعركة ؟ . . بل كيف يتحقق النصر والعدوان على الدول العربية يشن من القواعد الأمريكية على أرض بلادهم . . ؟ . لم يستطع بعضهم ـ كما سبق أن أشرنا أن ينتظر وهاجم مع الشعب الهاهجم قاعدة الملاحة (هويلس) الأمريكية وحوكم وحكم عليهم بالاستيداع أو الإعدام ولم يستطع البعض الآخر أن يحتمل المعوقات التي كانت توضع في وجوههم عندما تحركت كتيبة المدرعات للمساهمة في المعركة . لم يستطع هؤلاء أن يحتملوا تلك المعوقات التي تمثلت في منعهم من التزود بالبنزين في طبرق ولا عندما أصدر إليهم قائد الكتيبة أمراً بالتوقف وعدم التحرك عند مدينة البردية على الحدود المصرية فقتلوا قائد الكتيبة[2] وانطلقوا بمدرعاتهم صوب الشرق لمواجهة العدو الاسرائيلي على ضفة القناة .

والحدث الآخر الذى أسرع بدفع عجلة الثورة إلى الأمام هو أن كبار المسئولين بدأت

---

(١) اللواء ١٤/٣/ ١٩٧٠ .

(٢) صوت العروبة ٧/٣/١٩٦٦ .

تسرب إليهم أنباء عن أن هناك ثمة حركة تحدث فى صفوف الجيش ، ورغم عدم تصديقهم لهذه الأنباء وإيمانهم بضخامة المعوقات لإحباطها ، إلا أنهم بدأوا يثيرون المتاعب عن طريق إرسال بعض الضباط إلى مناطق نائية ، كما ارسلوا كثيرين غيرهم إلى الخارج فى دورات تدريبية بغرض الحيلولة دون إلتقاء أى مجموعة من هؤلاء الضباط وفى الوقت ذاته زودت قوات الأمن بالطائرات الهليكوبتر والأسلحة الثقيلة والطلق النفوذ لقوة الأمن الداخلى .(١)

وكان الحدث الثالث الذى عجل بقيام الثورة هو حريق المسجد الأقصى الذى هز ضمير الضباط الأحرار وشعورهم الدينى بعنف .(٢)

ولما أصبح الإنتظار أمراً لا يمكن إحتماله أعدت خطة التنفيذ على الأساس الآتى :

أولا : أن يكون الملك خارج ليبيا حتى لا يتسبب وجوده فى إثارة الإضطرابات الأمر الذى قد يؤدى إلى حدوث إضطرابات دامية . وهو الأمر الذى حرص الثوار على أن يتجنبوه قدر إمكانهم حرصاً على الدم العربى وعلى الطابع الذى أرادوه لثورتهم وهى أن تكون ثورة بيضاء ، وهو ما حدث بالفعل .

ثانياً : التأكد من أن جميع الوزراء موجودون فى مكان واحد حتى يتسنى إعتقالهم .

ثالثاً : التأكد من وجود كبار ضباط الجيش فى طرابلس للسيطرة على تحركاتهم فى الساعات الاولى حتى يتفرغ رجال الثورة لتحقيق ما تتطلبه الثورة من إجراءات أمن وإتخاذ

---

(١) صوت العروبة ١٩٦٩/٩/٧ .

(٢) الشرق ١٩٦٩/١٠/١٨ نقلا عن حديث الرئيس القذافى لبعثة التليفزيون العربى .

الإحتياطات اللازمة لضمان تسيير شئون الدولة وعدم حدوث إضطرابات فى الأعمال ومظاهر الحياة اليومية .

رابعاً : العمل على تجريد قوات الأمن من سلاحها والاستيلاء على مراكزها لشل نشاط هذه القوات وهو عمل ينطوى على جرأة كبيرة وإعداد محكم بالنظر لضخامة إستعداد هذه القوات وعدد أفرادها وبالاضافه إلى عنصر الجرأة المتطلب نجد أن التنظيم كان قد أعد دراسة وافية عن هـذه القوات كما أن بعض عناصرها وخاصة العناصر الشابة كانت قد إنضمت سراً للتنظيم .

خامساً : ولمواجهة أحد المعوقات الهامة « القواعد العسكرية » تقرر أن تتحرك بعض قوات الجيش لتدخل هذه القواعدا لمراقبة كل يجرى بداخلها ، خاصة وموقف أمريكا من الثورة الكوبية وذكرى معركة « خليج الخنازير » لا تزال ماثلة فى الأدهان . ومما لا شك فيه أن هذا العمل بدوره يتطلب قدرا كبيراً من الشجاعة والجرأة والحكمة أيضاً .

سادساً : ولما كان بعد المسافة بين مناطق ليبيا الثلاث يعد أيضاً أحد المعوقات الهامة لذلك تقرر العمل « بلا مركزية » التنفيذ .[1]

سابعاً : تقرر تنفيذ خطة الثورة على أساس نظرية « الرجل الثانى » ومفادها أن يكون دور الرجل الأول إنتحارياً بحيث أنه إذا ما واجهت المحاولة أية صعوبات يصبح هناك « الرجل الثانى » الذى يحل محله فى مواصلة النضال .[2]

---

(١) أخبار اليوم ٢٠-٩-١٩٦٩ .
(٢) الأهرام ١٤-٩-١٩٦٩ .

ولما كان كبار ضباط الجيش قد قرروا سفر ما بين ٣٠ ، ٤٠ ضابطا من الضباط الأحرار إلى بريطانيا بحجة الالتحاق ببعثة تدريبية في أول سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان الملك في ذلك الحين في تركيا إلى جانب توافر باقي الظروف التي اعتبرت من وجهة نظر قادة الثورة مواتية لذلك تحدد يوم أول سبتمبر للقيام بها[١] . خاصة وأن هذا الموعد كان قد تأجل قبل ذلك مرتين فقد حدد للثورة يوم ٢٥ مارس ولكن الملك وصل فجأة إلى بنغازي من الخارج ، كما كان قد تحدد لها موعد ثان يوم ٥ يونيو ولكن كبار ضباط الجيش نقلوا ٢٣ ضابطاً من الأحرار إلى بعض المراكز النائية [٢] لذلك تقرر الإسراع بالتنفيذ قبل سفر الضباط المشار إليهم آنفا إلى بريطانيا .

وفي الساعة السابعة من مساء يوم الأحد الموافق ٣١ أغسطس ١٩٦٩ بدأ الضباط الأحرار يتوافدون على نواديهم في المناطق المختلفة حيث جلسوا يتجاذبون أطراف الحديث في الموضوعات العامة التي لا تثير حولهم الشبهات . وتقرر أن يكون مفتاح الشفرة بين مختلف الوحدات « فلسطين » وأن تكون كلمة السر « القدس » [٣] ثم تحددت الساعة الثانية عشرة مساء لتكون ساعة الصفر [٤].

وفي الموعد المتفق عليه أصدر الضباط الأحرار الأوامر إلى وحداتهم التي كانت مرابطة على بعد مائة كيلومتر إلى طرابلس والوحدات المرابطة في المناطق الأخرى من ليبيا فتحركت قوات طرابلس وحاصرت القصر الملكي والقيادة العامة للقوات المسلحة ومحطة الإذاعة دون أن

---

(١) الأنوار ١٦-١٠-١٩٦٩

(٢) النهار ٦-٩-١٩٦٩

(٣) الأهرام ١٠-٩-١٩٦٩

(٤) أخبار اليوم ٢٠-٩-١٩٦٩

تواجه بمقاومة [1] وفى نفس الوقت تحركت إحدى وحدات الجيش إلى مركز « قوات الأمن » الرئيسى فى البيضا ـ وهى المقر الرسمى للحكومة ـ والتى تتكون من ألفى رجل تحت رئاسة السنوسى شمس الدين [2] وإستطاعت الإستيلاء عليه وإعتقال قائدة ، كما تحركت قوة أخرى بقيادة الرئيس جمعة الصابرى والرئيس صالح الدركى للإستيلاء على معسكر قوات الامن « قرنادة » وهى القوة المدخرة لمواجهة أى ثورة تقوم من جانب الجيش وتمداد رجالها نحو ٤٢٠٠ ضابط وجندى مزودين بأحدث أنواع الأسلحة بينما قدرت قوة الجيش المهاجمة بنحو ٣٥ رجلا فقط ولما كانت فكرة الحصار تعرض المهاجين لخطر الإبادة لذلك لجأوا إلى الحيلة عن طريق التوجه إلى منزل قائد قوات الامن وإيهامه بأن هناك أحداثاً هامة تتعلق بالامن قد وقعت . الأمر الذى يتطلب ذهابه إلى المعسكر ولم يكد يتبين حقيقة محدثيه حتى حاول الإعتراض ولكنه أجبر على الركوب معهم فى السيارة تحت تهديد السلاح وعندما رآه حراس المعسكر سمحوا له ولمن معه بالدخول ، وفى داخل المعسكر فوجىء الجميع بأن الأسلحة مصوبة نحوهم فلم يكن أمامهم سوى الاستسلام للأمر الواقع [3]

والملاحظ أن عنصر المفاجأة لم يكن وحده هو السبب فى أستسلام قوات الأمن . ولكن كما سبق أن ذكرنا كانت هناك عناصر وطنية من داخل هذه القوات إنضمت إلى تنظيم الضباط الاحرار ، كما أن بعض العناصر الوطنية الأخرى ـ داخل قوات الأمن لم تكن راضية عن الدور الذى تقوم به لذلك لم تكد تعلم بقيام الثورة حتى بادرت بالإنضمام إليها ، ونذكر على سبيل المثال

---

(١) Le Monse ٤-٩-١٩٦٩

(٢) اليوم ٢٦-٩-١٩٦٩

(٣) الأهرام ١٤-٩-١٩٦٩

سرية فرق الأمن المرابطة فى طبرق والتى كلف بأمرها ضابطان من الأحرار و٦٣ جندياً إذ بينما كانت القوة المهاجمة فى طريقها إليها فوجىء الضابطان فى الطريق بقائد السرية وجنوده يتقدمون إليهما ويضعون أنفسهم تحت تصرف الجيش [١] وفى بنغازى كان الرئيس القذافى ورفاقه يقومون بدورهم فى الاستيلاء على المناطق الحساسة ومن بينها الاذاعة حيث أذاع بنفسه البيان الأول للثورة .

خلاصة القول أنه قبل غروب شمس يوم أول سبتمبر كان الثوار يسيطرون على البلاد من أدناها إلى أقصاها بما فى ذلك القواعد الأجنبية وقد تم القبض على جميع العناصر المعوقة دون أن تراق قطرة من الدماء ، ودون أن يواجهوا بمقاومة ما الأمر الذى جعل كبار خبراء الحكومة الأمريكية يشهدون بأن عملية إستيلاء الجيش على السلطة فى ليبيا قد نفذت بمهارة بالغة فى المدن الرئيسية الثلاث بنغازى والبيضا وطرابلس [٢]

ويمكننا إرجاع عوامل نجاح الثورة فى ليبيا إلى الأسباب الآتية :

١ ــ التلاحم الشعبى: وتأييد الجماهير لعملية إستيلاء الجيش على السلطة الأمر الذى أعطى لهذه العملية مضمونها الثورى . وقد تمثل هذا الإلتحام فى المظاهرات الشعبية الضخمة التى قامت تأييداً للثورة وشملت جميع مناطق البلاد والتى نقلتها وكالات الأنباء المختلفة . كما تمثل هذا الإلتحام أيضا فى الحماس البالغ الذى إستقبل به الطلبة الليبيون الذين يدرسون فى الخارج نبأ قيام الثورة

---

(١) الأهرام ٩/٩/١٩٦٩

(٢) النهار ٦-٩-١٩٦٩

فى بروكسل إحتل الطلبة الليبيون سفارة بلادهم ولطخوا صورة الملك السابق وكتبوا عليها « لتعش الجمهورية »[1] وفى أثينا إستولى ٣٥ طالبا ليبيا ، يدرسون بالكلية البحرية اليونانية على السفارة الليبية أنزلوا صور الملك وعلقوا شعار « لتعش ثورتنا البيضاء » وقال الرقيب أول على عبد الله العدوى « إننا لن نسمح للسفير بدخول السفارة إلا بعد أن يتعهد بالولاء لمجلس قيادة الثورة خطيا ، وإذا ما حاول إجبارنا على الخروج فإننا سنرد بالقوة خاصة وأن رجالى مسلحون[2]. وفى ميلانو بإيطاليا أصر الطلبة ووافقهم القنصل على ذلك فى إستبدال إسم قنصلية المملكة الليبية باسم الجمهورية العربية الليبية على اللافتة القائمة على مدخل السفارة وفى القاهرة ودمشق وغيرها من العواصم إحتل الطلبة الليبيون سفاراتهم وأعلنوا تأييدهم للنظام الجديد[3] وتمثل هذا التلاحم الشعبى على نحو ما رأينا فى قيام بعض وحدات الأمن بوضع نفسها تحت تصرف الثورة فور قيامها . بل أن هـذا التأييد للثورة جاء من بعض المناطق المعروفة ولائها التقليدى للبيت السنوسى مثل مدينة القبة فى الجبل الأخضر التى تقطنها قبيلة العبيدات حيث أقيمت فيها الإحتفالات بمناسبة نجاح الثورة وشهدها عدد كبير من مراسلى الصحف الأجنبية[4].

وكانت نتيجة هذا التجاوب الشعبى الكبير الذى حظيت به الثورة أن قرر مجلس قيادة الثورة يوم ٧ / ٩ / ١٩٦٩ ، ولم يمض على قيام الثورة واحد ، رفع حظر التجول لمدة ١٢ ساعة[5] . كما أصدر المجلس قراراً آخر بتخفيض نقط الحراسة نتيجة هذا التجاوب الشعبى مع الثورة وتكفل

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الصفاء ٤ / ٩ / ١٩٦٩

(٣) ٤ / ٩ / ١٩٦٩ Le Monde

(٤) الأهرام ١٠ / ١٠ / ١٩٦٩

(٥) الجمهورية ٧-٩-١٩٦٩

المواطنين أنفسهم بحماية المنشآت العامة وممتلكات الأجانب [1]. وبعد أسبوعين من قيام الثورة إنسحبت وحدات الجيش من المواقع الإستراتيجية فى المدن إلى ثكناتها .

٢ ـ عنصر المفاجأة :

وإذا كان هناك من أسرار وراء نجاح الثورة فسرها الأول أنها إعتمدت على عنصر المفاجأة والسرية المطلقة لتنظيمها ، فقد بلغت قوة التنظيم والحرص على سرية تحركاته حدا جعل معه عنصر المفاجأة فى قيام الثورة هو من أهم اسرار نجاحها ، وليس أدل على ذلك من فشل كل أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية فى معرفة أى شىء عن تنظيم الضباط الاحرار أو تاريخ قيام الثورة أو قادة الثورة أنفسهم حتى بعد نجاحها فلقد صرح المتحدث الرسمى فى واشنطن بأنه يأسف لعدم معرفته شخصيات أعضاء مجلس قيادة الثورة [2] والامر كذلك بالنسبة للدوائر البريطانية التى بقيت عدة أيام وهى تجهل تماما شخصية قائد الثورة الحقيقى وأعضاء مجلس قيادة الثورة حتى ذهبت إلى القول بأن قائد الثورة هو « سعد الدين بوشويرب » علما بأنه كان وقت قيام الثورة فى روما [3] . وإن كان قد تحدث باسمها بعد قيامها .

بل وأكثر من ذلك فان أجهزة المخابرات الامريكية والبريطانية التى كانت تصور لواشنطن ولندن أنها ليست على علم فقط بما يجرى فى ليبيا بل أنها المدبرة لاى شىء يحدث هناك . هذه الاجهزة أبلغت قياداتها بأن الذى حدث فى ليبيا هو الانقلاب الذى أعدوا له مع عبدالعزيز الشلحى .

---

(١) الأهرام ٩ـ٩ـ١٩٦٩

(٢) Le Monde ٤-٩-٦٩

(٣) النهار ١٠ / ٩ / ١٩٦٩

وحين تحركت قوات من الجيش الليبي لتدخل قاعدة « هويلس » الامريكية لتراقب كل ما يجرى فى هذه القاعدة لم يمانع المسئول الامريكى لتصوره أيضا بأنها تحركات إنقلاب الشلحى. وكان دخول القوات الليبية إلى قاعدة « هويلس » نوع من الإعتراف بالحدث الجديد ومن غير أن تدرك واشنطن بأن الذى حدث هو ثورة الشعب الليبي وليس إنقلاب عبد العزيز الشلحى (1) ولقد أدى نجاح الثورة إلى إحالة بعض المسئولين فى المخابرات الامريكية والبريطانية إلى التحقيق بتهمة الفشل فى معرفة أى شىء عن ثورة ليبيا قبل قيامها ، بل وبعد قيامها أيضا بالرغم من كل الإمكانيات التى كانت متوفرة لديهم هناك .

٣ ـ تجريد قوات الامن من سلاحها :

حيث كانت السرعة والجرأة التى تم بها تجريد قوات الامن من سلاحها عاملا هاماً من عوامل تأمين جانب الثورة ضد أى رد فعل مضاد من جانب هذه القوات على النحو الذى أشرنا إليه فى حديثنا السابق .

٤ ـ تأييد الدول التقدمية .

إذ لم تكد تقوم الثورة حتى وضعت القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق والسودان تحت تصرفها (2) وقامت الأجهزة الإعلامية فى هذه الدول

---

(١) الاسواء ١٣-٣-١٩٧٠

(٢) من خطاب العقيد القذافى ألقاه فى المؤتمر الشعبى فى طبرق يوم ٧-١١-١٩٦٩

بدورها فى الإشادة بالثورة والترحيب بها ولم يكن ترحيب الجماهير العربية بالثورة أقل من هذه الأجهزة .

٥ — أصالة التنظيم :

ولعل أكبر عوامل نجاح الثورة هو تميز التنظيم الثورى بسمات وخصائص معينة تدل على أصالته وقوته فما لاشك فيه أن حداثة سن أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أضفت على عملهم طابع الجرأة النابع من حماسة الشباب وتدفقه بالحيوية ، كما أن طول المدة التى إستغرقها الإعداد للثورة من ١٩٥٩ — ١٩٦٩ قد أوجدت نوعا من الإستقرار والترابط الطبيعى بين أعضاء التنظيم الأمر الذى يجنبهم مخاطر الإنقسام الداخلى . كذلك كانت فترة الدراسة الجادة ، التى سبقت الإشارة إليها ، والمناقشات الصريحة الهادفة بينهم قد منحتهم نضوجاً مبكراً تمثل فى التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق للثورة والقرارات السليمة المتزنة بعد قيامها [1] وبالإضافة إلى ذلك فان إلتزامهم الخلقى قد جنبهم الكثير من عوامل الأغراء والإهتمامات الجانبية التى تحولهم عن أهداف النضال .

---

(١) كانت هذة القرارات تتميز بالواقعية وبعد النظر والإستفادة من تجارب الثورات السابقة مثل عدم اللجوء إلى العنف فى طلب الجلاء عن القواعد العسكرية محتذين فى ذلك حذو الثورة الكوبية بالنسبة لقاعدة « جوانا تانامو » . ومثل القرار الصادر باستمرار ضخ البترول بالنسبة لأهميته للاقتصاد الليبى ، وعدم وجود الكفاية من الأفراد الليبيين القادرين على إدارة الشركات البترولية أو الفنيين المتخصصين فى عمليات التشغيل أو النقل أو التسويق وهو نفس الموقف الذى إتخذته الثورتين الجزائرية والعراقية بالنسبة للبترول

٦ ـ تجميد نشاط القواعد العسكرية :

على الرغم من أن وجود القاعدة العسكرية البريطانية فى قناة السويس لم يحل دون قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، كما أن وجود القواعد البريطانية فى العراق لم يحل دون قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ ، إلا أن المناخ السياسى الملتهب الذى قامت فى ظله الثورة الليبية من ناحية إشتداد أزمة الشرق الأوسط ، وكذلك الجهود التى بذلها الاستعمار الأنجلو ـ أمريكى فى ليبيا لعزلها عن قضايا العالم العربى بعد أن ظهرت بوضوح أهميتها البترولية فى السنوات الأخر بالإضافة إلى أهميتها العسكرية ، وبعد أن أخذ يفقد مواقعه فى العالم العربى الواحد بعد الآخر لذلك كان من المحتمل جداً أن يقوم برد فعل مضاد وسريع للثورة على غرار ما حدث فى كوبا عام ١٩٦٠ ولهذا أمنت الثورة جانبها من هذا الخطر المحتمل وإعتمدت على عنصر المفاجأة فى دخول القواعد ثم طلب قادة الثورة من قيادة القاعدة خفض نشاطها الجوى التدريبى فأوقفت جميع التدريبات فى قاعدة هويلس ، وصرح المستر جيرى فريد هايم مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة أن ٢٧ طائرة أمريكية مقاتلة كانت تقوم بعمليات تدريبية فى قاعدة هويلس وقت الإنقلاب ، وأشارت وزارة الدفاع الأمريكية أن الطائرات الحربية المقاتلة قد غادرت القاعدة بناء على طلب زعماء الثورة [١] . ولقد كانت الطاقة البشرية لهذه القاعدة عند حدوث الثورة تتكون من ٤٢٧٨ عسكرياً وعائلاتهم بالإضافة إلى ٤١٤ موظفاً مدنيا أمريكياً وعائلاتهم .

---

(١) النهار ٦-٩-١٩٦٩

المبحث الرابع

خصائص الثورة الليبية

أولا : الطابع التقــدمى للثورة :

فلقد كانت سياسة ليبيا على الصعيدين الداخلى والخارجى أبعد ما تـكون عن التقدمية ، الأمر الذى جعل بعض المراقبين يتـكهنون بحدوث تغييرات جذرية فى التركيبات السياسية والإقتصادية للدولة بعد وفاة الملك ، وإن كانوا لم يتوقعوا حدوث الثورة على هذا النحو السريع نظراً لضخامة المعوقات[1] ، بقصد إمتصاص الغضب الشعبى الذى كان ناجما عن هذه المتناقضات . ولقد جاء البيان العسكرى الأول الصادر بإعلان الثورة مؤكداً هذا الطابع التقدمى لها حيث تضمن عزمها على بناء ليبيا الثورة والإشتراكية التى تستمد أصولها من الواقع الليبى وتطوره التاريخى ، وتخطى ظروف التخلف التى خلقتها الإدارات الفاسدة لخلق دولة متقدمة تناضل ضد الإستعمار والعنصرية ومد يد المساعدة للدول الواقعة تحت نير الإستعمار ، كما أشار البيان إلى أن مجلس قيادة الثورة يعلق أهمية كبرى على إتحــاد دول العالم الثالث وعلى الجهود المبذولة للتخلص من حالة التخلف الإقتصادى والإجتماعى وكانت الشعارات التى رفعتها الثورة منذ قيامها هى « الحرية والاشتراكية والوحدة » وأنها قامت لحماية حرية الشعب الليبى وحفظ كرامته ولرفع راية العروبة عاليــا وقد تجلى طابعها

---

(١) Journal de Geneve ١٩٦٩/٩/٢

التقدمى هذا فى الإستقبال الحماسى من جانب العواصم التقدمية فى العالم العربى مثل القاهرة ودمشق والخرطوم وبغداد والجزائر فأعلنت القاهرة أن الملكية قد سقطت فى ليبيا وإستولى على زمام الأمور فى البلاد الضباط الوحدويون الأحرار ثم ما أعقب ذلك من إستعداد القاهرة لدعم الثورة الليبية والوقوف إلى جانبها ، وكذلك الإتصالات العديدة والزيارات الرسمية والخاصة التى جرت بين المسئولين فى البلدين مما يضيق المقام عن سردها هنا وبعثت السودان بوفدها الذى رأسه عضو مجلس قيادة الثورة السودانى الرائد مامون عوض أبو زيد يحمل تأييد حكومته للثورة وفى بغداد أعلنت جريدة الجمهورية الرسمية أن الحكم الليبى السابق كان يعتمد على الإستعمار ويحمى المصالح الإستعمارية ، وأضافت الجريدة أن الثورة الليبية تمثل أداة جديدة لمقاومة الاستعمار لا فى شمال أفريقيا فحسب بل فى العالم العربى بأسره[١] ، أما فى الجزائر فقد صرحت وكالة الأنباء الجزائرية بأن الثورة الليبية تعد دعما كبيراً للقضية الفلسطينية وأداة فعالة تعمل فى مواجهة الاستعمار[٢] ، كما أرسلت منظمات المقاومة الفلسطينية برسائل تأييدها القوى للثورة وفى الوقت الذى هللت فيه أجهزة الاعلام فى العواصم التقدمية لقيام الثورة فى ليبيا ، لم تعلق هذه الأجهزة فى الدول ذات الأنظمة التقليدية مثل الرياض وعمان والكويت على ذلك ، بل وأعطيت أنباء الحدث الليبى الضخم مرتبة ثانوية فى نشراتها[٣] ، أما تونس فقد أذاعت وكالة الأنباء التونسية فيها تارة أن البعث السورى وراء الثورة[٤] وأذاعت تارة أخرى أن البعث العراقى هو المحرك لها[٥] . أما

---

(١) ١٩٦٩/٩/٤ Le Monde

(٢) ١٩٦٩/٩/٢ La tribune Genéve

(٣) ١٩٦٩-٩-٤ Le Monde

(٤) ١٩٦٩-٩-٢ La tribune de Genève

(٥) ١٩٦٩-٩-٤ Le Monde

إسرائيل فرغم قلقها لما حدث والاجتماع الطارىء الذى عقدته وزارتها بعد يومين من قيام الثورة لبحث آثار الثـورة على الموقف الراهن فى الشرق الأوسط فقد قامت بمحاولة عسكرية يوم ٩ سبتمبر أمام خليج السويس بغية تحويل الاهتمام عن ثورة ليبيا إلى عملياتها العسكرية عن طريق توجيه ضربة قوية للعرب تضعف من حماسهم الذى فجره قيام الثورة[١] .

ثانيا : الطابع الاشتراكى للثورة :

فى البيان العسكرى الأول الصادر باعلان الثورة جاء أن القيادة الثورية قد عقدت العزم على أساس اشتراكى ، والمقصود بهذا المعنى الاشتراكية الاسلامية النابعة من واقع المجتمع الليبى ورصيده التاريخى وهو ما أكدته المادة السادسة من الاعلان الدستورى الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ عندما نصت على الآتى « تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التى تحظر أى شـكل من أشـكال الاستغلال ، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات إشتراكية فى المجتمع على تحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهمة فى تطبيقها للاشتراكية تراثها الاسلامى العربى وقيمه الانسانية وظروف المجتمع الليبى» وقد ظهر إرتباط هذا المعنى للاشتراكية بالاسلام واضحا فى المادة الثامنة من الاعلان حيث نصت فى فقرتها الاخيرة على أن « الملكية الخاصة الغير مستغلة مصونة ولا تنتزع إلا وفقا للقانون ، والأرث حق تحكمه الشريعة الاسلامية » .

وقد حدد أبعاد هذه الاشتراكية الرئيس معمر القذافى عندما قال « أعتقد أنه يجب على أن أؤكد على نقطتين قبل الحديث عما نعنى بالاشتراكية . أولا : أنه بالاستقراء العلمى المجرد لجوهر

---

(١) الأهرام ١١-٩-١٩٦٩

الدين الإسلامى الحنيف نجد أن بذور الاشتراكية الحقة تنبع من خلال تعاليمه ، ثانيا : أن مايطبق فى بلد وخصوصا فى النظم الاقتصادية غالبا لا يصلح للتطبيق بنفس الشكل والأسلوب فى بلد آخر ومن المنطلقين السابقين نستطيع أن نقول أن اشتراكيتنا ترتبط كل الارتباط بتعاليم ديننا الإسلامى الحنيف ، وأنها اشتراكية تنبع من طبيعة احتياجاتنا وظروفنا . إن ظروف المجتمع الليبى تختلف عن ظروف أى مجتمع آخر . إن تحقيق مجتمع الكفاية مجتمع العدل هو مانسعى إليه . إن تحقيق الاشتراكية ضرورة تفرضها مصالح الشعب وهى حتمية للخروج من حلقة الضياع الاقتصادى الذى يعانى منه الاقتصاد الليبى . إننا لن نظل هكذا إلى الأبد نستورد كل شىء بل لابد أن نتحرك لخلق اقتصاد ليبى زراعى صناعى يحقق الاستفادة الكاملة من الامكانيات الاقتصادية الموجودة فى ليبيا ، وبالتالى زيادة فى الثروة الوطنية ، وأن توزع هذه الثروة الوطنية بشكل متكافىء على القاعدة العريضة من جماهير الشعب الكادحة التى عانت كثيرا من تكبر وتسلط وسلب النظام السابق لها لكل حقوقها فى الحياة الحرة الكريمة ، ومن هنا ندرك أن الاشتراكية هى الطريق الوحيد والحقيقى والأصيل لتحقيق كل هذا . إن وعى الإنسان فى العالم كله أصبح يرفض بشكل قاطع سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان . وهذا ماترفضه أيضا كل الأديان السماوية فما بالك بسيطرة طبقة من طبقات المجتمع على المجتمع كله . إنه واقع أصبح مرفوضا من أساسه ، ولابد أن نغيره كله لأننا بذلك نحقق إرادة الجماهير علاوة على هذا كله فالاشتراكية ، أيضا ، هى الطريق الوحيد لتحقيق الحرية الاجتماعية ، وهى الضمان الأصيل لتذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ثم أن العلاقات داخل المجتمع فى عصرنا هذا أصبحت معقدة بشكل لم يسبق له مثيل وكل من يفصل بين الاشتراكية والديموقراطية يصبح كالنعام الذى يخفى رأسه فى الرمال ظنا منه عندما لا يرى الشىء أنه قد تلاشى من الوجود وبالعكس فهى حقيقة مؤكدة موجودة شئنا أم لم نشأ . إن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بالاشتراكية والديموقراطية وتحرير الإنسان اقتصاديا فى لقمة عيشه وفى ضمان حقه فى العمل وإلى آخر هذه

الضمانات . . . »[1]

والذى يستوعي الانتباه والملاحظة فى هذا النمط من الاشتراكية الاعتبارات التالية :

أولا : أن ظروف التركيب الاجتماعى الليبى وخاصة الطابع القبلى لهذا التركيب وما تولد عنه من كيان إقطاعى ذى طابع خاص فى المناطق الشرقية من ليبيا (برقة) هذا الكيان الذى نما وتطور عبر القرون العديدة ليس من المنطقى إثارة ردود فعل حادة لديه بتطبيق صورة متطرفة من صور الاشتراكية كما أن الرصيد التاريخى للإسلام فى ليبيا وما يقدمه من احترام للملكية الخاصة وحق الأرث يجعل من الطريق الذى سارت فيه الثورة نحو تطبيق الاشتراكية أكثر الطرق ملاءمة لذلك كما أنه يقف حائلا فى وجه أى محاولة رجعية لخلق تناقض مصطنع بين الدين والاشتراكية وفى هذا المعنى يقول الرئيس معمر القذافى عندما وجه إليه سؤال حول ما إذا كان هناك اختلاف بين الاسلام والاشتراكية فقال « أنا مسلم مؤمن أقيم الصلوات الخمس ومع ذلك أؤمن بالاشتراكية »[2] .

ثانيا : أن ظروف المجتمع الليبى أيضا لا تحتم ارتباط تطبيق الاشتراكية بالتأميم حيث أن ظاهرة الاقطاع القبلى فى برقة تكاد تكون ذات طابع خاص « الملكية الجماعية » أى أنها ليست إقطاعا بمفهوم تملك القلة لمساحات شاسعة من الأرض ، فالاقطاع والرأسمالية فى ليبيا ، بمعناها المتعارف عليه فى بقية الدول العربية ، غير موجودين وإنما الذى كان موجودا هو الاستغلال الذى قضت عليه الثورة أما الاصلاح الزراعى بمفهومه النابع من واقع المجتمع الليبى فيتمثل فى توزيع

---

(١) الأهرام ١٩٦٩/٩/١١ .

(٢) النهار ١٩٦٩/١٢/١٨ . حديث للرئيس معمر القذافى .

السكان على الأراضى لا الأراضى على السكان[1] .كما أن القطاع الخاص ، فى مثل هذه الظروف سيترك وشأنه إن كان غير مستغل . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن ليبيا تكاد تعتمد كلية على مواردها من عائد البترول فى الوقت الذى لا تملك فيه العدد الكافى من الفنيين والخبراء . كما أن هناك ثورات تقدمية سبقتها ولم تلجأ إلى التأميم مثل الجزائر والعراق والعبرة هنا ليست بالتأميم بل بالحصول على أفضل الأثمان بالنسبة للبترول وهو مافعلته الثورة الليبية وفى هذا المعنى يقول الرئيس القذافى « . . إنها لنظرة ضيقة أن يحاول البعض الربط بشكل مستمر وثابت بين الاشتراكية والتأميم فالتأميم ليس هدفا فى حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق الاشتراكية . وهذا خطأ فى التفكير عندما نربط بين الهدف ووسيلة لوصول إليه . هناك العديد من الوسائل لتحقيق الاشتراكية وذلك يرتبط بحاجة وظروف كل مجتمع إنه بلا أدنى شك لابد لنا أن نضمن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الأساسية فى المجتمع ولكن هناك العديد من الوسائل لتحقيق ذلك وليس التأميم هو الوسيلة الوحيدة لذلك »[2] ثم ما الجدوى من التأميم فى ظروف كتلك التى يعيشها المجتمع الليبى ؟ . إن الهدف أساسا من وراء فكرة التأميم هو خلق قطاع عام قادر على تحقيق التنمية . والواقع أن الطريق كان مفتوحا أمام ليبيا لاقامة قطاع عام بدون حاجة إلى تأميم المشروعات الخاصة ، وهى فى معظمها مشروعات خدمات ، والقطاع العام فى ليبيا موجود بالفعل نتيجة لأن المصدر شبه الكلى للثورة القومية فى البلاد يتمثل فى عائداتها من البترول التى تعود على الحكومة المفترض بانها ستقوم بإنفاقها على مختلف المشرعات الإقتصادية من أجل تنمية وتطوير المجتمع ، ولكن كما سبق أن رأينا أن هذه العائدات ، فى ظل الحكم الملكى ، كانت تتجه إلى جيوب وخزائن الرأسمالية الطفيلية نتيجة للفساد الذى إستشرى فى الجهاز الإدارى ، وعلى هذا الأساس فإن القضاء على هذا الفساد يؤدى إلى توجيه عائدات البترول إلى طريقها

---

(١) المرجع السابق .

(٢) د . جمال العطيفى الأهرام « تحليل إخبارى » ١٣/١٢/١٩٦٩ .

الصحيح نحو تحقيق تنمية ورفاهية المجتمع الليبى ومن هنا يبدو حرص الإعلان الدستورى على تأكيد أن الوظائف العامة تكليف للقائمين بها بهدف خدمة الشعب وهو ما يفسره أيضاً صدور قرار من مجلس قيادة الثورة بإلزام الوزراء والموظفين العامين بتقديم إقرارات عن ذممهم المالية (١) .

ثالثاً : الطابع القومى للثورة :

إذا كنا قد ذكرنا فيما سبق أن سياسة العزلة عن العالم العربى كانت أحد أسباب الثورة ، وإذا كنا قد تحدثنا أيضاً عن الحركات الشعبية القومية فى المجتمع الليبى ، وعن مواقف الضباط الأحرار من نكسة الإنفصال عام ١٩٦١ ومن هزيمة يونيو ١٩٦٧ يصبح حديثنا عن الطابع القومى للثورة تكراراً لما سبق أن أشرنا إليه . ولكننا هنا لن نعرض لهذه الجذور القومية وإنما سنكتفى بالإشارة إلى بعض مظاهر القومية عقب قيام الثورة وهى الشعارات التى رفعتها الثورة غداة قيامها والتى تؤكد إيمان قادتها بالوحدة العربية وهى تصريحات وشعارات يصعب حصرها تحت هذا العنوان الفرعى ، وإن كان مجالها مكان آخر من هذا البحث أثناء الحديث عن ليبيا والوحدة وما يهمنا هنا هو إبراز المظهرين القانونى والعملى لقومية الثورة فأما المظهر الأول فيتمثل فى المادة الأولى من الإعلان الدستورى الذى يؤكد أن الشعب فى ليبيا جزء من الأمة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة الأمر الذى كان دستور ١٩٥١ خلوا منه وهو الدستور الذى كان يعبر عن نظام عرف بهدفه فى عزل ليبيا ، كما أن الإعلان حريص على تأكيد التراث العربى الإسلامى وقيمته الإنسانية ولا ينص فقط كغيره من الدساتير العربية على أن دين الدولة الإسلام ولغتها العربية الإسلامية ولكنه يشير أيضاً إلى أن الدولة تستلهم فى تطبيقها للإشتراكية تراثها الاسلامى العربى وقيمه الانسانية أما المظهر الثانى فتمثله القرارات

---

(٢) د . جمال العطيفى ، الأهرام « تحليل إخبارى » ١٣ / ١٢ / ١٩٦٩ .

التى إتخذها مجلس قيادة الثورة من قرارات بوجوب إستعمال اللغة العربية وتحريم الخمور وإتباع التقويم الهجرى وهذه القرارات تمثل رد فعل طبيعى لمحاولة الاستعمار تجريد ليبيا من قوميتها العربية [1] وفى ظل هذه المحاولة وجهت موجة كراهية نحو كل ما هو عربى فمنع الاستيراد من الدول العربية . وكانت الدولة العربية الوحيدة التى تستورد منها ليبيا هى تونس ورغم ذلك فلم يمكن حجم وارداتها منها يزيد عن ٢ ٪ من حجم وارداتها الكلى ، والخضروات تستورد معلبة من الخارج بينما كان يمكن أن تصل طازجة من الاسكندرية ، وكيلو الخيار يباع فى الأسواق الليبية بحوالى جنيه ولا يستورد من الدول العربية ونظرة إلى نسبة الواردات الليبية من الخارج قبل قيام الثورة مباشرة توضح ذلك بجلاء وهى تمثل الآتى : ٢٩ ٪ من إيطاليا ، ١٣ ٪ من أمريكا ، ١١ ٪ من إنجلترا ، ٨ ٪ من المانيا الغربية ، ٧ ٪ من فرنسا ، ٤ر٥ ٪ من هولندا ، ٤ ٪ من اليابان الخ . . . [2] .

---

(١) الأهرام . د . جمال العطيفى ١٣ / ١٢ / ١٩٦٩ .

(٢) الأخبار ١١ / ١١ / ١٩٦٩ .

المبحث الخامس

منجزات الثورة الداخلية

صرح العقيد معمر القذافى فى أحد أحاديثه الصحفية أن أولويات الثورة بالنسبة له تتمثل فى التخلص من الجور الإجتماعى و الإذلال الإستعمارى ، فالتخلف يجلب الإستعمار ، والإستعمار يرسخ التخلف والاثنان حليفان وأنه لأكثر حقداً على الظلم الاجتماعى الذى رأى مظاهره أولا ، والتى سيواجهها أيضا حتى بعد تصفية القواعد العسكرية الأجنبية فى بلاده ، ولذلك فهو لن يتوانى عن محاربة هذا التخلف البشع والظلم الإجتماعى الذى لحق بأبناء الشعب الليبى قرونا طويلة وذلك بكل ما أوتى من قوة (١) .

ولما كانت الثورة ـ شأنها فى ذلك شأن أى ثورة أخرى ـ تهدف أصلا إلى إحداث تغيير جذرى فى التركيبات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية فإننا على ضوء تصريح العقيد معمر القذافى ، وعلى ضوء هذا التأصيل الفقهى لسبب الثورة يمكننا أن ندرك الأهمية الكبرى لسياسة الثورة الداخلية ، بمعنى أنها بقدر ما تنجح فى تجاوز معوقات الماضى وإزالة تناقضاته المتمثلة فى التخلف والظلم الاجتماعى بقدر ما تبرر نفسها أمام جماهير الشعب .

وعلى هذا الأساس سنعرض فى هذا المبحث لأهم منجزات الثورة فى المجال الداخلى .

---

(١) النهار ١٨ / ١٢ / ١٩٦٩

أولا : تحرير الاقتصاد القومى

فلقد كانت السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى فى ليبيا من أهم العوامل التى حالت دون تحقيق أى تنمية حقيقية فى البلاد رغم مواردها البترولية الهائلة . وتمثلت هذه السيطرة فى النفوذ الذى كان يتمتع به المستشارون الأجانب داخل الادارات والمصالح العامة فى ليبيا ، وقد سبق أن تعرضنا بالذكر فى الفصل السابق للدور الذى لعبه هؤلاء المستشارون ، بفضل نفوذهم ، فى العبث بالأداة الحكومية وإستغلالها لصالح دولهم دون مراعاة لمصالح البلاد الحقيقة . لذلك كان أول عمل قامت به الثورة فور قيامها هى تلييب الوظائف العامة وطرد المستشارين الأجانب اللهم إلا بالنسبة لعدد محدود جداً إقتضت الضرورة وجودهم ، ثم قامت بتلييب الوكالات التجارة (التى كان يسيطر عليها الأجانب ويخضعون الأعمال التجارية فى البلاد لنفودهم الاحتكارى نتيجة ضخامة إمكانياتهم المالية) الأمر الذى يتيح أمام أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الليبيين مستقبلا متحرراً من الفساد ، ومفتوحا أمام المعاملات التجارية العادية .

كما يعد القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بتحويل جميع البنوك الأجنبية إلى شركات وطنية مساهمة (بنك باركليز « أصبح إسمه مصرف الجمهورية » ، وبنك دى روما «مصرف الامة» ، وبنك نابولى « مصر الاستقلال » ، والبنك العربى « مصرف العروبة ») . خطوة هامة على طريق تحرير الاقتصاد القومى وإستقلاله ، من حيث أنها تؤدى إلى السيطرة الوطنية على قطاع المصارف بعد أن أصبح للعنصر الليبى أغلبية رأسمال المصرف والأغلبية فى إدارته ، ويمكن أن تتحقق سيطرة الدولة على المصارف إذ اكتتبت فى معظم رأسمالها ولم تطرح جانبا منه على الجمهور للاكتتاب العام ، ومما لا شك أن موارد الحكومة الليبية تمكنها من ذلك بما لديها من فائض للإستثمار (١)

---

(١) د . جمال العطيفى ١٧ / ١١ / ١٩٦٩

ثانيا : تحويل الأقتصاد القومى إلى اقتصاد وطنى إنتاجى .

بعد أن نصت المادة السابعة من الإعلان الدستورى على أن «تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد القومى من التبعية والنفوذ الأجنبيين .. » نصت فى الشطر الثانى منها على « . تحويله إلى إقتصاد وطنى إنتاجى يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبى والملكيات الخاصة لأفراده » ولهذا النص دلالته العميقة فى بلد كانت فيه نسبة كبيرة من النفقات النقدية المتزايدة تخصص لأغراض غير إنتاجية كالسلع الاستهلاكية والخدمات أو للمشاريع التى لا تأتى بإيراد قبل مضى مدة طويلة وهى لذلك لا تنتج عنها الآثار المضاعفة المفيدة لتشغيل الأيدى العاملة وللدخل القومى وذلك بسبب إكتناز النقد الذى كانت الرأسمالية التجارية تحققه نتيجة لتوسعها فى تجارة الإستيراد الجزئية على حساب إقامة المشاريع الانتاجية الأخرى .

ولما قامت الثورة ضد التخلف ، وكان المسلم به أن البترول لا يستمر إلى الأبد لذلك كان من البديهى أن تتجه حكومة الثورة لتأييد رفاهية المجتمع وإضطراد تقدمه أن تتوسع أفقيا ورأسيا فى استغلال باقى موارد الثروة القومية فى البلاد فى المجالين الزراعى والصناعى لذلك استحدث قيامها إنشاء وزاره للاصلاح الزراعى وبدأت تعيد النظر بأسلوب علمى فى خطط تطوير الزراعة والعناية باستصلاح الأراضى التابعة للزراعة والانتاج بمياه الوديان[1] .

ثالثا : الاصلاح الادارى[2] :

واجهت الثوره منذ قيامها أحد الرواسب المتخلفة من العهد الماضى وهى مشكلة تطهير

---

(١) تصريح لوزير الزراعة الليبى لصحيفة اليوم الليبية فى ٢٠-١١-١٩٦٩

(٢) كان من المنطقى عند الحديث عن منجزات الثورة أن نتحدث عقب البند « ثانياً » عن=

الادارات وإعادة تنظيمها لذلك نجدها قد واجهت المشكلة من زاويتين ، الأولى هى تصفية آثار الماضى ، والثانية هى إتخاذ إجراءات وقائية بالنسبة للمستقبل .

فمن حيث الاجراء الأول والذى يتمثل فى محاكمة المسئولين عن الفساد الادارى والسياسى ، وهو ما طالب به الشعب فى العديد من المؤتمرات الشعبية التى عقدت بعد قيام الثورة . نجد أن المسئولين فى حكومة الثورة قد قاموا بعمليات جميع الأوراق والمستندات التى عثر عليها داخل مكاتب رجال البلاط الملكى ومكاتب أفراد الأسرة الملكية وكبار رجال العهد الملكى ، وتم التحفظ على ملفات إدا ات أمن الدولة والمباحث الجنائية فى البيضا وبنغازى وطرابلس وتقرير تشكيل محكمة الشعب وسيرأس مكتب الادعاء أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى سينشىء لجانه للتحقيق ثم تحول التحقيقات بعد ذلك لمحكمة الشعب (١) . ويقوم رئيس مكتب الإدعاء بتأدية اليمين القانونية أمام مجلس قيادة الثورة على أن يؤدى أعضاء مكتب الإدعاء اليمين أمامه ، وقد خولت لمكتب الإدعاء سلطات إستثنائية مثل حق الحبس الإحتياطى لمدد لا تتجاوز فى مجموعها ٤٥ يوما وذلك على ذمة التحقيق ، ولمكتب الادعاء أن يطلب من أى متهم تقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة أولاده القصر وزوجته يبين فيها ما يكون

= سيطرة الشعب على وسائل الانتاج عن طريق تطبيق الاشتراكية ولكننا سبق أن تحدثنا عن ذلك كما أنه يلى ذلك فى الأهمية ودخول الحكومة الليبية فى مفاوضات مع الشركات البترولية وفرض الرقابة على هذه الشركات وهو ما تعرضنا له من قبل لذلك أردنا أن نتجنب التعرض لهذين العنصرين تلافيا للتكرار .

(١) الأخبار ٣١-١٠-١٩٦٩

من لهم أموال ثابته ومنقولة وما عليهم من إلتزامات ، وله الحق فى فرض الحراسة على أموال أى منهم إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك على أن يصدر قرار الحراسة ويحدد أوضاعه مجلس قيادة الثورة الليبى[1]

أما بالنسبة للإجراء الوقائى ضد أى إستغلال فى المستقبل فقد أصدر مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٧٠ مرسوما خاصاً بالكسب غير المشروع يطالب جميع موظفى الحكومة من قضاة ودبلوماسيين وضباط وجنود ورجال شرطة بتقديم بيانات كاملة عن ممتلكاتهم وممتلكات أسرهم من أموال و بوالص تأمين وذهب ومجوهرات كما صدر مرسوم آخر يقضى بتشكيل لجنة لدراسة جميع المشروعات العامة وعقود التنمية .

رابعا : الاصلاح الاجتماعى :

ركزت الثورة منذ قيامها على إعادة حقوق الطوائف الكادحة من الشعب الليبى إليها ، والتى طغى عليها جشع المستغلين من رجال العهد السابق والمستفيدين من متناقضاته ، وإذا كانت الاشتراكية هى الأساس فى إعادة توزيع الثروات بشكل عادل داخل المجتمع بغرض تذويب الفوارق بين الطبقات فإن مجلس قيادة الثوره قد إتخذ قرارات عاجلة لتحسين مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المحدود فى المجتمع منها :

١ ـ مضاعفة الحد الأدنى لأجور العمال فأصبح العامل يتقاضى جنيها فى اليوم بعد أن كان يتقاضى خمسين قرشاً كما رفعت أجور الأحداث من أربعين قرشا إلى ثمانين قرشا وقد استفاد من ذلك نحو مائتى ألف عامل ليبى[2] كما منحت أولوية العمل للمواطنين الليبيين وتقرر رفع مستوى

---

(١) الأهرام ١٢ / ١١ / ١٩٦٩

(٢) الأهرام ١٢ / ١١ / ١٩٦٩

الخدمات بالنسبة لمطاعم ومساكن عمال شركات البترول .

٢ ـ الغاء نظام مقاولى الأنفار والأنجار بالعمال .

٣ ـ إلغـاء الإمتيازات الأجنبية التى كانت تتمتع بها الجاليات الايطالية وعددها فى ليبيا ٢٥ ألف شخص والبريطانية وتعدادها سبعة آلاف شخص حيث أن هذه الامتيازات كانت على حساب حقوق الشعب وثروته وبالتالى فإن إلغـاءها سيحقق فائضا يمكن أن يوجه إلى قطاع الخدمات وقطاع التنمية .

٤ ـ إلغاء إمتيازات رجال الحكم فى الدولة فالغى بدل « هندام » أى ملابس وحق العلاج فى الخارج للوزراء وأسرهم .

٥ ـ توفير مليونى جنيه كانت مخصصة لمشرعات إصلاح القصور وإنشاءاتها والتوسع فيهـا ، ويمكن تحويل هذا المبلغ لقطاعى الخدمات لانتاج .

٦ ـ حددت أجور العلاج ، الكشف الطبى عند الأطباء بما فى ذلك أطباء الاسنان فى البيوت .

٧ ـ رفعت أثمان بعض المنتجات الزراعية لصالح الفلاحين (١)

٨ ـ وفى ديسمبر ١٩٦٩ صدر قانون بتخفيض الايجارات بنسبة ٣٠ ٪ .

---

(١) الأخبار ٣١ / ١٠ / ١٩٦٩ حديث للرئيس معمر القذافى

خامساً : بناء جيش وطني قوى :

إن سياسة الثورة التى أعلنتها عن حشد جميع الطاقات لخدمة المعركة المصيرية ضد سياسة التوسع العدوانى التى تتبعها إسرائيل فى الوطن العربى قد جعلت من مسألة إعادة بناء القوات المسلحة أمر يسبق غيره من الأولويات خاصة وأن الجيش الليبى تعرض خلال الحكم السابق لعوامل إضعاف كثيرة سبقت الإشارة إليها ، كما أن الأهمية الإستراتيجية لليبيا كدولة بحرية تملك ثلث الشاطىء الجنوبى للبحر المتوسط وإمتلاكها لمساحات شاسعة من الصحارى وصفاء جوها طول العام جعل من إمتلاكها اسطولا وطيرانا قويا أمرا تتيحه لها إمكانياتها الطبيعية بالإضافة إلى إمكانياتها المادية .

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد جعلت الخدمة العسكرية إجبارية فنصت المادة ١٦ من الاعلان الدستورى على أن « الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف لليبيين » وهذا النص لا مقابل له فى دستور عام ١٩٥١ حيث كان يطبق نظام التطوع فى الجيش . كما أن حكومة الثورة قد إتجهت نحو تزويد الجيش بأحدث المعدات عن طريق عقد صفقات ضخمة من الأسلحة مثل صفقة الأسلحة الفرنسية « أنظر ص١٨٧ ، ١٨٨ » . التى شملت نحو مائة طائرة ميراج .

وبالنسبة لبناء السلاح البحرى فان العقيد القذافى بعد أن أعلن أن من أهم الأهداف التى تسعى الثورة لتحقيقها هو بناء جيش ليبى عصرى قادر على التعاون مع القوات المسلحة فى الدول العربية التقدمية قال أنه « ينبغى على الدول العربية المطلة على البحر المتوسط أن تعطى الأولوية فى حقل الإستعداد للبحرية ثم بعد ذلك الطيران » (١)

---

(١) الأنوار ١٦-١٠-١٩٦٩ .. حديث الرئيس معمر القذافى .

وفى ١٦-١-١٩٧٠ أصدر مجلس قيادة الثورة الليبى قراراً بتشكيل مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة وعضوية عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة يعينون بقرار من رئيس المجلس ووزيرى الدفاع والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعانة بهم من المدنيين أو العسكريين الآخرين .

ويختص المجلس بدراسة الدفاع عن الجمهورية وحالة إستعداد القوات المسلحة للقتال ومستوى تجهيزها بالسلاح والمعدات ، كما يختص بتحديد حجم وتنظيم القوات المسلحة فى السلم والحرب ودراسة إنشاء تشكيلات عسكرية جديدة وتخصيص موارد إضافية من القوى البشرية والوسائل المادية لخوض الحرب ، كذلك يقوم المجلس بتنسيق جهود كافة الأجهزة الحكومية والشعبية لصالح الدفاع الوطنى والسيطرة على مواد التموين والمواصلات وتأمينها إذا دعت الحاجة إلى ذلك وتحديد كيفية الدفاع المدنى والتوجيه المعنوى للشعب والقوات المسلحة

كما يختص المجلس بدراسة قيام الوحدة العسكرية بين الدول العربية ، ويدعى المجلس للإنعقاد كلما اقتضت الحاجة على أن يجتمع مرة كل شهر ، أما فى حالة إعلان النفير ، أو قيام الحرب فيعتبر المجلس منعقداً بصفة مستمرة .[١]

كما تقرر إنشاء صندوق خاص تستخدم موارده للمساهمة فى بناء القوات المسلحة وتتكون

---

(١) هيئة الاستعلامات : دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠ .

هذه الموارد من بعض الضرائب التى فرضت لهذا الغرض وقدرت بنسبة ١٥ ٪ على وسائل الترفيه ، و ١٠٪ على الرخص البلدية ، و ٥ ٪ على استيراد وتصدير بعض السلع بالإضافة إلى التبرعات التى تقدمها الدولة والتبرعات القانونية مثل منح الوقف [١] .

---

(١) جريدة الجرائد العالمية نقلا عن كوريير ديلا سيرا الإيطالية فى ٢٨-١٢-١٩٦٩ .

المبحث السادس

نظام الحكم
فى ليبيا الثورة

من المبادىء المقررة لدى رجال الفقه الدستورى أنه بمجرد نجاح الثورة التى تقوم ضد نظام الحكم يسقط الدستور فوراً من تلقاء نفسه ودون حاجة إلى تشريع ما يقرر ذلك السقوط[1].
وعلى هذا الأساس جاءت مقدمة البيان العسكرى الأول الصادر بقيام الثورة معلنة حل كل المؤسسات الدستورية وتجريدها من كافة سلطاتها اعتباراً من أول سبتمبر عام ١٩٦٩ أما مانصت عليه المادة ٣٣ فى الباب الثالث من الإعلان الدستورى من أن « يلغى النظام الدستورى المقرر فى الدستور الصادر سنة ١٩٥١ وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار » فإنه لا يعتبر منشئاً لوضع جديد وإنما هو مقرر وكاشف لوضع حدث وتم بنجاح الثورة فسقوط الدستور ترتب على نجاح الثورة وما النص على ذلك إلا لتقرير وتأكيد حالة تمت وانتهى أمرها .

هذا ويعد الأعلان الدستورى الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ بمثابة دستور مؤقت لمرحلة

---

(١) د رمزى الشاعر : النظرية العامة للقانون الدستورى ١٩٧٠ ص ٣٢٨ .

إستكمال الثورة الوطنية الديموقراطية بعد أن ظل مجلس قيادة الثورة يباشر مهام السيادة والحكم بنفسه عن طريق القرارات التى كان يصدرها حتى تم تشكيل حكومة الثورة فى ٨ سبتمبر عام ١٩٦٩ لذلك أصبح من الضرورى تحديد العلاقة بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الأمر الذى يحقق وحدة العمل الثورى ويضمن فاعليته ويحول دون تعارض الإختصاص بين المجلسين .

والملاحظ أن عدم الإشاره فى الإعلان الدستورى إلى نظام الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إنما يرجع إلى طبيعة التنظيم السياسى الذى خططت له الثورة منذ أن كانت فى طور التكوين عام ١٩٥٨ وقصدت به أن يكون تجميعاً لقوى الشعب العاملة فى إطار من الوحده الوطنية ، والبعد به عن الديموقراطية الحزبية ، حيث رأت فى وجود الأحزاب أحد عوامل الفرقة وتفتيت الجهود والقوى الوطنية الأمر الذى يعوق مسيرة الثورة وإنطلاقها ، كما أن نظام الأحزاب يمثل نوعا من الوساطة بين الحاكم والشعب بينما واقع المجتمع الليبى الحاضر لا يتطلب مثل هذه الوساطة حيث أن الشعب هو الحاكم وهو الموجه ، وهو الذى تصدر الأحكام بإسمه ومن المعروف أن نظام الفصل بين السلطات يعد أحد سمات الديموقراطية الحزبية .

وبمقتضى الإعلان الدستورى يتولى مجلس قيادة الثورة إختصاصات السياسة العليا للدولة وهو يقوم فى نطاق القيادة الجماعية ــ بتولى إختصاصات رئيس الدولة مثل إعلان الأحكام العرفية وتعيين الممثلين السياسيين وإنشاء المصالح العامة وتعيين كبار الموظفين وعزلهم وغير ذلك من الإختصاصات التى نصت عليها المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من الإعلان الدستورى .

والتشكيل الحالى لمجلس قيادة الثورة الليبى يتكون من أحد عشر عضواً برئاسة الرئيس معمر القذافى وهم : ــ

(١) الرئيس عبد السلاد جلود .

(٢) « مختار عبدالله الجروى.

(٣) « بشير الصغير هوارى.

(٤) « عبدالمنعم الطاهر الهونى.

(٥) « مصطفى الخروبى

(٦) « الخويلدى الحميدى .

(٧) « محمد نجم

(٨) « أبو بكر يونس جابر .

(٩) « عوض على حمزه .

(١٠) « عمر عبد الله المحيشى .

(١١) « محمد أبو بكر المقريف.

أما اختصاصات مجلس الوزراء ومسئولياته[١] فقد حددتها الماده ١٩ من الإعلان الدستورى عندما نصت على أن « . ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسه العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة ، وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة ودون إخلال بالمسئولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسئولا عن أعمال وزارته أمام مجلس الوزراء » كما نصت عليها المادة ٢٠ من الإعلان بقولها « يقوم مجلس الوزراء بدراسة وإعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التى يرسمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه للنظر فيها وإصدارها » .

---

(١) هيئة الإستعلامات : دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠

وإذا كان هذا الإعلان قد صدر تنظيما لسلطة الحكم فى المراحل التى تواجه الثورة فيها كثيراً من المسئوليات والجهود التى تستهدف التخلص من الرواسب والمعوقات التى خلفها العهد السابق فانه مما لا شك فيه سيكون للثورة مؤسساتها الدستورية الشعبية المشكلة بطريق الانتخاب عندما تخلق الظروف الموضوعية الملائمة لذلك وهو هدف يطرح مشكلة التنظيم السياسى التى تستمد حلولها من واقع الحياة السياسية وعلاقات القوى الاجتماعية ومن الملاحظ أن رفض الثورة الليبية لمبدأ الحزبية واتباعها لطريق الاشتراكية فى صورة معتدلة تتفق وواقع[1] المجتمع الليبى وحرصها على التعامل مباشرة مع المواطنين كل هذا يشير إلى أن الاتجاه لديها مماثل للخطوط المتبعة فى الاتحاد الاشتراكى العربى مع ما يمثله من نظام الحزب الواحد.

ونظراً لغياب المؤسسات السياسية التى تقوم بتوجيه وتخطيط سياسة الدولة ــ فى الوقت الحالى ــ حتى بعد إنشاء هذه المؤسسات يمكننا القول بأن شخصية الرئيس القذافى ومجلس قيادة الثورة هى العامل المقرر فى توجيه سياسة الدولة.

---

(١) د جمال العطيفى : الأهرام عدد ١٣-١٢-١٩٦٩ .

المبحث السابع

سياسة الثورة الخارجية

أولا

« ليبيا والولايات المتحدة »

يمكن إجمال العوامل التى تؤثر فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالنسبة لليبيا فى الآتى :

ا — القواعد العسكرية .

ب — المصالح البترولية .

جـ — التسلل الشيوعى .

د — النزاع العربى الإسرائيلى .

وسنعرض لكل من هذه العناصر بالتحليل :

أولا : القواعد العسكرية :

فى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ بدأت المفاوضات بين حكومة الثورة الليبية والولايات المتحدة

لاجلاء القواعد الأمريكية ، تحت شعار الجلاء الفورى بدون صدور بلاغ رسمى فى طرابلس يوم ١٣ ديسمبر ١٩٦٩ أعلن فيه أنه قد تم الاتفاق على جلاء القوات الأمريكية ومعداتها من قواعدها فى هويلس وجميع الأراضى الليبية قبل نهاية يونيو ١٩٧٠ ، وأن الجلاء سيجرى على أسس مرحلية وسيتم نهائيا فى الموعد المذكور .

والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا المقام : لماذا وافقت الولايات المتحدة على الجلاء عن قواعدها فى ليبيا ؟

١ ـ فهناك تفسير يقول بأن اختراع الأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات S I C.B.M ، وامكانية استعمال الغواصات يعد نذيرا بانتهاء عصر القواعد العسكرية التقليدية[1] ، كما أن هذه القواعد لا تدخل فى نطاق تنظيمات عسكرية فعالة على غرار حلف شمال الأطلنطى NATO فى أوربا ، أو حلف جنوب شرق آسيا SEATO ، أو الحلف المركزى CENTO فى منطقة الشرق الأوسط الأمر الذى يقلل من شأنها وفعاليتها .[2]

٢ ـ والتفسير الثانى يذهب الى أن القواعد العسكرية تفقد أهميتها إذا وجدت وسط جو عدائى والدليل على ذلك أن معظم القواعد العسكرية قد صفيت تحت ضغط الحركات القومية ففقدت بلجيكا قاعدة كامينا فى الكونغو ، وطالبت كينيا بازالة القواعد البريطانية من أراضيها ، وتخلت

---

(١) د . بطرس بطرس غالى « القواعد العسكرية والأمم المتحدة » السياسة الدولية أبريل ١٩٦٧ ص ٨٦ .

(٢) مرجع V. Mackay السابق ص ٢٧٨ .

فرنسا عن قاعدة بنزرت فى تونس ، كما تخلت الولايات المتحدة عن قواعدها الجـوية فى المغرب والتى بلغت تكاليف إنشائها ٤٠٠ مليون دولار [١]

٣ ـ أما التفسير الثالث فيقول أن أمريكا قد اتبعت استراتيجية جديدة مؤداها إقامة قواعدها فى جزيرة كائنة وسط المحيطات ، كما هو واضح فى المحيطين الهادى والهندى، حيث قدرت أن موقع هذه القواعد الجغرافى يمكنها من السيطرة على أطراف المحيط ، وييسر مسألة الدفاع عنها ، ولأن دول العالم الثالث لن تستطيع أن تثير ضجة دبلوماسية حول ذلك ، ولا أن يعترض الرأى العام فى الدول صاحبة القواعد على ذلك [٢].

٤ ـ يقول بعض الخبراء أن أهمية القواعد تتمثل فى توفير الحماية الجوية للأسطول السادس ولكن يقلل من قيمة هذا الرأى أن للأسطول السادس حمايته الجوية الخاصة به بواسطة حاملات الطائرات [٣] .

٥ ـ يمكن القول أيضا ، أن هذه القواعد قد فقدت أهميتها كنقطة وثوب محتملة عند القيام بهجوم على دولة مثل الاتحاد السوفيتى لأن عدد الطائرات الموجودة بهذه القواعد لا يصلح للقيام بهجوم على دولة فى قوة الاتحاد السوفيتى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان قواعد حلف الأطلنطى الموجودة فى تركيا واليونان وإيطاليا من دول البحر المتوسط تصد مكانا أفضل من الناحية الجغرافية لتدبير مثل هذا الهجوم [٤]

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٢) د . بطرس غالى ـ مرجعه السابق ص ٩١ .

(٣) عبد الرحيم شلبى ـ مرجعه السابق

(٤) عبد الرحيم شلبى ـ مرجعه السابق .

٦ - ثارت شائعات منذ عام ١٩٦٧ ، وتزايدت هذه الشائعات بعد الثورة الليبية ، عن إحتمال نقل قاعدة هويلس الجوية الى ليبريا وذلك لأن موقعها أنسب من قاعدة هويلس من الناحية الاستراتيجية لأن ليبريا تتوسط الساحل الغربى لأفريقيا ، ويمكن للولايات المتحدة إستخدامها لحماية جنوب شرق المحيط الأطلنطى لصالح الدفاع عن المعسكر الغربى ، كما أنها تصلح كمركز لمراقبة الحركات التحررية فى أفريقيا ، وقوة ضاغطة على الحكومات التحررية [١] ولكن فى ١٧ فبراير ١٩٧٠ عقدت الولايات المتحدة اتفاقا مع الحكومة الأسبانية يخول لها حق استخدام قاعدة « زاراجوزا » [٢] الجوية الامريكية فى أسبانيا كبديل لقاعدة هويلس الامر الذى يحمل على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ربما تكون قد عدلت عن استخدام القواعد الليبرية أو أنها قد قررت تجزئة قواتها بين ليبريا وأسبانيا .

وقد يكون رضوخ الولايات المتحدة لمشيئة حكومة الثورة وقبول الجلاء لا يرجع الى فقدان أو قلة أهمية هذه القواعد وإنما يرجع الى سياسة بعيدة النظر تقوم على أساس أن أهمية المصالح البترولية أصبحت تفوق أهمية هذه القواعد ، أو أن أمريكا بقبولها الجلاء عن قواعدها فى ليبيا إنما أرادت أن تقلل من حدة الشعور العدائى الذى إزداد ضدها بسبب موقفها من العدوان ومساعدتها لاسرائيل ، وأن تزيل من نفوس شعوب المنطقة الانطباع الذى ساد عنها بأنها دولة استعمارية تحمى الانظمة الرجعية وتقاوم الحركات التحررية ، ثم أنها ليست على استعداد أيضا لقبول المزيد من استنكار الرأى العام العالمى ، أو أن تتيح للاتحاد السوفيتى أو غيره فرصة للهجوم الدعائى عليها . وهى إذ تفعل ذلك ربما تكون قد أدخلت فى حسابها عامل الوقت وما قد ينطوى

---

(١) المستشار مصطفى عبد الحميد « السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا » ١٩٧٠ ص ٣ « محاضرات » .

(٢) وكالة أنباء الشرق الأوسط فى ١٩٧٠/٢/٢٨ .

عليه من احتمالات فى قيام عناصر مضادة لضرب النظام القائم أو إسقاطه . سواء أكانت هذه العناصر تتمثل فى طبقة المستفيدين من المتناقضات التى كانت سائدة فى المجتمع الليبى والتى أضر قيام الثورة بمصالحها ، أو أن تقوم هذه العناصر فى داخل مجلس قيادة الثورة الليبى كمحاولة الانقلاب الفاشل الذى كان مقرراً لحدوثه يوم ٧ ديسمبر ١٩٦٩ واشترك فيه إثنان من مجلس قيادة الثورة هما موسى أحمد وزير الداخلية وآدم الحواز وزير الدفاع ، أو تحويل الثورة الليبية عن الخط الاشتراكى التقدمى الذى ألزمت به نفسها عن طريق اثارة مخاوفها ، بواسطة الوسائل الدعائية المباشرة أو بواسطة إحدى الدول العربية الغربية الميول ، فى أن الجمهورية العربية المتحدة قد تحاول التاثير عليها فى اتخاذ قراراتها السياسية ، خاصة وأن الظروف التى قامت فيها الثورة الليبية لا تختلف كثيراً عن ظروف الدول حديثة الاستقلال والتى تتميز بحساسية خاصة أزاء مسألة السيادة الوطنية كما أنه من المحتمل أن يكون الجلاء قد تم لإعتبارات إقتصادية متعلقة بخفض نفقات القوات العسكرية الامريكية فى الخارج تحقيقا لسياسة الإنكماش الامريكية

أهمية تصفية القواعد العسكرية :

كان أقدام حكومة الثورة الليبية على تصفية القواعد العسكرية عملا ضروريا بالنسبة لها ، ويستمد هذا العمل أهميته من حاجة الثورة إلى تبرير نفسها أمام جماهير الشعب الليبى التى أعربت عن شعورها تجاه هذه القواعد فى أكثر من مناسبة وبخاصة أثناء عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . ثم أنه ما من حكومة عربية وطنية ترضى ببقاء هذه القواعد فى أراضيها بعد الدعم العسكرى والسياسى الذى قدمته الولايات المتحدة لاسرائيل أثناء العدوان الأخير على الدول العربية ، كما أن مقتضيات الاستقلال الوطنى تتطلب تصفية القواعد حتى تونس والمغرب رغم ميولها الواضحة نحو الغرب لم تقبلا بقاء القواعد العسكرية فى أراضيها ، بل أن ليبيا الملكية ذاتها رغم ارتباطها بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد دخلت فى مفاوضات مع هاتين الدولتين بشأن تصفية

قواعدها العسكرية فى أراضيها وانتهى الأمر إلى أن أعلن فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ بيان رسمى بأن الاتفاق قد تم على سحب جميع وحدات الجيش البريطانى من بنغازى بحلول شهر فبراير ١٩٦٨ باستثناء البعثة العسكرية البريطانية ، وقبل ذلك أعلنت وزارة عبد الحميد البكوش بيانا يوم ٢٩ أكتوبر من نفس العام أوضحت فيه أن المفاوضات مع الجانبين البريطانى والأمريكى مازالت مستمرة وأنها أحرزت تقدما نحو الاتفاق بشأن الجلاء كما أن وجود هذه القواعد يعد تهديدا لأمن الثورة وقدرتها على العمل فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن أجل انتهاء العمل بكل من معاهدتى الصداقة والتحالف البريطانية والأمريكية كان قد أوشك على الانتهاء حيث ينتهى أجل الأولى عام ١٩٧٠ والثانية عام ١٩٧٣ يصبح من المنطق إثارة موضوع تصفية هذه القواعد دون استفزاز الطرف الآخر ، أو منحه الفرصة لإثارة المشاكل ، كما كان لجوء الثورة إلى أسلوب التفاوض أمرا يتفق وقدرتها العسكرية ويقطع على الطرف الآخر الرد العنيف فى حالة الاستفزاز ، ولقد استفادت الثورة الليبية هنا من درس الثورة الكوبية ، فإن هذه الأخيرة لم تدخل حتى الآن معركة ضد القاعدة الأمريكية فى « جوانتانامو » رغم أن الولايات المتحدة قد حاولت مرة غزو كوبا فى موقعة خليج الخنازير المشهورة عام ١٩٦٠ .

لذلك فإن الثورة لو كانت قد تهاونت فى العمل على تصفية هذه القواعد لأدى ذلك إلى أضعاف موقفها بينما يعد نجاحها ، فى تحقيق هذا الجلاء ، من أهم وأخطر منجزاتها .

ثانيا : المصالح البترولية :

مع البيان الأول الصادر باعلان الثورة الليبية صدر بيان آخر باستمرار ضخ البترول ، رغم مواقف شركات البترول الاحتكارية المعروفة ، والتى كانت أحد الأسباب التى أدت إلى قيام الثورة من حيث أنها قد استغلت موارد الدولة الاقتصادية أسوأ استغلال ، الأمر الذى أدى

إلى حصولها على الكثير من الأرباح غير المشروعة ، كما أن عدداً كبيراً من الموالين للنظام السابق ارتبطت مصالحهم بمصالح هذه الشركات ، أضف إلى هذا أن الحركات العمالية فى ليبيا كانت موجهة أيضاً إلى إدارة هذه الشركات بصفتها مركزاً لاستغلالهم ثم أن الولايات المتحدة التى تقدم العون العسكرى والتأييد السياسى لإسرائيل تملك حوالى ٩٠ ٪ من الشركات[1] المصدرة للبترول الليبى ، ورغم هذا كله فان حكومة الثورة لم تلجا إلى وقف ضخ البترول كما سبق أن أثرنا وصرحت بأنها لا تفكر فى تأميمه .

ويرجع هذا الموقف من جانب حكومة الثورة إلى إعتبارات واقعية ، حيث أن الإقتصاد الليبى يكاد يعتمد إعتماداً كليا على صادرات الدولة من البترول ، إذ يمثل حجم صادراتها من هذه السلعة ٩٩,٩ ٪ بحيث أن إتخاذ أى إجراء لوقف ضخ البترول الليبى سيضير الإقتصاد الليبى أكثر مما يضير شركات البترول .

ثم أن أمريكا وقد وافقت على الجلاء عن قواعدها العسكرية فى ليبيا قد تجد نفسها مضطرة ، تحت ضغط رجال الأعمال أو لاعتبارات الإستراتيجية البترولية التى أشرنا إليها ، إلى اللجوء برد فعل عنيف فى حالة المساس بمصالحها البترولية الأمر الذى ليس من مصلحة الثورة مواجهته وهى لا زالت بعد فى بدء قيامها ، كما أن سيطرة الفنيين والأخصائيين الأجانب على الوظائف الهامة والفنية ووسائل النقل ووسائل النقل البحرى وخبرتهم فى التسويق كل هذا يجعل ليبيا غير قادرة بمفردها على إستغلال بترولها . وعلى ضوء ما سبق نجد أن تأميم البترول الليبى يبدو غير منطقى خاصة وأن هناك دول ذات نظم ثورية فى العالم العربى لم تقم بتأميم

---

(١) هيئة الإستعلامات : دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠ ص ٩.

بترولها مثل الجزائر والعراق والإجراء المنطقى فى هذه الحالة هو أن تحصل ليبيا على أحسن الشروط وأن يكون هناك ضمان على حصولها فعلا على ما هو من حقها .

ولضمان حصول الثورة الليبية على ذلك بدأت تراجع عقود الشركات التى منحت إمتيازات أو وقعت عقوداً مع مؤسسة البترول ولم تبدأ عمليات الحفر حيث أنه بين ٤٢ شركة تحفر عن البترول فى ليبيا توجد ٢١ شركة فقط تنتج البترول أما باقى الشركات فتحتفظ بالأرض لتبيعها فى الوقت المناسب لشركات أخرى مقابل أموال وأمتيازات . ثم طالبت برفع سعر البرميل من ٢ر٢١ دولار إلى ٢ر٦٥ دولار ولم تقتصر على هذا الإجراء فحسب بل أنها تسعى أيضاً إلى مطالبة الشركات بتطبيق المادة الثامنة من لائحة « الأوبك » أى لائحة الدول المصدرة للبترول وبمقتضى هذه اللائحة تحصل الحكومة الليبية على إمتيازات كثيرة تتلخص فى :

أ ـ الحق فى تحديد إنتاج البترول حتى لا تستنزف الحقول إذا أتبعت طرق خاطئة فى رفع البترول مما يضيع فى أعماق الصحراء نسبة كبيرة من البترول .

ب ـ الحق فى الإشراف على تنفيذ كل المشروعات فلا تنفرد شركة مثلا باعطاء شركة اخرى حق مد الأنابيب باسعار خيالية .

ج ـ الحق فى الحصول على كل الدراسات التى تجريها الشركات فى معرفة المصروفات والعطاءات والإحاطة بامكانيات الآبار والاحتياطى والدراسات التفسيرية

وبعد هذا يصبح على الحكومة الليبية أن تراجع مصروفات الشركات وإنتاجها حيث أن كل شركة تبحث وتجد البترول فى ليبيا تقدم للحكومة أرقاماً بإنتاجها وليس من وسيلة للتأكد من حقيقة هذه الأرقام إلا بالبحث الدقيق وإجراء المقارنات اللازمة .

وفى سبيل تعزيز موقفها فى مواجهة الشركات البترولية الإحتكارية لجأت إلى توحيد جهودها مع الجزائر لإتخاذ موقف مشترك عند المطالبة برفع الأسعار أو بغير ذلك من الامتيازات ولتنسيق السياسات البترولية على شكل يوفر إستغلالا أفضل لمواردها البترولية فعقدت إتفاقات خاصة باقامة شركات مشتركة تعمل فى مختلف ميادين الصناعات البترولية من تنقيب وتسويق وإنتاج ونقل بحرى .

ثالثاً : التسلل الشيوعى :

قد توافق الولايات المتحدة لسبب أو لآخر على أن تتخلى عن قواعدها العسكرية فى ليبيا ، ولكن الأمر الذى لن توافق عليه هو أن يحل النفوذ السوفيتى محلها فى هذه المنطقة الاستراتيجية بموقعها وبترولها . ولعل حكومة الثورة الليبية قد أدركت هذا ، وأرادت أن تنأى بنفسها وهى لازالت فى بدايتها عن التعقيدات الخطيرة التى قد تنجم عن قبولها للعروض السوفيتية الخاصة بالتسليح لذلك لجأت إلى فرنسا لتزويدها بالأسلحة اللازمة للجيش الليبى كما أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن الإشتراكية الإسلامية التى الزمت الثورة نفسها بإتباعها لا تتفق والعقيد الماركسية المادية ولعل هذا أيضاً هو مادفع بحكومة الثورة إلى رفض السماح بإنشاء مركز إعلام سوفيتى فى ليبيا فى الوقت الذى لايزال فيه مركز الإعلام الأمريكى يعمل هناك .

رابعاً : النزاع العربى الإسرائيلى :

وسنعرض لموقف حكومة الثورة من هذا النزاع فى مبحث لاحق مستقل ونستطيع أن نشير هنا إلى أن إتجاه حكومة الثورة الذى أعلنته عن وقوفها جنباً إلى جنب مع الدول العربية فى المعركة وتعبئة كافة مواردها وطاقاتها لخدمة المعركة قد يؤدى ، تحت ضغط المصالح البترولية

إلى أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً أكثر إعتدالا من أزمة الشرق الأوسط عن موقفها الحالى والذى يتميز بتحيزها لاسرائيل أو على النقيض من ذلك قد تلجأ إلى تغذية العناصر المضادة للثورة الحد من طاقة حكومة الثورة على المشاركة فى المعركة ضد إسرائيل إذا شعرت أن ميزان القوى قد أخذ فى التحول لغير صالح إسرائيل ، والمسألة فى النهاية تتوقف على ترتيب الأولويات فى مصالح الولايات المتحدة ، وعلى قوة الجماعات الضاغطة ونفوذها على صانعى القرارات هناك . وهل هى قوة المنظمات الصهيونية التى ستظل راجحة دائماً أم قوة رجال الأعمال أصحاب المصالح البترولية ، وبعد فان كلا من هاتين القوتين ليس إلا أحد عناصر صنع القرار فى البيت الأبيض .

ثانيا

ليبيا وفرنسا

قد نستطيع أن نجمل المصالح الفرنسية فى منطقة شمال أفريقيا بصفة عامة وفى ليبيا بصفة خاصة فى الآتى :

١ — مصالح اقتصادية .

٢ — مصالح سياسية .

أولا : المصالح الاقتصادية :

قال الرئيس الأمريكى الأسبق كليفن كوليدج (١٨٧٢ ـ ١٩٣٣) : أن الشغل الشاغل لبلاده هى المصالح ، وإذا كانت هذه العبارة تصدق بصفة عامة على موجهات السياسة الخارجية لأى دولة من الدول فانها أكثر صدقا بالنسبة لتأثيرها على السياسة الفرنسية المعاصرة فى منطقة الشرق الأوسط ، فان تحول فرنسا عن مساندة إسرائيل التقليدية ووقوفها إلى جانب الدول العربية فى النزاع الأخير لا يمكن تفسيره الا على ضوء أن هناك نمطا جديداً من المصالح الفرنسية الخارجية يتطلب تطويع السياسة الخارجية لخدمته .

وتعد شمال أفريقيا بصفة خاصة المجال الحيوى لأى توسع اقتصادى من جانب فرنسا ، وهذه الحقيقة تستند الى ماضى الاستعمار الفرنسى فى هـذه المنطقة ، والى وفرة الموارد البترولية فيها ، والتى تحتاجها فرنسا .

فعندما كانت بلاد المغرب الثلاثة تونس والجزائر والمغرب واقعـة تحت النفوذ الفرنسى . وقفت فرنسا الى جانب إسرائيل ولم تعر إهتماما للرأى العام العربى أما وقد انتقل بترول هـذه البلاد الى أيدى الحكومات العربية فان الأمر أصبح يختلف تماما عن ذى قبل ، وأصبحت مصلحة فرنسا تتطلب تعديل سياستها الخارجية لتتلاءم مع الظروف الجديدة .

ويأتى البترول فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين مصالح فرنسا الاقتصادية فى المنطقة ففى عام ١٩٦٩ استهلكت فرنسا حوالى ٨٨ مليون طن من البترول الخام ، استوردت ٧٥ مليون طنا منها من إحدى عشرة دولة عربية واحتلت الجزائر المرتبة الأولى بين هذه الدول بينما احتلت ليبيا المرتبة الثانية .

ولقد بدأت فرنسا تهتم إهتماما جديا ببترول ليبيا فى يوليو ١٩٦٩ عندما قبلت شركة « ألف إيراب » أن تخصص مليارا من الدولارات على عشر سـنوات لشراء البترول الليبى من شركة أمريـكية [١] .

ولعل فرنسا تأمل ، بعد قيام الثورة فى ليبيا وتزايد الشعور المعادى نحو أمريكا بسبب موقفها

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن التايم الأمريكية عدد ٥ / ٢ / ١٩٧٠

المتحيز الى جانب إسرائيل فى عدوانها على الدول العربية أن تحتل المكانة الممتازة التى كانت تحظى بها الاحتكارات البترولية الأمريكية فى إنتاج البترول الليبى ، وأن تحظى شركات البترول الفرنسية فى مجال التنقيب بعطف المسئولين الليبيين وذلك بسبب موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط ، ثم تأتى بعد ذلك مبيعات الأسلحة فى المرتبة الثانية ، ويمكن إعتبار صفقة الأسلحة الفرنسية لليبيا غاية ووسيلة فى نفس الوقت .

فمن حيث أنها غاية نلاحظ أن مبيعات الأسلحة تمثل ١٧ ٪ من صادرات فرنسا الصناعية[١] ، فمنذ عام ١٩٥٧ تم صنع ١١٠٠ طائرة ميراج ذهب ثلثها إلى السلاح الجوى الفرنسى وصدر الباقى[٢] إلى الخارج كما أن ثمن الأسلحة المصدرة إلى ليبيا سوف يخصم من ثمن البترول الليبى الذى تقوم فرنسا باستيراده وتدفع ثمنه بالعملة الصعبة[٣] ، على العكس من البترول الجزائرى الذى تدفع فرنسا ثمنه بالفرنك الفرنسى ، الأمر الذى يحقق توازناً فى ميزان فرنسا التجارى ، ولقد رد ميشيل دوبريه على الضجة التى أثيرت بشأن مبيعات الأسلحة قائلا « أن أولئك الذين يرفعون عقيرتهم بالصياح منافقون فالأنجلو ـ سكسون يخشون من أننا سنأخذ أسواقهم » وكان يشير بذلك إلى أن الولايات المتحدة التى كانت قد باعت عشر طائرات مقاتلة طراز ف — ٥٠ إلى الملك أدريس وكانت تأمل فى بيع عشر طائرات أخرى على حين كانت بريطانيا تأمل فى بيع دبابات سنتوريون .[٤]

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن الصنداى تلجراف عدد ٦ / ٣ / ١٩٧٠

(٢) » » » » » لوموند عدد ٦ / ٢ / ١٩٧٠

(٣) » » » » » التايم الأمريكية عدد ٥ / ١ / ١٩٧٠

(٤) » » » » » لونوفيل أوبزرفاتوار الفرنسية عدد ٣٠/١/١٩٧٠

ثم أن بريطانيا تزود العراق والاردن بالأسلحة بينما تقوم الولايات المتحدة بتزويد تركيا وايران والمملكة العربية السعودية واسرائيل بالأسلحة أيضا ، وفى هذا الصدد يقول هنرى كيس رئيس مبيعات الأسلحة فى البنتاجون « إن هذه المبيعات تدر لنا ٥٠٪ من نفقات انتشار قواتنا فى الخارج »[١] .

وتعتبر هذه الصفقة وسيلة لانه بواسطتها تستطيع فرنسا منافسة الوجود السوفيتى فى المنطقة العربية والوقوف حائلا دون امتداده إلى منطقة غرب المتوسط وهو المبرر الذى قدمته للمعسكر الغربى عندما تعرضت للهجوم من جانبه بسببها .

ثانيا : المصالح السياسية :

قد يبدو من العسير أحيانا الفصل بين ما يعد من المصالح الاقتصادية وما يعد من المصالح السياسية وذلك للارتباط الوثيق بين هاتين الطائفتين من المصالح .

وبالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا فإنها تعد جزءا هاما لما يعرف باسم سياسة فرنسا فى البحر المتوسط إذ تمتلك دول هذه المنطقة السواحل الجنوبية لهذا البحر ، وتهدف فرنسا من وراء سياستها هذه إلى منع تصادم الوجودين السوفيتى والامريكى فى المنطقة ولذلك فقد دعت إلى خفض الوجود فى البحر المتوسط لأساطيل الدول غير الواقعة عليه ، وإذا كان من الممكن تفسير هذا على أساس أن أى توتر فى المنطقة قد يعرض توصيل البترول الجزائرى والليبى إليها للخطر (شكل هذا البترول ٤٢٪ من تموين فرنسا البترولى عام ١٩٦٩)[٢] وهذا يمثل المساس بمصالحها

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩٧٠/٢/٦ .

(٢) المرجع السابق .

الاقتصادية ، فإنه يمكن تفسيره أيضا على أساس الرغبة فى عودة الاسطول الفرنسى إلى البحر الأبيض والذى كان الجنرال ديجول قد سحبه عقب استقلال الجزائر ١٩٦٢ وفى تدعيم وجود هذا الاسطول ونفوذه فى المنطقة .

ويقتضى هذا بطبيعة الحال تدعيم العلاقات والروابط مع الدول الساحلية لهذا البحر ، كما أن من شأن انتشار النفوذ السوفيتى المتزايد فى منطقة شرق المتوسط إلى غربه أن يخلق موقفا خطيرا بالنسبة للغرب وبعد . . . فإن فرنسا كانت وستظل دولة غربية تشارك المعسكر الغربى مصيره مهما قيل عن اختلاف وجهات النظر بينها وبين أمريكا زعيمة المعسكر الغربى ، ومهما قيل أنها تنتهج سياسة مستقلة عن سياسة المعسكر الغربى منذ أن وصل الجنرال ديجول إلى السلطة .

كما أن تحسين العلاقات وتوثيقها بدول شمال أفريقيا يمكنها ، من ناحية أخرى ، إلى النفاذ إلى المستعمرات الفرنسية السابقة فى غرب أفريقيا ومقاومة النفوذ الأمريكى المتزايد هناك .

أما بالنسبة لليبيا فإن اتجاهها نحو فرنسا يمكن تفسيره على ضوء ظروف الحرب الباردة التى تحكم علاقة المعسكرين الشرقى والغربى ، إذ أنه رغم الخلاف بين وجهتى النظر الفرنسية والامريكية إلا أن تزويد فرنسا لليبيا بالاسلحة لن يخلق التعقيدات التى قد تنجم عن قبول ليبيا لأسلحة سوفيتية ، ويمكن تفسيره أيضا على ضوء موقف فرنسا من أزمة الشرق الاوسط إلى جانب الدول العربية ، كما يمكن أن نرجع هذا الاتجاه إلى رغبتها فى توحيد جهودها مع الجزائر وتكوين جبهة مشتركة عند المطالبة برفع السعر البترولى فى مواجهة فرنسا ، ويفسر هذا الاتجاه أيضا على أساس أن حجم التعامل التجارى مع دول السوق المشتركة باعتبار أن دوله تعد من

أكثر الدول استيرادا للبترول الليبى » كما أن واردات ليبيا من دول السوق كانت تمثـل ٦٥٪[1] من حجم وارداتها عام ١٩٦٤ ، يبدو مبررا لزيادة الارتباط اقتصاديا بفرنسا التى تعد أكثر دول السوق نفوذا فى داخله

---

(١) د . رضا فرج (مرجعه السابق) ص١٠ .

ثالثا

ليبيا وبريطانيا

عرضنا فى الفصول السابقة إلى الدور الذى لعبته بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية فى التمكين للنفوذ الغربى فى ليبيا مستخدمة فى ذلك كل ماعرفت به من أساليب سياسية وبخاصة مبدأها الشهير « فرق تسد » عندما أصرت على فصل مصير برقة عن باقى الأقاليم الليبية بمنحه الحكم الذاتى فى يونيو ١٩٤٩ ، وعندما حاولت تجزئة الوصاية على ليبيا باتفاقية بيفن ـ سفورزا عام ١٩٤٦ وعندما وقفت فى مجلس الأمم المتحدة عقب استقلال ليبيا تدافع عن فكرة النظام الإتحادى « الفيدرالى » .

ومن الملاحظ أنه منذ أن بدأ دور أمريكا يتعاظم فى المنطقة العربية سواء بسبب موارد هذه المنطقة البترولية الضخمة أو بسبب الموقع الاستراتيجى الهام والأهمية العسكرية الكبرى التى يمكن أن تلعبها هذه المنطقة فى حالة قيام حرب بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ، وأيضا بسبب الظروف السياسية التى سادت العالم فى نهاية الحرب الثانية والتى تمثلت فى نزول بريطانيا من مرتبة الدول العظمى إلى دولة من الدرجة الثانية وحدوث ظاهرة الاستقطاب الثنائى ؛ من الملاحظ أنه لكل هذه الإعتبارات بدأ النفوذ البريطانى فى ليبيا يتراجع أمام تعاظم النفوذ الأمريكى وزيادته بحيث أنه بعد أن كان الاتجاه نحو بريطانيا يشكل حجر الزاوية فى سياسة

ليبيا الخارجية بعد الاستقلال أصبحت أمريكا تحتل هذه المكانة بعد تولى مصطفى بن حليم الوزارة الليبية عام ١٩٥٤ وقبول ليبيا لمبدأ أيزنهاور .

أضف إلى هذا أن الاعتبارات العسكرية التى كانت فى ذهن مخططى السياسة البريطانية عندما بحثوا لبريطانيا عن قواعد على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط بدلا من قاعدة السويس كانت مرتبطة بنفوذ الأسطول البريطانى فى هذا البحر الاستراتيجى و بثقل بريطانيا العسكرى وضخامة التزاماتها العسكرية بالنسبة لإمبراطوريتها المتسعة الأرجاء . فلما بدأت هذه الإمبراطورية فى الإنكماش نتيجة لقيام الحركات التحررية واستقلال المستعمرات والمحميات البريطانية فى المنطقة و نتيجة لميزان القوى الحالى فى العالم ومحاولة أمريكا الحلول محل بريطانيا وفرنسا بدأت القواعد البريطانية تفقد أهميتها تدريجياً .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفسر سبب قبول بريطانيا الجلاء عن قواعدها العسكرية فى كل من طبرق والعدم فى ليبيا على ضوء الاعتبارات الآتية :

(١) أن الأغراض التى أنشئت من أجلها هذه القواعد أخذت فى التضاؤل .

(٢) أن وجود القواعد البريطانية فى المنطقة يصبح لا معنى له بعد تصفية القواعد الأمريكية خاصة وأن أمريكا تعد صاحبة النفوذ الأقوى والمصالح الأكثر أهمية فى الأراضى الليبية حيث تملك نحو ٩٠ ٪ من شركات إنتاج البترول الليبى .

(٣) قد يؤدى تصفية القواعد البريطانية إلى حدوث مزيد من التقارب الإقتصادى مع حكومة الثورة وهو ما يعنى بريطانيا حالياً التى تستورد نحو $\frac{1}{4}$ حاجتها من البترول من ليبيا وتصدر لها جانباً لا يستهان به من صادراتها .

(٤) كذلك يجب أن يؤخذ فى الإعتبار ما يترتب على تصفية هذه القواعد من خفض لالتزامات بريطانيا المالية بالنسبة لإنتشار قواتها العسكرية فى الخارج .

رابعاً

موقف الثورة من القضية الفلسطينية

تعتبر المشكلة الفلسطينية أحد العوامل الرئيسية والهامة فى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ، وإذا كنا قد سبق أن ذكرنا فى موضع آخر من هذا المبحث الدور المتخاذل الذى إتخذته حكومة ليبيا فى العهد الملكى من النشاط الصهيونى المتزايد فى البلاد فإنه يمكننا القول أن موقف حكومة الثورة من القضية الفلسطينية إنما يمثل رد الفعل الوطنى إزاء هـذا الدور فى محاولته لإصلاح ما أفسدته الملكية ، ومع إيمان عميق بعروبة ليبيا وبارتباطها مصيريا بمـا ستسفر عنه المعركة بين العرب وإسرائيل ، وفى هذا المعنى يقول السيد صالح مسعود بويصير وزير الوحدة والخارجية الليبى فى كتابه « جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن » الصادر عام ١٩٦٦ :

« . . يتضح أن العون للفدائيين ولكل مجهود عربى ليس فرض كفاية يقوم به البعض دون البعض بل هو واجب حتمى على كل فرد ، وفى كل قطر من عالمنا العربى الكبير ولا نتصور أن يكون الأمر خاصا بالعرب المجاورين لفلسطين بل أن الموضوع خاص بالجميع وخطر على الجميع » ويضيف . . أما دول شمال أفريقيا فليكن واضحاً أمامها جميعا أنه من غير المنطق ولا المعقول إذا إستطاعت إسرائيل أن تكمل منطقة الشرق العربى بغزوها أن تبقى تلك الدول راغدة هانئة آمنة لبعد المسافة ومتعللة بانعدام الأطماع ، أما بعد المسافة فلم يعد العالم يعترف به وأما إنعدام الأطماع فمنطق ضعيف إذ أن من أهداف الصهيونية السيطرة على العالم ، وحين بحث خلق وطن لليهود قبل

نصف قرن كانت ولاية برقة فى ليبيا محلا مقترحا لذلك وتحت يدنا تقرير رسمى منقول عن جمعية يهودية إنجليزية يشرح رحلة خبراء الصهيونية إلى ليبيا وتفحصهم أحوال برقة فى أواخر العهد العثمانى والصهيونية تتغنى بتاريخ لها فى بعض الأجزاء الليبية وبثورة أحرقت فيها الأخضر واليابس هناك قبل ألف ومئات السنين . . [1] ».

إذن فإن هناك ثمة عوامل تاريخية إلى جانب الإعتبارات القومية والإعتبارات المتعلقة بأمن ليبيا قد لعبت دورها فى تحديد موقف الثورة من المشكلة الفلسطينية . وهذه العوامل لم تظهر آثارها بعد قيام الثورة فقط بل كانت سابقة عليها وتمثلت فى المظاهرات التى قام بها الشعب الليبى أثناء عدوان يونيو ١٩٦٧ عندما أحرق محال ومتاجر اليهود ومنع المياه عن قاعدة هويلس الأمريكية الأمر الذى أضطر سلطات القاعدة إلى إستيراد المياه المعلب بالطائرات من أوربا [2] . كما أنها كامنة فى تكوين الفكر السياسى للمسئولين الليبيين فقد صرح العقيد معمر القذافى لبعثة التليفزيون العربى التى زارت ليبيا فى شهر أكتوبر ١٩٦٩ أنه من بين العوامل التى عجلت بقيام الثورة الليبية حادثة حريق « المسجد الأقصى » كما صرح أيضا بأن مفتاح الشفرة التى أستخدمت مع مختلف وحدات الجيش الليبى ليلة الثورة هو « فلسطين لنا » وأن كلمة السر هى « القدس » . على هذا النحو كان التفكير فى فلسطين وفى مصير فلسطين يشغل فكر رجال الثورة فى ليبيا . . وإذا نظرنا إلى ماضى رجل له أهميته ودوره فى التأثير على سياسة ليبيا الخارجية وهو السيد صالح مسعود بويصير وزير الوحدة والخارجية الليبى نلاحظ أنه كان من بين الذين خاضوا حرب ١٩٤٨ دفاعا عن عروبة فلسطين وأن الرسالة التى تقدم بها لنيل درجة الماجستير من الأزهر الشريف

---

(١) النهار ١٣ / ٩ / ١٩٦٩ .

(٢) الأخبار ١١ / ١١ / ١٩٦٩ .

كانت عن كفاح شعب فلسطين كما أن العمل الذى كان يمارسه بالقاهرة ، وقد لجأ إليها فراراً من إضطهاد الحكم السابق له فى ليبيا لموقفه من المعاهدات هو تولى السكرتارية العامة للجنة الإسلامية لمساعدة الطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون فى أوروبا وأمريكا وإستطاعت توفير المصروفات لـ ٩٠٠ طالب فلسطينى [١] وهو إلى جانب هذا كله صديق شخصى للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة « فتح » الفلسطينية [٢].

ولم تكد الثورة الليبية تقوم وتعلن عن طابعها التقدمى حتى وجهت إليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رسالة تهنئة أذاع نصها راديو طرابلس وتضمنت . . « إن القاعات السياسية والعسكرية للجبهة تقدم لكم تأييدها التام ، وتعد نفسها جزءا لا يتجزأ من جيشكم الخاص الفتى ، كما تعتبر ثورتكم ، شأنها فى ذلك شأن أى ثورة عربية خطوة واسعة على طريق تحرير فلسطين »[٣] .

وعلى الطرف الآخر من المشكلة ظهر قلق اسرائيل واضحا بسبب قيام الثورة فى ليبيا وعقدت الحكومة الاسرائيلية فى اليوم التالى لقيام الثورة اجتماعا غير عادى لبحث هذا الحدث الخطير فى المنطقة العربية وأثره على النزاع العربى الإسرائيلى الدائر فيها ، كما أبدى المراقبون السياسيون ملاحظاتهم عن الاستقبال الحماسى الذى أظهرته المنظمات الفلسطينية لنبأ قيام الثورة الليبية[٤] .

---

(١) الأخبار ١٩٦٩/٩/٩ .

(٢) النهار ١٩٦٩/٩/١٣ .

(٣) Journal de Genéve ١٩٦٩/٩/٢ .

(٤) Le Monde ١٩٦٩/٩/٤

وبعد قيام الثورة أبدى المسئولون الليبيون اهتمامهم البالغ بالقضية قولا وعملا .

فقد صرح العقيد معمر القذافى بأن سياسة الحكومة الليبية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية هى التأييد والدعم بلا حدود وهو الأمر الذى أكده السيد ياسر عرفات خلال زيارته التى قام بها إلى ليبيا عقب قيام الثورة .

وفى مجال العمل أصدر مجلس قيادة الثورة الليبى قراره بالإفراج حالا عن أموال التبرعات لصالح المقاومة والتى كانت مجمدة فى العهد الملكى .

كما صرح وزير الوحدة والخارجية فى ندوة اتحاد طلاب فلسطين أن ليبيا قد ألغت عقدا مع سويسرا بسبب موقفها من الفدائيين ، وذكر الوزير أنه استدعى سفير سويسرا فى ليبيا وأبلغه دهشة ليبيا لموافقة السلطات السويسرية على الإفراج عن مردخاى رحامين ضابط الأمن الاسرائيلى الذى قتل الفدائى الرابع فى حادث الهجوم الذى وقع على طائرة العال السويسرية بمطار زيورخ ومضى الوزير يقول « لقد رفضنا منطق السفير السويسرى فى تبرير إفراج حكومته عن مردخاى رحامين والذى يستند إلى القول بأن ضابط الأمن الاسرائيلى كان فى حالة ذعر وتأثر وذكرت له أن الفلسطينيين أكثر ذعرا وتأثرا لأن أرضهم قد سلبت وشعبهم قد شرد نتيجة اغتصاب الاسرائيليين لوطنهم وقلت له بصراحة ووضوح إذا لم تفرجوا عن الفدائيين الثلاثة فليست بيننا وبينكم علاقة بعد اليوم »[1] . . .

وفى مجال إحكام تطبيق أحكام المقاطعة أصدر وزير المالية الليبى قرارات بحظر التعامل مع الشركات الأجنبية المخالفة لمبادىء المقاطعة ومن بينها القرار الصادر بمنع استيراد أى نوع من

---

(١) الأنوار ١٦/١٠/١٩٦٩

سيارات الجيب التى تنتجها الشركة الإيطالية « ويلز » لثبوت حصولها على ترخيص لصناعة هذا النوع من السيارات من الشركة الأمريكية « كيزر جيب » المحظور التعامل معها . كما أصدر قرارا بمنع التعامل مع شركة « فريزر آند كومبانى » حيث أن منتجاتها تتم بناءا على ترخيص من الشركة الأمريكية « كوكاكولا » المحظور التعامل معها كما أصدر قرارا أيضا باستمرار إدراج الباخرة الليبرية جاجاس فى القائمة السوداء بجنسيتها الإنجليزية الجديدة لدأبها على الخروج على مبادىء المقاطعة[1].

ولقد صرح أحد المسئولين فى منظمة فتح بأن ليبيا ستزودهم بقاعدة التدريب على أراضيها ، كما أن الهيئات المؤيدة للعمل الفدائى الفلسطينى أصبحت تمارس نشاطها علنا وفى شارع طرابلس الرئيسى بعد أن كانت تمارس هذا النشاط بشكل سرى فى العهد الملكى السابق ، والمعونات المادية سواء من جانب الحكومة أم من جانب الشعب أصبحت تغدق بسخاء على الفدائيين فكان العرض الوحيد المؤكد بالمعونة المادية للمنظمات الفدائية (فى مؤتمر القمة العربى الخامس ـ ديسمبر ١٩٦٩) من جانب ليبيا التى أعلنت عن استعدادها لتقديم أربعة ملايين جنيه لمنظمة فتح ، ولم يكن الشعب الليبى أقل سخاءا من الحكومة الليبية فبلغت تبرعاته لصالح المقاومة نحو ثلاثمائة ألف جنيه[2] .

وفى شهر فبراير الماضى عين مجلس قيادة الثورة الليبى حارسا عاما لإدارة جميع أموال ممتلكات الرعايا اليهود الذين غادروا البلاد للإقامة النهائية فى الخارج ، ويشمل هذا القرار بصورة أساسية اليهود الذين غادروا ليبيا بعد معارك يونيو ١٩٦٧[3]

---

(١) الجريدة ٥-١٠-١٩٦٩

(٢) ١٩-١-١٩٧٠

(٣) الأهرام ١٠-٢-١٩٧٠

ولم يقتصر شكل العون الذى قدمته ليبيا للمقاومة الفلسطينية على جانبها المادى الذى سقنا أمثلة منه ولا على احكام تطبيق مبادىء المقاطعة فحسب بل إن قائد الثورة قد تدخل شخصيا لجمع كلمة الفدائيين فعمل على التوفيق بين منطق فتح والجبهة الشعبية إنطلاقا من عقيدته بان فلسطين لا تتحرر إلا باتحاد المقاتلين[1] ، سواء أكان هذا الاتحاد يتمثل فى حشد طاقات جميع الدول العربية ، أو يتمثل فى توحيد كلمة المنظمات الفدائية المتعددة الاتجاهات .

وكما سبق أن رأينا موقف ليبيا من سويسرا بسبب موقفها من الفدائيين فإن السمة الظاهرة لسياسة ليبيا الخارجية هو تأثرها بالموقف الذى تتخذه الدول الأخرى من القضية الفلسطينية فمنذ الأيام الاولى للثورة أكد العقيد معمر القذافى أن موقف ليبيا الثورة فى علاقاتها مع الدول هو رهن بموقفها من القضية الفلسطينية والكفاح المسلح الفلسطينى وهو الأمر الذى أكدته بالفعل مواقفها المختلفة فأثناء مفاوضات الجلاء عن القواعد البريطانية أعرب الوفد البريطانى عن أمله فى زيادة وتوثيق العلاقات الإنجليزية الليبية الامر الذى يساعد على تنشيط الحركة التجارية البريطانية الليبية وغداة توقيع إتفاقية الجلاء فى مارس ١٩٧٠ قالت جريدة « التايمز » اللندنية ما ترجمته أن الحواجز التى كانت تقف حجر عثرة (والمقصود بذلك القواعد) بين بريطانيا وليبيا الثورة قد زالت الآن بعد أن شلت فعاليتها وأصبح بالإمكان نقلها إلى الموقع المناسب على أمل أن تفسح المجال لقيام علاقات جديدة أكثر ودية من السابق وأبعد أثرا من الماضى ورحبت ليبيا بذلك مع إيضاح أن هذا الوضع سيحدده موقف بريطانيا من القضية الفلسطينية .

وعندما أصدرت اليونان قراراً بمنع كل فلسطينى الأصل من دخول اليونان مهما كانت جنسية

---

(١) النهار ١٨-١٢-١٩٦٩

جواز السفر الذى يحمله هدد وزير الوحدة بأن اليونان إذا أصرت على قرارها هذا فإن ليبيا قد تجد نفسها مضطرة إلى معاملتها بالمثل [1].

وفى أكتوبر عام ١٩٦٩ عندما حدثت الازمة بين المقاومة الفلسطينية والسلطات البنانية أبلغ وزير الخارجية الليبي السفير اللبنانى فى طرابلس أن مصير العلاقات الليبية البنانيه يتوقف على موقف الحكومة البنانية من إطلاق حرية العمل الفدائى

ولقد إستطاعت حكومة ليبيا الثورة أن تستفيد بمهارة من أهمية علاقاتها الإقتصادية بدول العالم المختلفة وبأسلوب كريم يهدف إلى خدمة القضية الفلسطينية خاصة والعربية عامة وفى هـذا المعني يقول وزير الخارجية الليبي « إن طريق المصلحة الإقتصادية هو الطريق الذى يجب أن تسلكه السياسة » ، وأردف قائلا « إن واجب العرب فى تقديم العون الفلسطينيين يجب أن يتأثر بمنطق تشرشل الذى قال « إن العون البريطانى للصهيونية حق وليس منة » [2] .

(١) الاخبار ٣ / ١٢ / ١٩٦٩ .

(٢) الانوار ١٦ / ١٠ / ١٩٦٩ .

المبحث الثالث

موقف الثورة من النزاع العربى الاسرائيلى

أولا : المقاومة الفلسطينية :

صرح العقيد معمر القذافى بأن سياسة الحكومة الليبية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية هى التأييد والدعم بلا حدود ، كما صرح بذلك أيضا وزير الخارجية والوحدة ، وأن التعليمات قد صدرت بالافراج عن الأموال المجمدة ، وبتحويل كل أموال التبرعات فى الحال . كما صرح السيد ياسر عرفات خلال زيارته التى قام بها لليبيا بأن المسئولين قد أبدوا تضامنهم مع الثورة الفلسطينية وتأييدهم المطلق لها ، وأبدوا إستعدادهم التام لدعمها بجميع الامكانيات بلا حدود .

وفى مجال التنفيذ العملى لهذه السياسة قامت الحكومة الليبية بالغاء عقد مع سويسرا بسبب موقفها المتحيز من الفدائيين العرب المعتقلين فى سجونها منذ هجومهم على طائرة العال الاسرائيلية فى مطار زيورخ وعهدت بالعقد للحكومة الفرنسية لموقفها من العرب .

كما اتخذت حكومة الثورة موقفا متشدداً الى جانب قوات المقاومة الفلسطينية عندما حدثت الازمة بين هذه الاخيرة وبين السلطات اللبنانية فى أكتوبر عام ١٩٦٩ .

ويمكن تفسير هذا الموقف من جانب حكومة الثورة بالنسبة للمقاومة الفلسطينية بالتزامها

بسياسة عربية تحررية ، واعتباره يمثل رد فعل مضاد لموقف ليبيا الملكية من القضية الفلسطينية من حيث تهاونها فى مواجهة النشاط الصهيونى والمؤسسات الصهيونية داخل البلاد ومحاولتها تصفية القضية الفلسطينية . كما يمكن تفسيره من ناحية أخرى على أســاس تماثل تجربة الشعبين الليبي والفلسطيني أمام محاولة استعمارية لتشريده واغتصاب دياره وأراضيه .

خامسا

دول المواجهة

يرتبط موقف حكومة الثورة من المعركة إرتباطا وثيقا بقضية الوحدة والتى مكانها الجزء الأخير من هذا البحث وسنقتصر هنا على تقديم تفسيرات لرد الفعل الغربى أزاء تصريحات قادة الثورة التى أعلنوا فيها أن كل الامكانيات المالية والعسكرية الليبية ستوضع فى خدمة المعركة المصرية وخاصة بعد توقيع ليبيا صفقة الأسلحة مع فرنسا والتى أثارت ضجة كبيرة فى الدوائر الرسمية وغير الرسمية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأصبح الرأى السائد أن هذه الصفقة ستسلم الى الجمهورية العربية المتحدة الامر الذى قد يؤثر على ميزان القوى فى المنطقة لصالح أعداء إسرائيل.

وموقف الولايات المتحدة المفترض يمثل تحديا لهذا الاتجاه فليس مما يتفق مع سياستها بالنسبة للنزاع العربى الاسرائيلى بما فى ذلك القضية الفلسطينية أن تنضم ليبيا الدولة الغنية ببترولها والقادرة على شراء الأسلحة والتى يمكنها بواسطة حجمها الجغرافى الكبير أن تقدم عمقا استراتيجيا للجبهة المصرية، وليس مما يتفق مع هــذه السياسة أن تسبب ليبيا بموقفها هذا اختلالا فى ميزان القوى لصالح الدول العربية وهى (أى الولايات المتحدة) التى حرصت دائما على أن يكون ميزان القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل ومدتها بالصفقات العديدة من طائرات السكاى هوك والفانتوم والفنيين والخبراء العسكريين بحيث تصبح قوة إسرائيل وحدها متفوقة على قوة جميع الدول العربية، وكان من مقتضى ذلك أن تظل القوات الامريكية قواعدها بليبيا لمعالجة مثل هذا الموقف علما بأن مايوجد بهذه القواعد من قوات تكفى للقيام بهــذه المهمة حيث يقدر البعض حجم القوات البريطانية

والأمريكية فى طبرق بفرقتين مدرعتين ويمكن أن يتم تدعيمهما بمشاة الاسطول السادس وحتى بدون هذا التدعيم تستطيع هذه القوات أن تقوم بمهمتها على خير وجه حيث أن تعداد الجيش الليبى لا يتجاوز ستة آلاف رجل فلماذا لم تقم الولايات المتحدة بأى عمل إيجابى حتى الآن ؟ قد نستطيع أن نفسر ذلك على ضوء الاحتمالات الآتية :

١ — الحرص على عدم التدخل المباشر فى نزاع الشرق الأوسط تجنبا لأى رد فعل من جانب الاتحاد السوفيتى قد يثيره تدخلها وحرص كل منهما على تجنب المواجهة بقدر الامكان .

٢ — ربما كانت الولايات المتحدة تتصور أن تصريحات قادة الثورة فى ليبيا بالنسبة للنزاع العربى الاسرائيلى لا تعدو أن تكون مجرد شعارات ترفعها الثورة لاكتساب شعبية كبيرة لها بين جماهير الشعب الليبى الذى يبدى اهتماما كبيراً بتطور النزاع فى المنطقة .

٣ — أن القوات الليبية لا تستطيع بوضعها الراهن أن تقدم مساهمة إيجابية للمعركة حتى بعد أن عقدت ليبيا صفقة الأسلحة مع فرنسا .

٤ — وبالنسبة لصفقة الأسلحة الفرنسية الى ليبيا فان الاطمئنان السائد لدى المراقبين العسكريين لا يرجع الى حجم الصفقة لأن حجم الصفقة كبير ويؤثر بالنسبة لميزان القوى فى المنطقة ولكنه يرجع الى القدرة على استعمال هذه الأسلحة على التفصيل الآتى :

أن صفقة الأسلحة الفرنسية لليبيا والتى تقدر قيمتها بـ ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى ستسلم إلى ليبيا فى الفترة بين عام ١٩٧١ و ١٩٧٤ وتتضمن الصفقة خمسين طائرة (ميراج ٥) وهى تشبه الطائرات الفرنسية التى يستخدمها الإسرائيليون الآن ، وثلاثين طائرة ميراج حديثة طراز

(أ . ى .) مزودة برادار دوبلر للطيران المنخفض والتصويب عندما تكون الرؤية ضعيفة وعشرين طائرة (ميراج - ٣) وتستخدم كطائرات تدريب واستكشاف[١] .

والسبب فى عدم استطاعة هذه الصفقة التأثير على ميزان القوى فى الشرق الأوسط لا يرجع إلى وعود الليبيين للفرنسيين بعدم إستخدامها فى الصراع وإنما يرجع إلى عدم القدرة على إستخدام هذه الأسلحة فى الوقت الحاضر على الأقل لأنه ليس لدى ليبيا الطيارون الذين يستطيعون قيادة طائرات الميراج التى تحلق بسرعة ألفى كيلومتر فى الساعة إذ لديها فقط أحد عشر طياراً معهم شهادات تخول لهم قيادة الطائرات التى تفوق سرعتها سرعة الصوت . كما أن فترة الطيران النفاث التى قضاها أكثر الطيارين الليبيين تدريباً لا تزيد على ٥٧ ساعة[٢] ومن ثم فانه يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل لكى يتدرب على الميراج الجديدة طراز (٣ . أ ى .) .

ثم أنه بالإضافة إلى قلة عدد الطيارين الليبيين فان الطائرات الميراج موضوع الصفقة ، وخاصة أنها تعد من أحدث أنواع الطائرات ، سلاح معقد للغاية وتحتاج لتشغيلها إلى أجهزة دقيقة باهظة التكاليف فهى تحتاج لشبكة رادار ووسائل دفاع جوية ليلية وإنتاج أوكسجين سائل كما تحتاج لجيش من الطيارين والميكانيكيين والفنيين .

ولقد صرحت فرنسا بأن تسليم الصفقة لليبيا سيتم خلال فترة زمنية طويلة نسبيا بين عامى ١٩٧١ و ١٩٧٤ وعلى دفعات قليلة بحيث أنه يمكن مراقبة وفاء ليبيا بالتزامها بعدم تسليم هذه الطائرات لطرف ثالث فاذا ما أخلت ليبيا بالتزامها هذا فانه يمكن لفرنسا عندئذ أن توقف تسليم باقى الصفقة .

---

(١) و (٢) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن التايم الامريكية عدد ١٩٧٠/٢/٥

ثم أنه حتى بفرض أن ليبيا قد أخلت بالتزامها وقامت بتسليم الطائرات لمصر فان هذه الأخيرة لن تستطيع إستخدامها حيث أنها ليس لديها العدد الكافى من الطيارين المدربين لقيادة طائراتها الميج والسوخوى .

ومن المحتمل أيضاً فى خلال تلك الفترة التى ستنقضى على تسليم الصفقة كاملة لليبيا وفى إعداد الفنيين والطيارين اللازمين لقيادة هذه الطائرات أن يتم إيجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وبهذا لا يوجد محل للخوف من إستخدام الطائرات الفرنسية ضد إسرائيل .

إنه بفرض استطاعة تخطى كل العقبات السابقة ، رغم صعوبة ذلك الشديدة فإن أمريكا قادرة على أن توفر لاسرائيل قوة الردع الجوى اللازمة حتى مع وجود الصفقة الفرنسية فى يد المعسكر العربى . ورغم أن للاعتبارات السابقة وجاهتها بالنسبة لاستخدام الاسلحة الفرنسية فى النزاع العربى الاسرائيلى الدائر حاليا فى منطقة الشرق الاوسط إلا أننا نرى أيضا أن هـذه الصفقة لا تتجرد من كامل أهميتها كما قد يرى المتفائلون فى الغرب للاعتبارات الآتية :

أن حصول ليبيا على أحدث أنواع الطائرات الميراج لا يقتصر فقط على حجم هذه الصفقة بل أنه يتضمن عنصرا آخر هو أن يصل إلى أيدى العرب السلاح الذى اعتمدت عليه اسرائيل طويلا فى عملياتها العسكرية والذى كان إلى عهد قريب أن لم يكن حتى الآن يشـكل معظم القوة الجوية الاسرائيلية وبهذا يضاف إلى الميزة الكمية الميزة النوعية بحيث أن هذه الميزة لا تقتصر فقط على خصائص الميراج المقاتلة إلى جانب خصائص الميج والسوخوى بل أنها تمثل نوعية السلاح الذى يستخدمه العدو ولن تتوقف فرنسا عن مد ليبيا بالسلاح طالمـا أصبحت مرتبطة بمصالحها البترولية هناك ، كما أن ميزة الحصول على السلاح المماثل لسلاح العدو لن تفقد أهميتها إلا إذ عملت اسرائيل على أحداث تغييرات جوهرية فنية فيما لديها من ميراج أو إذا قررت الاعتماد اعتمادا كليا فى تكوين سلاحها الجوى على الطائرات الأمريكية مثل السكاى هوك والفانتوم .

ثم أنه لا يمكن التغافل عن الجانب المعنوى لهذه الصفقة بحيث أنها ترفع من روح العرب المعنوية وتزيد من قدرتهم على الصمود .

سادسا

الثورة والواقع العربى

المقصود بالواقع العربى هنا هو وجود أنظمة حكم مختلفة وفلسفات سياسية مناقضة لتلك التى نادت بها الثورة الليبية وألزمت نفسها باتباعها غداة قيامها والعالم العربى ملىء بهـذه المتناقضات والمتتبع للتاريخ المعاصر للمنطقة العربية يدرك تماما أن السلام لم يتحقق بين هذه الفلسفات بعضها البعض ولا بين هذه الأنظمة المختلفة ، وأن ساد هذا السلام فى وقت ما فإنه لايعدو أن يكون سلاما ظاهـريا أما تحت السطح فالمتناقضات هى باقيـة تتصارع حتى تتعرض لتجربة حقيقية تزيل عنها القناع وتجربة مؤتمر القمة العربى الخامس الذى عقد فى الرباط فى شهر ديسمبر من العام الماضى ١٩٦٩ أصدق مثال على ذلك . وأول مايلفت نظرنا فى هـذه المتناقضات هو اختلاف أنظمة الحكم فهناك النظم الملكية تعيش جنبا إلى جنب مع النظم الجمهورية ، والنظم الملكية تكاد تكون كظاهرة عامة متعاطفة مع الدول الغربية التى كانت تحتل المنطقة العربية فيما مضى أو التى تسربت حديثا إليها بسبب الدواعى الاقتصادية أو العسكرية ، ثم هناك بين النظم الجمهورية من تتعاطف مع الغرب وتلك التى تتجه نحو الشرق بدرجات متفاوته ، ويلى هذه الظاهرة ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية ذات النظرة العقائدية المختلفة فيما بينها ، وفى داخل الحزب السياسى يحتدم الصراع على السلطة والسيطرة وقد اختطت الثورة الليبية لنفسها فلسفة سياسية محددة تمثلت فى الشعار الذى رفعته فى أول يوم قامت فيه وهو « الحرية — الاشتراكية — الوحدة » . ثم كان تمسك الثورة الصارم بالتعاليم الدينية الذى أضفى على هذه الاشتراكية طابعاً إسلامياً بحيث يمكن القول أن هذه الفلسفة إنما تمثل فلسفة إشتراكية عربية إسلامية

ومن حيث أن نظام الحكم الجديد فى ليبيا نظام جمهورى حيث تنص المادة الأولى من الدستور الليبى المؤقت الصادر فى ١١ ديسمبر عام ١٩٦٩ على أن « ليبيا جمهورية ديموقراطية . . . فإنه يترتب على ذلك أن الأنظمة الملكية فى المنطقة العربية لن تتعاطف مع هذا النظام لما فى فكرة الجمهورية فى ذاتها من معنى الثورة على شكل الحكم فى هذه البلاد الأمر الذى يهدد عروشها وخاصة إذا كانت هذه الملكيات لاتتبع أسلوبا ديموقراطيا فى الحكم لا نظريا فحسب بل وعمليا أيضا ، كما أن الظروف التى سقطت فيها الملكية فى ليبيا تعد عاملا مشجعا لأى حركة ثورية من حيث أنها تنهض دليلا على أن الاستقرار الظاهرى أو الاستسلام من جانب الشعب ليس معناه أن فكرة الثورة غير موجودة ، أو أن التنظيم الثورى غير قائم ، أو أن احتمال نجاحها بعيد بسبب احكام قبضة النظام القائم على الحكم والسيطرة على البلاد ففى ليبيا كانت تقف فى وجه التنظيم الثورى عقبات يكاد يبدو مستحيلا فى ظاهرها التغلب عليها ، كان هناك انفصال الأقاليم عن بعضها ، وكانت هناك الحساسيات الاقليمية وقوة الأمن التى تحمى النظام القائم بعددها الذى يزيد عن ضعفى عدد الجيش الليبى ذاته واسلحتها التى تفوق مالديه من أسلحة بمراحل والقواعد الأجنبية التى تدعم وجوده وأجهزة المخابرات الغربية المزودة بأحدث الوسائل وأكفأ العناصر ورغم كل هذه العوامل قامت الثورة فى ليبيا ونجحت . بل أنها نجحت دون أن نعلم بأن رصاصة واحدة قد أطلقت لمواجهتها ولحماية النظام القائم

وهكذا نرى أن نجاح هذه الثورة فى حد ذاته وقدرتها على الاستمرار لن ترضى عنه الأنظمة الملكية القائمة ولا القوى الخارجية التى يهمها بقاء هذه الأنظمة .

كما أن قيام الثورة الليبية فى المغرب العربى يزيد من رصيد الحركة التقدمية الاشتراكية فى هذه المنطقة الهامة من العالم العربى .

وحيث أن النظام الجديد فى ليبيا يعتنق فلسفة سياسية قائمة على الاشتراكية الإسلامية فإن

معنى هذا أنها تحترم الملكية الفردية الخاصة التي يقدسها الإسلام وفى هذا المعنى تقول المادة الثامنة من الدستور الليبى المؤقت فى فقرتها الأخيرة « ... الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنتزع إلا وفقاً للقانون ، والإرث حق تحكمه الشريعة الإسلامية » كما تقضى المادة السادسة من هذا الدستور على أن «تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التى تحظر أى شكل من أشكال الاستغلال وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع على تحقيق كفاية فى الإنتاج وعدالة فى التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهمة فى تطبيقها للاشتراكية تراثها الإسلامى العربى وقيمه الانسانية وظروف المجتمع الليبى » .

وإذا كان الامر كذلك فانه ليس من المحتمل أن تجد الأيديولوجية الماركسية مكاناً لها فى المجتمع الليبى كما أنه ليس من المحتمل أيضاً أن تتفق النظرة البعثية المسكية مع نظرة النظام الجديد فى ليبيا ، بل أننا لو رجعنا إلى ما سبق أن ذكرناه عن الوضع العقائدى فى المجتمع الليبى فسنلاحظ أن مذهب البعث لن يرفض فقط من جانب المؤيدين لفكرة الإشتراكية الإسلامية بل وأيضاً سيقابل بالرفض من جانب أصحاب نظرية « الشخصية الليبية » حيث أن البعث يعتبر أن التوزيع الراهن للثروات فى الوطن العربى غير عادل ولذلك ينادى بإعادة النظر فى أمرها وتوزيعها بين المواطنين توزيعاً عادلا .

وإذا كانت ليبيا قد أعربت عن تأييدها المطلق وبلا حدود للفدائيين الفلسطينين فان هناك على حدودها الغربية وفى تونس يوجد الحبيب بورقيبة والذى نادى فى عام ١٩٦٥ (مارس) بأن يتفاوض العرب والإسرائيليون والذى قام فى أغسطس عام ١٩٦٥ بإعطاء منديس فرانس رسالة ليقدمها إلى أشكول بشأن هذا الإقتراح ، وذلك عندما كان منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا السابق فى طريقه إلى إسرائيل لحضور مؤتمر النقد الدولى . وما نادى به بورقيبة الأب

كرره مرة ثانية بورقيبة الأبن وزير خارجية تونس عندما دعى فى خطبة ألقاها فى ختام زيارته الأخيرة لألمانيا الاتحادية فى شهر مارس من هذا العام إلى إجراء حوار بين الاسرائيليين والوطنية الفلسطينية وصرح بأن تونس لن يرضى بورقيبة تسرب الأفكار التحررية من حدوده الشرقية إلى داخل بلاده ولا أن يقوم فى ليبيا نظام اشتراكى تقدمى يتعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة ومواقفه نحوها معروفة وأيضا شعوره ، كما أن فى اتجاه ليبيا نحو القاهرة قضاء على فكرة وحدة المغرب الكبير التى نادى بها بورقيبة

وتبقى بعد ذلك قضية الوحدة فهل تتجه ليبيا نحو الشرق فيما يعرف باسم وحدة غرب السويس . أم تتجه نحو الغرب فيما يعرف باسم وحدة المغرب الكبير ؟ . أم تصبح همزة وصل بين المشرق والمغرب بحيث تصل بين هاتين الكتلتين الكبيرتين جناحى القومية العربية فى الشرق والغرب ؟ .

إن قضية الوحدة بالنسبة لليبيا قد تؤدى إلى توحيد الجهود فى سبيل خدمة القضايا العربية عن طريق حشد الطاقات العربية الهائلة ووضعها فى خدمة المعركة الدائرة بين العرب وإسرائيل .

كما أنها قد تكون وسيلة تتيح للاستعمار الايحاء بخلق اتحادات مصطنعة وزعامات متعددة فى مراكز القوى التقدمية مما يؤدى إلى إضعاف الحركة التقدمية بسبب الصراعات على الزعامة .

موقف الحكومـة الليبية الثـورية :

نأت الحكومة الليبية بنفسها ، والثورة ما زالت فى نشأتها تحتاج إلى توحيد الجهود ، عما قد يجره عليها الصراع الحزبى من انقسامات داخلية هى فى غنى عنها لذلك قررت « البعد عن

الحزبية واتجهت إلى إنشاء تنظيم شعبي يجمع قوى الشعب العاملة تحت لواء الشعارات التي قامت الثورة في سبيل تحقيقها (حديث الرئيس القذافي لصحيفة الكفاح اللبنانية ١٩٦٩/١٠/٣ لقاء الرئيس القذافي بالطلائع المثقفة ـ صحيفة الطليعة في ١٩٦٩/١١/٨) .

كما اتسم موقف الحكومة الليبية بالاتزان فبرغم اتجاهها الواضح نحو القاهرة إلا أنها لم تهمل دول المغرب كلية .

سابعا

ليبيا والوحدة .. (كلمة موجزة)

مقدمة :

ليست الوحدة العربية مجرد أمل لإخراج القومية العربية إلى حيز التنفيذ وإنما كانت واقعا عرفته الأمة العربية منذ عهد الدولة الإسلامية الكبرى ، بل وفى ظل الخلافة العثمانية أيضا حتى نهاية الحرب الأولى عندما أدرك الحلفاء أهمية المنطقة العربية فعملوا على تقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينهم بموجب اتفاقية (سايكس – بيكو) عام ١٩١٦ وذلك حتى يعملوا على أضعافها بحيث يتسنى بعد ذلك استغلالها ، كما أن الجهود الانجليزية الأمريكية لخلق اسرائيل ودعمها إنما جاءت تنفيذا لتقرير « بانرمان » الذى حذر الدول الاستعمارية من قيام دولة عربية قوية تهدد مصالحها فى المنطقة وأوصى بتجزئتها ولهذا كانت فكرة الوحدة العربية هى أمل استعادة القوة بالنسبة للدول العربية وحدثت فى سبيل ذلك عدة محاولات كان أولها إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ثم تمثلت هذه المحاولة مرة أخرى فى قيام الجمهورية العربية المتحدة من الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ ثم انضمام المملكة المتوكلية اليمنية إلى هذا الاتحاد بحيث أطلق عليه اسم « الدول العربية المتحدة » فى مارس من نفس العام ، وفى الوقت الذى قامت فيه الوحدة بين مصر وسوريا كانت هناك ثمة محاولة للرد على هذه الوحدة فى قيام « الاتحاد العربى الهاشمى » فبراير ١٩٥٨ من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وأيضا فى الاتفاق الخاص بإنشاء مجلس رياسة مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فى ٢٦ مايو ١٩٦٤ وفى التنسيق السياسى بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن فى ١٣ يونيو ١٩٦٤ .

موقف ليبيا الثورة من الوحدة :

لقد ثار الحديث كثيرا حول وحدة دول شمال أفريقيا الثلاث الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديموقراطية .

ونستظهر موقف حكومة الثورة فى ليبيا من قضية الوحدة من الآتى :

١ ـ تنص المادة الأولى من الدستور الليبى المؤقت الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ على أن « ليبيا جمهورية ديموقراطية حرة السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة » . بل أن الشعار الذى رفعته الثورة الليبية غداة قيامها هو الحرية ـ الاشتراكية ـ الوحدة وفى حديث أدلى به الرئيس معمر القذافى لجريدة الأخبار القاهرية بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣١ جاء فيه :

« . . . أن حركة الجيش وتنظيمها وقادتها كان يطلق عليها إسم الضباط الوحدويين الأحرار ومن شروط الانظمام إليها فى العهد الماضى الالتزام بالسرية والدين والاتجاه الوحدوى » وفى مكان آخر من هذا الحديث قال « . . الوحدة هى أملى العزيز وضرورة حتمية لحماية الشعب العربى من الأعداء ولكى نصل إلى الوحدة الكبرى لابد أن نحقق الخطوة الأولى وهى الوحدة الوطنية » .

وفى مؤتمر شعبى فى طبرق عقد يوم ١٩٦٩/١١/٧ قال العقيد القذافى « أن القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق والسودان وضعت تحت تصرف الثورة الليبية يوم أول سبتمبر مدللا بذلك على أن الوحدة العربية قد تحققت منذ ذلك الحين » . وفى أكثر من مناسبة أخرى أكد المسئولون فى ليبيا على ضرورة الوحدة .

وعقب مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط الذى عقد في الفترة من ٢٢ — ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ والذى ظهر فيه مدى اختلاف الرأى بين الملوك والرؤساء العرب ، اجتمع الرؤساء الثلاثة لمصر وليبيا والسودان في طرابلس حيث انتظمهم مؤتمر القمة وفي هذا المؤتمر اتفق الرؤساء الثلاثة على الاجتماع مرة كل أربعة شهور لمتابعة تحقيق الأهداف المشتركة لشعوبهم ، وصدر على أثر اجتماعهم هذا بيان مشترك تضمن إلى جانب ما اتفقوا عليه مانوجزه في الآتى :

١ — أن هدف الرؤساء هو السعى نحو تحقيق الوحدة .

٢ — ضرورة العمل على اجراء الاصلاحات الاجتماعية والسعى نحو تحقيق التقدم وتثبيت الاشتراكية .

٣ — إن اجتماع الرؤساء الثلاثة إنما جاء نتيجة لانهيار الرجعية في كل من ليبيا والسودان .

٤ — ضرورة توسيع ميدان المعركة من القاهرة إلى طرابلس والخرطوم .

٥ — تشكيل لجان مشتركة لوضع تفاصيل الاتفاق الثلاثى في مختلف الميادين وفي مقدمتها المجال العسكرى والاقتصادى والثقافى .

مبررات الوحدة :

إن الوحدة بين مصر وليبيا والسودان تجد لها أكثر من عنصر مشترك يبرزها وأول هذه العناصر هى الفلسفة السياسية المشتركة بين الدول الثلاث والقائمة على الاشتراكية الاسلامية .

وتتتبع هنا في إيجاز الروابط بين كل من مصر وليبيا ثم مصر والسودان :

الروابط بين مصر وليبيا .

١ ـ التاريخ المشترك واللغة والدين والجنس والجوار الجغرافى .

٢ ـ والتعاون الليبى المصرى تاريخ طويل يرجع الى ما قبل استقلال ليبيا فقدساعدت مصر ليبيا بالمال والمدرسين المصريين الذين أصبحوا يمثلون دعامة برنامجها التعليمى الضخم طوال السنوات العشر الماضية ويقوم هذا البرنامج على أساس النظام المصرى والأمر كذلك بالنسبة للوائح والقوانين المدنية والتجارية وفى عهد الملك أدريس كان يوجد مستشارون قانونيون مصريون فى معظم المصالح الحكومية وكان يمكن لليبيا بموجب اتفاق خاص الاستعانة بالخبراء المصريين فى أى وقت تحتاج اليهم .

الروابط بين مصر والسودان .

١ ـ تستند أيضا الى نفس الروابط التى تعد من مقومات الوحدة البارزة بين جميع الدول العربية من لغة وتاريخ مشترك والدين والجنس والجوار الجغرافى بالاضافة الى المشاركة التقليدية فى مياه النيل .

احتمالات المستقبل بالنسبة لقضية الوحدة.

١ ـ الوحدة مع مصر والسودان

٢ ـ وحدة المغرب الكبير مع تونس والجزائر والمغرب وقد تنضم اليها أيضا موريتانيا .

٣ ـ ربما لسبب أو لآخر ترضى ليبيا بالبقاء كهمزة وصل بين المشرق العربى والمغرب

العربي تحت الشعور بأن هذا الدور قد يعطى لها وزنا سياسيا خاصا يفوق ارتباطها بأى من الجانبين.

أولا : الوحدة مع مصر والسودان :

ويطلق على هذه الوحدة اسم وحدة « غرب السويس » وتتمثل أهمية هذه الوحدة بالنسبة لظروف المعركة الحالية وبالنسبة للاوضاع الاقتصادية بين الدول الثلاث .

والأهمية العسكرية لهذه الوحدة تتمثل فى الآتى :

١ ـ إن فى استطاعة الجمهورية العربية المتحدة أن تضع استراتيجية عسكرية جديده فى نزاعها مع اسرائيل لأن قيام الوحده يعطيها مساحة جغرافية واسعة تبلغ اكثر من خمسة ملايين كيلو متر مربع وهذا يجعلها أبعد من متناول القاذفات الاسرائيلية .

٢ ـ يساعد الاتساع الجغرافى على توزيع القواعد العسكرية والبحرية والجوية وخاصة فى استخدام القواعد الجوية فى هويلس وطبرق والعدم والقواعد الليبية فى البحر الأبيض والسودانية فى البحر الأحمر وقد خصصنا بالذكر القواعد الجوية فى ليبيا لإمكانية التدريب المتاحه للطيران بالنسبة للظروف الجوية والاتساع الصحراوى الملائمين لهذه الأغراض وإن كان هذا لا ينتقص من أهمية القواعد الجوية فى السودان .

٣ ـ كما أن العمليات العسكرية تحتاج إلى دعم اقتصادى لتمويلها وهو الأمر الذى يمكنه أن يوفر موارد البلاد الثلاثة الضخمة ومساهمة ليبيا فى نفقات التسليح لتوافر ما لديها من عملات صعبة .

٤ ـ حشد الأسلحة فى الدول الثلاث وإنشاء قياده عليا وهيئة حرب مشتركة قادره على نقل القوات بين الدول الثلاث .

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية فان الدول الثلاث تشكل تكاملا اقتصاديا فيما بينها ويفسر هذا على ضوء الحقائق التالية :

١ ـ أن ليبيا رغم توافر العملة الصعبة لديها إلا أنها بحاجة إلى الأيدى العاملة للقيام بمشروعات التنمية وللحلول محل المستشارين الأجانب الذين تركوا أعمالهم بعد قيام الثورة وليس أمامها سوى بديلين الأول هو استيراد الأيدى العاملة من الدول الأوروبية المجاورة مثل مالطة وإيطاليا وهؤلاء قلما يتعلمون اللغة العربية التى تعد شرطا ضروريا لممارسة مهنة كمهنة الطب مثلا فضلا عن ارتفاع أجور هؤلاء الأجانب ، وإما أن تستقدم ليبيا فائض الأيدى العاملة فى مصر وهؤلاء يشتركون مع الليبيين فى كثير من العادات والتقاليد واللغة بالإضافة إلى قلة أجورهم .

٢ ـ أن البترول الليبى سوف ينضب يوما ما وهذه حقيقة علمية مؤداها أن البترول لا يستمر إلى الأبد وقد أدرك ذلك قادة الثورة الليبية وصرحوا به وحينئذ ستعود ليبيا إلى مواردها الأصليه كما كانت قبل اكتشاف البترول وبتعيش عليها وقد ألفت مستوى عال من الحياة أن تستعد من الآن بتنمية مواردها وفرصتها تزيد لو كانت هناك وحدة سياسية

٣ ـ أن عمليات ايداع فائض الثراء بلا فائدة لا قيمة له إذ يجمد هذه المبالغ بعيدا عن الاستغلال المفيد وذلك بالمشاركة فى استغلالها فى نطاق الوحدة الجديدة مقابل نصيب من الأرباح فتفيد وتستفيد .

٤ ـ سبق أن رأينا كيف أن فائض الثراء فى ليبيا قد سبب تضخما الأمر الذى أدى إلى

ارتفاع أسعار الحاجيات والخدمات لذلك يرى استثماره فى مشروعات منتجه داخل ليبيا ذاتها أولا ثم فى نطاق الوحدة الجديدة ثانيا إذ مما لاشك فيه أنه كلما اتسعت رقعة الاقليم كلما زادت فرص الاستثمار .

٥ ــ أن الوحدة السياسية من شأنها أن تضاعف ثراء الدول الغنية وذلك عن طريق تعاملها ككتلة اقتصادية فى مواجهة أخطار الكتل الاقتصادية الكبرى .

٦ ــ بلغت واردات ليبيا عام ١٩٦٨ حوالى ٢٢٨٫٥ مليون جنيه استرلينى بزيادة قدرها ٣٥٫٣ مليون عن سنة ١٩٦٧ وهذه الواردات فى غالبيتها استهلاكية[1] باستثناء ١٨٫٥ مليون جنيه واردات خاصة بشركات البترول ويمكن أن تحتل السلع المصرية حجما ليس بالقليل بين هذه الواردات كما يمكن أن تكون أقل فى الأسعار من مثيلاتها الأجنبية .

٧ ــ تقوم فى ليبيا مشروعات لإنشاء صناعة السماد القائمة على صناعة البترول بينما تستورد الجمهورية العربية المتحدة سمادا بعدة ملايين من الجنيهات وفى مثل هذه الظروف فإنه يمكن لمصر أن تحصل من ليبيا على السماد الذى تحتاجه وتقدم لليبيا الخبرة الفنية التى كونتها لديها صناعة السماد المصرية .

٨ ــ كذلك يمكن أن تلعب الخبرة الفنية المصرية دوراً هاماً بالنسبة للمشروع الليبى الخاص بتحويل مياه البحر إلى مياه صالحة لرى الصحراء ومصر لديها دراسات حول هذا المشروع بالنسبة للصحراء الكبرى ويمكن أن تقوم دراسات مشتركة بين البلدين بما يوفر النفقات ويدعم إمكانيات العمل .

---

(١) دراسة من ثوره ليبيا لهيئة الاستعلامات ١٩٧٠ ص٢١ .

أما بالنسبة للسودان فرغم وجود المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة فيه إلا أنه يفتقر إلى رأس المال (المتوافر فى ليبيا) والأيدى العاملة (المتوافرة فى مصر) فالسودان يضم نحو ٤٠ مليون هكتار من الأراضى القابلة للزراعة تنتظر أن تمتد إليها يد الاستغلال ويحول دون ذلك الافتقار إلى الأيدى العاملة الكافية لاستثمار هذه الموارد الطبيعية الهائلة وحينما أدخل الانجليز زراعة القطن فى السودان جلبوا العمال الزراعيين من غرب أفريقيا وهم يقيمون حتى الآن فى أرض الجزيرة وتقوم على أكتافهم زراعة القطن وليس أدل على قلة الأيدى العاملة فى السودان من أن الحكومة السودانية أعلنت عام ١٩٦٢ حالة الطوارىء فى مديرية النيل لجنى محصول القطن فى أرض الجزيرة فأغلقت المدارس فى جميع أنحاء المديرية ليسهم الطلبة والمدرسون فى جنى القطن إلى جانب العمال والجنود والمساجين الذين طلب إليهم العمل فى الحقول ، وإلى جانب قلة المال والأيدى العاملة يفتقر السودان أيضا إلى الخبرات الفنية المتاحة فى مصر .

معوقات الوحدة :

أثير بصدد هذه الوحدة بعض الانتقادات نعرض لها على النحو الآتى :

١ — أن فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ لا زال يترك شعوراً مريراً لدى الرأى العام العربى وأن هذا الرأى ليس على استعداد لتقبل نكسة انفصالية أخرى .

٢ — أن ثروة ليبيا البترولية تمكنها من تحقيق الاستقلال عن أى وحدة عربية بحيث توفر للشعب الليبى القليل العدد أعلى مستوى للدخل بين الشعوب العربية كما أنه يتيح لليبيا التقدم السريع فى مشروعات التنمية الخاصة بها ويبعدها عن مشاكل الزيادة السكانية والنقص فى العملات الصعبة التى تواجهها مصر .

٣ ـ مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والتي تحتل أولوية خاصة عن الوحدة العربية .

٤ ـ حاجة ليبيا إلى تركيز جهودها لتحقيق الاصلاحات الداخلية .

تقييم العوامل السابقة :

مما لا شك فيه أن الظروف التي قامت فيها الوحدة بين مصر وسوريا تختلف اختلافا بينا عن تلك التي تمهد لقيام وحدة بين مصر وليبيا والسودان .

فمن ناحية تفتقر هذه الوحدة التي كانت قائمة بين مصر وسوريا إلى الوحدة الجغرافية وهو الأمر الذي أشار إلى ضرورته رينان بقوله « تجد الأمة أساسها قبل كل شيء في وحدة أرضية معينة وأي مجتمع متحد نجده محددا بالمساحة أو البيئة » . والوحدة بين مصر وليبيا والسودان يتوافر فيها هذا العنصر الأساسي .

ومن ناحية ثانية كان الجو العدائي لمصر يحيط بسوريا من كل جانب فكان هناك في الأردن الملك حسين وموقفه العدائي من مصر في هذه الفترة بالاضافة الى وجود إسرائيل وهي العنصر الأهم والأخطر كفاصل بين القطرين ثم سياسة عبد الكريم قاسم في العراق المناوئة لمصر والضغط العسكري التركي الذي بدأ في خريف ١٩٥٧ على الحدود الشمالية لسوريا ورغم أن هذا الضغط تراجع أمام نزول القوات المصرية في سوريا قبل الوحدة إلا أنه كان يترك بصماته على الموقف وأكثر عوامل الفشل تأثيراً ربما يكمن في سياسة الارهاب التي إتبعها حزب البعث السوري رغم إعلان حله رسميا واضطهاده لبقية الأحزاب الأخرى في سوريا ، والأمر بالنسبة لليبيا يختلف عن ذلك حيث أن الجو المحيط بها لا يمكن عداءا سافرا للجمهورية العربية المتحدة . كما أنه لا يوجد

بها سيطرة حزبية لأحـد الأحزاب على الأحزاب الأخرى ، ورغم ما قد يقال أنه من الناحية العقائدية يوجد عدد كبير من[1] أفراد الطبقة الوسطى تجتذبهم مبادىء حزب البعث إلا أن دراستنا السابقة للوضع العقائدى داخل المجتمع الليبى تظهر لنـا بوضوح أن الاشتراكية الاسلامية هى المذهب الراجح لدى الغالبية من الليبيين بل ولدى شعوب المغرب بصفة عامة حيث لا تستسيغ هذه الشعوب فكرة الاشتراكية العلمية نظرا لتاريخ الاسلام فى هذه البلاد ، وحتى لو فرضنا جدلا وجود هذا العدد المشار اليه فانه لن يكون فى سطوة وقوة تنظيم ونفوذ حزب البعث الثورى بحيث يستطيع أن يشكل معوقا لحركة الوحدة فى ليبيا .

أما الرأى الثانى والذى يدعو الى البعد عن مشاكل مصر فاننا نحيل فى هذا الى ما سبق أن ذكرناه عن وضع ليبيا من التكامل الاقتصادى بين الدول الثلاث . ولـكل من الرأيين الثالث والرابع وجاهته وان أمكن القول أن بوسع مصر معاونة ليبيا على تخطى مشاكلها الداخلية بما تقدمه لها من خبرات بدلا من الخبرات الأجنبية التى رحلت عن البلاد عقب قيام الثورة .

وأرى أن المعوقات الحقيقية لحركة الوحدة تتمثل فى :

١ — المؤامرات الخارجية التى تهدف الى أحـداث فتن داخلية كما شاهدنا فى التمرد الذى حدث فى السودان .

٢ — محاولة خلق محاور متنافسة بواسطة الاستعمار وذلك عن طريق الابحاث والتأثير الدعائى الأمر الذى يؤدى الى إضعاف مراكز قوى القومية العربية وتحويلها الى مصالح مادية متنافرة

---

(1) Helen Kitchen , A hand book of African affairs , 1964 p p 81

بدلا من تكتيل جهودها لخدمة القضايا العربية كما فعل مع قاسم العراق عندما نادى بوحدة الهلال الخصيب وهو ما قد يخرج الى الوجود فى الدعوة الى احياء مشروع المغرب الكبير .

ان تجمع الامكانيات والطاقات الهائلة للدول العربية الثلاث التقدمية فى الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والسودان فى وحدة سياسية تمتد من البحر الأحمر شرقا حتى الحدود التونسية الجزائرية فى الشمال الغربى وحدود تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى فى الغرب والجنوب الغربى ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا حتى حدود كينيا واوغندة والكونغو فى الجنوب يقدم للباحثين وحدة جغرافية ضخمة تبلغ مساحتها ٥ر٢٦٥ر٣٦٣ كيلو مترا [١] مربعا وهى فى إتساعها هذا تزيد عن نصف مساحة القارة الأوربية وأكثر من $\frac{١}{٦}$ مساحة القارة الأفريقية تمتد فى مواجهة الجناح الآسيوى للوطن العربى لمساحة تقرب من $\frac{٢}{٣}$ ساحل هذا البحر وحوالى نصف الساحل الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط كما يقدم للباحثين أيضا مجالا إقتصاديا حيويا فى تعدد طاقاته وتكاملها ووفرتها ولعلماء الأجناس والتاريخ مادة دسمة للبحث حيث كانت الصحراء الكبرى والشمال الافريقى بصفة خاصة أحد المناطق التى اكتملت فيها الصفات الجثمانية للجنس البشرى وشهدت أرقى الحضارات وأعظمها .

ثانيا : وحدة المغرب الكبير :

فى يونيو عام ١٩٥٧ دعى الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر وذلك فى إطار التعاون مع فرنسا وكان يهدف من وراء ذلك الى تحقيق زعامته على دول المغرب منافسا بذلك الرئيس جمال عبد الناصر لذى ظهر كزعيم قومى يمثل آمال الامة العربية فى تحقيق

---

(١) ينظر الأطلس العربى ١٩٦٥ ص ٨٢

الوحدة التى ترنو اليها شعوبها ولما كان يدرك أن المنافسة على الصعيد العربى كله ، مشرقه ومغربه ، تبدو أمراً بعيد التحقيق لذلك آثر أن يقصر زعامته على بلاد المغرب التى تشترك جميعها فى وحدتها الجغرافية وتاريخها السياسى ومصالحها الاقتصادية ، وكان يتصور هذه الوحدة قائمة على أساس فيدرالى يضم تونس والجزائر والمغرب وأيضا ليبيا وموريتانيا .

وفى أبريل عام ١٩٥٨ عقد مؤتمرا ضم الحزب الدستورى الجديد التونسى ، وجبهة التحرير الجزائرية وحزب الاستقلال المراكشى وذلك للبحث فى الوسائل العلمية لتوحيد المغرب ، ولكنه لم يسفر عن نتائج عملية .

ثم ووجهت هذه الفكرة بعقبات كثيرة كان أولها المشكلة الموريتانية المغربية حيث اعتبرت المغرب أن موريتانيا جزء لايتجزأ من أراضيها وأيدتها فى ذلك جميع الدول العربية ماعدا تونس التى أصرت على الاعتراف بموريتانيا كجمورية أسلامية مستقلة الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات السياسية بين البلدين

ويعد الموقف من جانب تونس تطبيقا لسياستها المؤيدة للجمهوريات الناشئة فى أفريقيا الوسطى والغربية على العكس من المغرب التى تؤيد سياسة تكتل الوحدات الاقتصادية ، لذلك اشتركت تونس مع دول أفريقيا الوسطى والغربية فى مؤتمر مونروفيا عام ١٩٦٠ لتدافع عن وجهة نظرها فى مواجهة كتلة الدار البيضاء .

وتمثلت العقبة الثانية فى وقوع الصدام المسلح بين كل من الجزائر والمغرب بسبب الحدود عام ١٩٦٣ .

أما العقبة الثالثة فتتمثل فى الصراع على الزعامة ، كما تتمثل أيضا فى اختلاف أنظمة الحكم

فالمغرب دولة ملكية وباقى دول المغرب الأخرى تأخذ بالنظام الجمهورى وعقب قيام الثورة الليبية أخذت الجزائر تنشط لدعم علاقاتها الاقتصادية بليبيا فوصل إلى هناك عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر فى منتصف ديسمبر ٦٩ وتباحث مع المسئولين الليبيين فى امكانيات التعاون الثنائى بين الجزائر وليبيا ، وكان تنسيق السياسة الوطنية للبترول على رأس الموضوعات التى تناولتها المناقشات وهى السياسة الخاصة بشركة « سوناتراك » للبترول فى الجزائر وشركة ليبنكو فى ليبيا والمعونة التى يمكن أن تقدمها الشركة الأولى للثانية نظرا لطول خبرتها فى ميدان البترول ، وكان أهم النتائج التى أسفرت عنها المحادثات الليبية الجزائرية هى أبرام تسع اتفاقيات بين البلدين وبصفة خاصة المتعلقة منها بالنفط (وهى اتفاقات خاصة باقامة شركات مشتركة تعمل فى مختلف ميادين الصناعات البترولية من تنقيب وانتاج وتسويق ونقل بحرى وبرى) .

وإلى جانب هذا التقارب الجزائرى الليبى نجد أن الجزائر قد سعت أثناء انعقاد مؤتمر الرباط إلى تصفية الخلافات القائمة بينها وبين تونس وفى ٧ يناير ١٩٧٠ وقعت معها اتفاقا لتسوية جميع الخلافات التونسية الجزائرية بما فيها مشكلة الحدود الصحراوية التى كانت سبب التوتر فى العلاقات بين البلدين هذا الاتفاق الذى قالت عنه الصحف التونسية « بأن المغرب قد بدأ يتشكل » كما أشارت إليه الصحف الجزائرية بقولها « إن الحدث يتسم بأهمية تاريخية بالنسبة لدول المغرب جميعها » .

وفى نفس الوقت سويت الخلافات التى كانت قائمة بين المغرب والجزائر ، وقضى على التوتر الذى كان قائما بين المغرب وموريتانيا .

ومؤدى هذه الأحداث كلها يدل على أن هناك اتجاها نحو إحياء فكرة المغرب الكبير التى نادى بها بورقيبة عام ١٩٥٧ ورأى فيها بعض الأمريكيين فرصة سانحة لجعلها نواة لحلف عسكرى يضم دول غرب المتوسط وسنعرض لعوامل النجاح والضعف فى هذه الفكرة عند حديثنا عن الابعاد السياسية لثورة سبتمبر فى المبحث التالى .

المبحث الثـامن

الآثار السياسية لثورة سبتمبر ١٩٦٩ داخليا وخارجيا

أولا : داخليا :

المعوقات الداخلية :

تواجه الثورة الليبية فى الداخل عدة تحديات هى :

١ ــ الاقليمية التى ساعدت على خلقها ظروف البلاد الجغرافيا وتاريخها السياسى الطويل وفى وجــود قبائل فى منطقة برقة حريصة على الاحتفاظ بحقوقها التى منحتها لها الملكية فى ليبيا وبكيانها الاجتماعى الخاص وتقاليدها القبلية التى تحول أحيانا دون تحقيق أى تقدم اقتصادى ونجاح الثــورة فى ليبيا لا يتوقف على قدرتها فى مواجهة التحديات الاقليمية واخضاعها لحكمها ، وفى إحباط الثورات المضادة التى قد تثيرها القبـــائل فحسب ، بل أنها بوصفها « ثورة » حسب مفهوم هذه الكلمة فان عليها أن تقضى على هذه الاقليمية فى كافة صورها بحيث تستطيع أن تقضى على ظاهرة الانفصال الاجتماعى هذه وتتمكن من خلق قاعدة شعبية متحدة فى الرأى والعقائد السياسية إذ أن أخطر ما يواجه الثورات ويعطل طاقاتها عن إنجاز ما قامت من أجله هو الانقسام الداخلى والتفكك الاجتماعى ، وهذا ، والحق يقال ، عبء ليس سهلا ، إذ على الثـورة أن تتصدى لتغيير تركيب اجتماعى نما وتطور عبر آلاف السنين .

٢ ـ هناك طبقة من المستفيدين الذين حققوا أرباحا غير مشروعة بسبب التناقضات التى كانت قائمة فى العهد السابق ، والثورة فى محاولتها ازالة هذه التناقضات إنما تتعرض مباشرة لحقوق غير المشروعة التى اكتسبها هؤلاء (وهم يمثلون الرأسمالية الليبية وعملاء الاحتكارات البترولية) . واذا كانت هذه الطبقة على درجة من قوة التنظيم وتوافرت لها الحركة اللازمة فان بوسعها أن تتحدى النظام الجديد وقدرته على الاستمرار

٣ ـ يمكن للقبائل القاطنة فى الإقليم الشرقى فى حالة إثارتها ، سواء عند محاولة الإنتقاص من الحقوق التى أكتسبتها فى ظل النظام الملكى السابق ، أو إذا مادفعتها قوى خارجية لاحداث الإضطرابات ، أن تشكل عنصراً خطيراً فى إثاره المتاعب أمام الثورة نظراً لصعوبة الإتصال بين الأقاليم ولطبيعة البلاد الجبلية الامر الذى يجعل من العسير السيطرة عليها وخاصة إذا ما جعلت من آبار البترول المنتشرة فى مناطقها هدفا لها .

٤ ـ تواجه الثورة أيضا تحديا ذاتيا يتمثل فيما قد تخلقه الحساسية الإقليمية من انقسام بين قادتها ، ويتمثل أيضاً فى الصراع الذى قد ينشب من أجل الزعامة ، أو الذى قد ينشب نتيجة لما يحتمل أن يوجد من خلاف عقائدى أو الخلاف حول أتباع سياسة معينة أو اتجاه معين بالنسبة لموقف ما أو صغر السن الذى يترتب عليه عدم اتفاق الآمال مع الواقع أحياناً ، أو لأن الخبرة السياسية التى تخلقها الممارسة ما زالت جديدة عليهم أو لأن القطاعات التقليدية الأكبر سناً فى المجتمع الليبى قد لا ترضى بأن تقودها زعامة حديثة السن .

٥ ـ كما تواجه الثورة تحديا لقدرتها على إيجاد حلول لمشكلات البلاد الاقتصادية المعقدة ورفع الظلم الاجتماعى حتى تستطيع أن تبرر نفسها أمام الشعب ، ولقد زادت المشكلات الداخلية تعقيداً بعد خروج الفنيين والمستشارين الأجانب وأصبح الأمر يتطلب السرعة فى إيجاد من يحل محلهم حتى لا يتعطل الجهازين الاقتصادى والادارى فى الدولة

ثانيا : خارجيا

تعرضنا فى مواضع مختلفة من هذا البحث لردود الفعل السياسية بالنسبة للثورة الليبية ولكننا نعتقد أن هذا لا يغنى عن إجمال الآثار السياسية للثورة الليبية فى النقاط الآتية :

أولا : يعتبر قيام الثور الليبية دعماً قوياً للإشتراكية التقدمية التى تأثرت تأثراً ملموساً إثر نكسة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، كما تبدو أهميتها أيضاً من الناحية الزمنية إذ أن قيامها قد جاء فى الوقت الذى بدأ الكثيرون يعتقدون فيه بعدم واقعية هذا المذهب وبأنه فى سبيله إلى الإنحسار عن المنطقة العربية .

ثانيا : ومن الناحية المكانية تبدو أهمية هذه الثورة فى تحطيم جدار العزلة الذى فرضه الإستعمار ومن ورائه الرجعية بين المشرق العربى والمغرب العربى وتسرب المد الإشتراكى التقدمى إلى الشمال الإفريقى ودخول هذه المنطقة فى دائرة الصراع العربى الإسرائيلى .

ثالثا : إن موقف الثورة الليبية الذى أعلنته بوضوح من تأييدها المطلق للعمل الفدائى الفلسطينى ودعمها إياه مادياً وسياسياً يعطى لهذا العمل وزناً أكبر من الناحيتين العسكرية والسياسية ويزيد من طاقته على القيام بدوره فى قضية التحرير . خاصة بعد أن حددت علاقاتها فى سياستها الخارجية بموقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية .

رابعاً : يمثل قيام الثورة وإتجاهاتها عامل ضغط قويا على أنظمة الحكم الرجعية فى

المنطقة العربية الموالية للغرب من اجل إتخاذ موقف أكثر صرامة نحو الغرب فى حالة إتخاذه مواقف عدائية بالنسبة للقضايا العربية وبما أن هذه الدول توجد فيها للغرب مصالح بترولية فإن أى تغيير جذرى فى مواقفها سيكون له تأثيرات بعيدة الأثر فى جميع أنحاء العالم .

خامساً : يزيد قيام الثورة وموقفها بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط من الوزن السياسى للدول العربية فى صراعها مع إسرائيل عند محاولة الوصول إلى أية تسوية سلمية للأزمة ، كما يزيد من طاقتها العسكرية والإقتصادية وعمقها الإستراتيجى فى نضالها من أجل تحرير الأرض المحتلة

سادساً : يعد قيام الثورة قفزة هائلة على طريق الوحدة العربية الشاملة البعيدة عن سياسة المحاور ولقد أشار إلى ذلك العقيد القذافى بقولة « نحن لا نؤمن إلا بالوحدة العربية الشاملة وليبيا ستكون الجسر الجامع بين مشرق ومغرب هما جناحا الأمة العربية ولن ندخل فى تكتلات صغيرة [١] » كما أشار إلى ذلك وزير الوحدة الخارجية بقولة « نحن جزء من الأمة العربية التى تتألف منها جميع الدول العربية وللأمة العربية مصير واحد أملاه عليها تاريخها المشترك بالإضافة إلى لغتها ودينها . إننا لا نعتقد أن مغرباً موحداً له مكان بيننا »[٢]

سابعاً : إن إتباع ليبيا سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابى يؤكد من جديد سلامة الخط السياسى الذى تنتهجه مجموعة عدم الإنحياز ويعد بمثابة نجاح جديد لهذه السياسة فى ظل ظروف الصراع السياسى الراهن بين القوتين الكبيرتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ،

---

(١) النهار ١٩٦٩/١٢/١٨ .

(٢) النهار ١٩٦٩/٩/١٠ .

كما يجنب الساحل الجنوبي للبحر المتوسط من عامل توتر جديد كان سيحدث لو أنها إنضمت إلى احد المعسكرين .

ثامناً : إن وقوع ثلث الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وهو الجزء الذى يشغله الساحل الليبى ، تحت سيادة حكومة عربية تقدمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لسياسات الدول المختلفة واستراتيجيتها فى هذا البحر .

المراجع العربية

١ ـ سامى حكيم — استقلال ليبيا ١٩٦٥ .

٢ ـ سامى حكيم — حقيقة ليبيا ١٩٦٨ .

٣ ـ د . نيقولا زيادة — ليبيا فى العصور الحديثة ١٩٦٦

٤ ـ حسن سليمان محمود — ليبيا بين الماضى والحاضر ١٩٦٢ .

٥ ـ د . زاهر رياض — استعمار أفريقية ١٩٦٥ .

٦ ـ د . رمزى الشاعر — المجتمع العربى ١٩٧٠ .

٧ ـ محمد عمارة — العروبة فى العصر الحديث ١٩٦٧ .

٨ ـ د . عز الدين فودة — المجتمع العربى ١٩٦٦ .

٩ ـ د . عبد الغنى عبد الله — مستقبل أفريقيا السياسى ١٩٥٧ .

١٠ـ د . محمد صبحى عبد الحكيم — الوطن العربى ١٩٦٨ .

١١ـ د . جمال الدين الدناصورى — بحوث فى جغرافية العالم العربى ١٩٦٨ .

١٢ـ د . جمال حمدان — أفريقيا الجديدة ١٩٦٦ .

١٣ـ د . عبد العزيز كامل — جغرافية الإسلام فى أفريقيا ١٩٦٨ .

١٤ـ د . حسن أحمد محمود — تاريخ المغرب الاسلامى ١٩٦٨ .

١٥ ـ د . حسين فوزى النجار — السياسة والاستراتيجيـة فى الشرق الأوسط ١٩٥٣ .

١٦ ـ المستشار / مصطفى عبد الحميد — السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ١٩٧٠ .

١٧ ـ الجامعة العربية — تقرير الأمانة العامة عن استقلال ليبيا . مارس ١٩٥٠ .

١٨ ـ د . عبد العزيز سرحان — العلاقات العربية الدولية ١٩٧٠ .

١٩ ـ د . جلال يحي — العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٦٧ .

٢٠ ـ هيئة الإستعلامات — دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠ .

٢١ ـ عبد الرحيم شلبى — « تصفية القواعد العسكرية فى ليبيا » السياسة الدوليـة .

٢٢ ـ لطفى الخـولى — « الحديث الليبى والثورة المعاصرة » الطليعة أكتوبر ١٩٦٩

٢٣ ـ د . رضـا فرج — « دراسة عن ليبيا » الطليعة أكتوبر ١٩٦٩ .

٢٤ ـ د . بطرس بطرس غالى — « القواعد العسكرية والأمم المتحدة » السياسة الدولية ١٩٦٧ .

٢٥ ـ أحمد صدقى الدجانى — الطليعة ـ نوفمبر ١٩٦٩ .

٢٦ ـ الدكتور فيليب رفـلة — الجغرافية السياسة لأفريقيـا ١٩٦٦ .

٢٧ ـ الدكتور صلاح العقاد — المغرب العربي ١٩٦٢

٢٨ ـ هيئة الإستعلامات — ملحق جريدة الجرائد العالمية « ما جاء بالجرائد العالمية عن الثورة الليبية » منذ سبتمبر ١٩٦٩ حتى آخر مارس ١٩٧٠ .

٢٩ ـ الجرائد المصرية — الجرائد المصرية (الأهرام ـ الأخبار ـ أخبار اليوم ـ الجمهورية) .

٣٠ ـ الجرائد العربية — النهار ـ صوت العروبة ـ الشرق ـ اللواء الأنوار ـ اليوم ـ الصفاء

المراجع الأجنبيـــــة

أولا : الكتب :

1 - Villard, H · S. :

« Libya The new Arab Kingdom of North Africa « 1956.

2 - Nejla, Izzedin :

« The Arab World » 1953.

3 - Segal, Ronald :

« African profiles » 1962.

4 - Stillman Calvin · W :

« Africa in the Modern world » 1955.

5 - A history of Africa 1918 — 1967 published 1968.

6 - Legum Colin :

« Africa : A hand book to the continent » 1961

7 - Helen Kitchen.

« A hand book of African Affairs » 1964.

8 - Steinberg S. H ·

« The statesmans' yearbook » 1968 - 1969.

9 - Gunther, Jhon .

« Inside Africa » 1955 .

10 - Encyclopedia Britannica , Vol . 14 th PP 28 .

11 - The World Mark Encyclopedia of Nations . 1960

12 - Keesing's Contemporay archives 1948 - 49 .

13 - Keesings contemporary archives 1952 · 54 .

14 - Keesings contemporary archives 1965 - 66.

15 - Khadduri, Majid .

« Modern Libya » 1962 .

16 - The IBRD missions report on the economic development of Libya 1960 .

17 - Hodes, Aubrey

« Dialogue with Ishmael » 1968.

18 - Mackay, Vernon .

« Africa in The world politics » 1963 .

19 - Joseph R · Black & Kenneth Thompson « Foreign policies in a world of change » · 1963 .

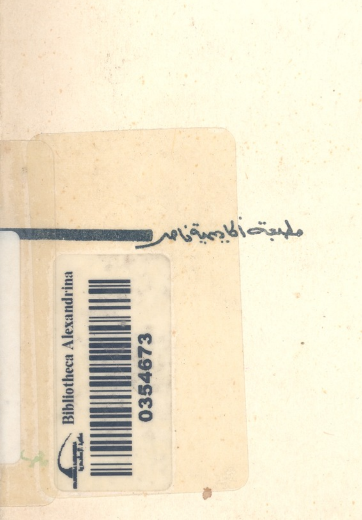
ثانيا : الصحف والمجلات :

1 - Le Monde

2 - Journal de Genéve

3 - Le Tribune de Genéve

مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا


Bibliotheca Alexandrina
03354673